مدى فعالية لجان المراجعة وكفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية
(دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المصرية)

دكتور
هشام فاروق الإبيارى
كلية التجارة- جامعة طنطا

مدى فعالية لجان المراجعة وكفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية
(دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المصرية)

ملخص البحث

يستهدف البحث تقييم مدى فعالية لجان المراجعة بشركات المساهمة المصرية، ودراسة العلاقة بين درجة فعالية لجان المراجعة وكفاية مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية. وقد تطلب تحقيق هدف البحث قياس فعالية لجان المراجعة (من خلال نموذج مقترح للقياس)، وقياس كفاية مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية (من خلال متغير بديل Proxy مقترح تمثل فى متوسط نسبة التغير (المطلق) السنوى فى إجمالى المخصصات لأجمالى الأصول مرجحة بالسياسات المحاسبية المستخدمة). وقد قام الباحث باستخدام المدخل الإيجابي Positive Approach في صياغة فرضي البحث وهما، الفرض الأول، تتصف لجان المراجعة بمنشآت الأعمال بفعالية الأداء، والفرض الثاني، هناك علاقة إيجابية بين فعالية أداء لجان المراجعة بمنشآت الأعمال وكفاية مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية. وقد تم اختبار فرضي البحث من خلال دراسة تطبيقية على عينة من ٤٧ شركة مساهمة مصرية مقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية. وقد أظهرت نتائج البحث، افتقار لجان المراجعة بشركات العينة لعدد من محددات الفعالية، خاصة ما يتعلق بمحددات حياد لجان المراجعة، ومحددات شفافية تقاريرها. كما أظهرت النتائج، انخفاض درجة الفعالية الكلية للجان المراجعة بشركات العينة- والمقدرة طبقاً للنموذج المقترح بالجزء التحليلي. الأمر الذى يرجح من عدم امكانية قبول الفرض البحثى الأول، ومن اعتبار لجان المراجعة بشركات المساهمة المصرية لجاناً شكليةً لاتتصف بفعالية الأداء. كما كشفت نتائج البحث، عن وجود علاقة إيجابية (معنوية) بين فعالية أداء لجان المراجعة بشركات المساهمة المصرية وكفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية، وبما يمكن معه القول بإمكانية قبول الفرض البحثى الثانى.

١- الإطار العام للبحث

١-١ مشكلة البحث

جاء التأكيد على أهمية وجود وتفعيل آليات حوكمة الشركات Corporate Governance، استجابة لما شهدته بيئة الأعمال من أزمات مالية وحالات إفلاس منشآت ضخمة وفشل مراجعة، بهدف حماية حقوق ومصالح الأطراف المختلفة Stakeholders بمنشآت الأعمال.

ويُعهد لآليات الحوكمة ضمان تحقيق جودة التقارير المالية من خلال تفعيل وتفاعل فيما بينها فى ضوء ضغوط أطراف خارجية عديدة مهنية وتنظيمية ورقابية (Cohen et al., 2004, 90). وتقع آلية لجنة المراجعة فى قلب آليات حوكمة الشركات (محمد ٢٠٠٦، ١٣٠)، وتلعب الدور الرئيسى فى ضمان جودة التقارير المالية من منطلق مسئوليتها عن فحص القوائم المالية؛ للتأكد من سلامة القياس واكتمال الافصاح والحد من تعارض المصالح وضمان جودة المعلومات المالية؛ قبل تقديمها لمجلس الإدارة للإعتماد، ودورها الإشرافى والتقويمى لأداء كافة أطراف عملية إعداد ومراجعة القوائم المالية (Braiotta et al., 2010, 348).[١]

---

١ لقد تغيرت الرؤية للجان المراجعة، مع بداية تسعينات القرن الماضى، من كونها إحدى فرق العمل المنوط بها مساعدة مجلس الإدارة ودعم استقلال مراقب الحسابات، إلى اعتبارها إحدى آليات حوكمة الشركات المنوط بها العديد من المهام على رأسها تحقيق الثقة والموضوعية فى التقرير المالى (Rezaee and Farmer 1994). فتطورت لجان المراجعة وتعددت مهامها بفعل تأثير أطراف الحوكمة الخارجية، خاصة سوق الأوراق المالية، الذى أكد على أهمية ودور لجان المراجعة فى التصدى للممارسات التى يمكن أن تشوه جودة التقارير المالية (Cohen et al., 2002)، والعمل على تحسين هذه الجودة (AICPA 1993, IIA 1993). كما صدرت العديد من التقارير والتوصيات (Cadbury Committee 1992, COSO 1992, Blue Ribbon Committee

ويتوقف دور آلية لجنة المراجعة فى ضمان أو تحسين جودة التقارير المالية على فعاليـــة أداءهـــا، والذى تقوم عليه ثقة مستخدمى التقارير المالية (AICPA 1993). حيث يمكن للجنة المراجعة التأثير على السلوك السائد بالمنشأة، خاصة ما يتعلق باختيار السياسات المحاسبية وعملية إعداد ومراجعـــة القوائم المالية (Turley and Zaman 2007). وعلى الرغم من أهمية فعالية أداء لجان المراجعـــة فى تحقيق جودة التقارير المالية، فإنها لم تلقى الاهتمام الكاف من قبل أدبيات المحاسبة فـــى البيئـــة المصرية (أنظر على سبيل المثال، سامى٢٠٠٥، غالى ١٩٩٨، مبارز ٢٠٠٥، محمد ٢٠٠٦).

وإذا كانت كفاية التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية تعد إحدى السمات الأساسية لجـــودة التقـــارير المالية؛ وإحدى خصائص جودة المعلومات المحاسبية (Beekes et al., 2004; Cullinan et al., 2012, 1-2)، فإن للجان المراجعة بمنشآت الأعمال دوراً فى التحقق من كفاية التحفظ المحاســـبى فى القوائم المالية من منطلق مسئوليتها عن فحص القوائم المالية، واستجابة للطلـــب علـــى الـــتحفظ المحاسبى من قبل أصحاب الحقوق والمصالح بالمنشأة مـــن مـــساهمين ومـــستثمرين ومقرضـــين وموردين وعملاء وغيرهم (Hui et al., 2010; Ramalingegowda and Yu 2011).

وإذا كان هناك اهتمام حالى بقياس التحفظ المحاسبى لأغراض تحليل درجة اختلاف مستوى التحفظ بين المنشآت (Xia and Zhu 2009, 81)، فإن هذا الاهتمام يجب أن يصاحب باهتمـــام بفعاليـــة أدوار آليات حوكمة الشركات، وعلى رأسها آلية لجنة المراجعة، فى تحقيق كفاية التحفظ المحاسبى.

وإذا كانت فعالية أداء لجنة المراجعة تعنى قيام لجنة المراجعة ببذل العناية المهنية الواجبـــة عنـــد فحص القوائم المالية فى ضوء معايير تحقق الإيرادات والمصروفات والأرباح والخـــسائر، وتقيـــيم مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية من خلال التحقق من سلامة تطبيق مبدأ الحيطة والحذر، كأحد المبادىء الأصيلة للنظرية المحاسبية. فوجود لجان مراجعة فعالة سيسهم فى تحقيـــق مـــستوى كاف للتحفظ المحاسبى فى القوائم المالية، كما وأن غيابها؛ كما هو الحال عند تكوينها الـــشكلى؛ قـــد يسمح لإدارة المنشأة بتخفيض (زيادة) مستوى التحفظ المحاسبى رغبة فى تحسين(تخفيض) كل من دخل وصافى أصول المنشأة. وعلى ذلك، فمن المتوقع أن تكون هناك علاقة إيجابية بين فعالية لجان المراجعة بمنشآت الأعمال وكفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية.

1999)والقوانين والتشريعات والأدلة، التى أقرت بأهمية هذا الدور،وأكدت على مسئولية لجان المراجعة بشأن القوائم المالية. فعلى= = سبيل المثال، أكد دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات فى مصر على مسئولية لجنة المراجعة عن دراسة القوائم المالية والسياسات المحاسبية المستخدمة (وزارة الاستثمار ٢٠١١، ٢٠) ، كما أكد قانون Sarbanes – Oxley Act(SOX) على مسئولية لجنة المراجعة عن التقرير المالى من خلال التعريف التالى:-

Audit Committee is a committee or equivalent body established by and amongst the board of directors of an issuer for the purpose of overseeing the accounting and financial reporting processes of the issuer and audits of the financial statements of the issuer.(SOX 2002, Section 2, Par.3).

كما شهدت بداية القرن الحالى، إهتماماً مهنياً بلجان المراجعة ظهر من خلال توجه العديد من المنظمات المهنية نحو تأسيس عدد من المراكز البحثية المتخصصة بشأن لجان المراجعة، مثل مركز فعالية لجان المراجعة Audit Committee Effectiveness Center (ACEC) التابع للمعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين، ومعهد لجان المراجعة Audit Committee Institute(ACI) التابع لشركة KPMG وغيرها.

ولقد ثار التساؤل، لدى الباحث، حول مدى فعالية لجان المراجعة بمنشآت الأعمال المصرية، ودورها تجاه قضية التحفظ المحاسبى (إحدى قضايا جودة التقارير المالية)، وهل هو دور حقيقى أم شكلى استيفاءاً لمتطلبات معينة كمتطلبات القيد فى بورصة الأوراق المالية. خاصة وأن الاهتمام البحثى بطبيعة الممارسات العملية للجان المراجعة ما زال غير كاف (Gendron et al., 2004).

وتعد بيئة الأعمال المصرية إحدى البيئات الخصبة لدراسة أثر فعالية لجان المراجعة على كفاية مستوى التحفظ المحاسبى، لما قد تعانيه من ضعف ثقافة الرقابة الفعالة، ومن الدور الشكلى المحتمل للجان المراجعة (عساف ٢٠٠١، ٣٤) تجاه قضايا جودة التقارير المالية.

وعلى الرغم من التأكيد على أهمية دور لجان المراجعة فى ضمان وتحسين جودة التقارير المالية (أنظر على سبيل المثال،Klein 2002; Miettinen 2008; Xie et al., 2003) وتضييق فجوة المصداقية Credibility Gap، وزيادة ثقة مستخدمى التقارير المالية فى جودتها (AICPA 1993)، فإنه لا يوجد تحديد واضح لجوانب ومحددات هذا الدور. فضلاً عن قصور الاهتمام بمؤشرات جودة التقارير المالية. ويقوم هذا البحث على تحليل أحد هذه الجوانب والمحددات وهو فعالية لجان المراجعة فى ضوء الاهتمام بأحد مؤشرات جودة التقرير المالى وهو مستوى التحفظ المحاسبى. وعلى ذلك تتمثل مشكلة البحث فى محاولة الإجابة على السؤالين التاليين:-

الأول: ما هى محددات فعالية أداء لجان المراجعة بمنشآت الأعمال؟

والثانى: ما هى العلاقة بين فعالية أداء لجان المراجعة وكفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية؟ بمعنى آخر، هل هناك دور للجان المراجعة التى تتصف بالفعالية فى تحقيق كفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية؟

ويعد هذا البحث امتداداً لدراسات الأدب المحاسبى بشأن دور لجان المراجعة فى تحسين جودة التقارير المالية.

١-٢ هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى تقييم مدى فعالية لجان المراجعة بشركات المساهمة المصرية، والكشف عن العلاقة بين فعالية أداء لجان المراجعة وكفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية. ويتطلب تحقيق هدف البحث، تحقيق الأهداف الفرعية التالية:-

(أ) تحليل وقياس محددات فعالية لجان المراجعة بمنشآت الأعمال.

(ب) قياس درجة الفعالية الكلية للجان المراجعة.

(ج) تحليل وقياس كفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية.

(د) دراسة تأثير كل من فعالية محددات لجان المراجعة ودرجة الفعالية الكلية على كفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية.

١-٣ فروض البحث

فى ضوء مشكلة وهدف البحث، يقوم الباحث باختبار الفرضين التاليين:-

الفرض الأول: تتصف لجان المراجعة بشركات المساهمة المصرية بفعالية الأداء.

الفرض الثانى: هناك علاقة إيجابية بين فعالية أداء لجان المراجعة بشركات المساهمة المصرية وكفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية.

١-٤ منهج البحث

يقوم البحث على استخدام المنهج الاستقرائى Inductive Methodology (المدخل الإيجابى Positive Approach) وذلك لاستقراء واقع فعالية لجان المراجعة بشركات المساهمة المصرية، وعلاقتها بكفاية مستوى التحفظ المحاسبى المقرر فى القوائم المالية، فى ضوء توقع الأثر الإيجابى لفعالية لجان المراجعة على تحقيق كفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية.

١-٥ وسيلة البحث

يعتمد الباحث فى إجراء الدراسة التطبيقية على بيانات ومعلومات القوائم المالية وتقارير لجان المراجعة لعينة من الشركات المساهمة المصرية والتى تعمل بقطاعات النشاط المختلفة.

١-٦ أهمية البحث

تتمثل الأهمية العلمية للبحث فى كونه يتمشى مع اهتمامات الفكر المحاسبى المعاصرة بشأن تفعيل آليات حوكمة الشركات، والتى منها آلية لجنة المراجعة، ومواجهة قضايا جودة التقارير المالية، والتى منها قضية التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية. كما تتمثل الأهمية العملية للبحث فى كونه محاولة نحو تقديم دليل بشأن مدى توافر محددات فعالية لجان المراجعة بشركات المساهمة المصرية، ودورها فى ضمان وتحسين جودة التقارير المالية، بما قد يسهم فى كشف الصورة وتوجيه الأنظار نحو أداء لجان المراجعة فى بيئة الأعمال المصرية.

١-٧ خطة البحث

لتحقيق هدف البحث، فقد تم تنظيم المتبقى من البحث كما يلى، الجزء الثانى ويتناول استقراء تحليلى لأهم دراسات الأدب المحاسبى بشأن ظاهرة البحث، بينما يتناول الجزء الثالث تحليل محددات فعالية لجان المراجعة، وتقديم نموذج مقترح لقياس الفعالية. كما يتناول الجزء الرابع تحليل وقياس كفاية التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية. فى حين يختص الجزء الخامس بالدراسة التطبيقية وتحليل نتائجها، والجزء السادس والأخير بالخلاصة والتوصيات.

٢- الدراسات السابقة

على الرغم من كثرة دراسات الأدب المحاسبى المتعلقة بمحددات فعالية لجان المراجعة، ودورها فى تحسين جودة التقارير المالية من جوانب عديدة شملت تحريفات القوائم المالية وممارسات إدارة الربح ومدى حاجة القوائم المالية للتعديل وغيرها، فإنها لم تتناول دور هذه المحددات تجاه قضية التحفظ

المحاسبى فى القوائم المالية بشكل كاف. وتعانى بيئة الأعمال المصرية، فى اعتقاد الباحث، من ندرة هذه الدراسات. ويمكن تقسيم هذه الدراسات تحت ثلاثة أقسام هى:-

القسم الأول- دراسات محددات فعالية لجان المراجعة وأثرها على جودة التقارير المالية، ومن أهم هذه الدراسات ما يلى:-

(أ)- دراسات تحليل محددات فعالية لجان المراجعة بمنشآت الأعمال، أنظر على سبيل المثال (Carcello and Terry 2003; DeZoort and Steven 2001; Vafeas 2001). وقد تناولت هذه الدراسات تحليل عدد من محددات فعالية لجان المراجعة، خاصة استقلال وخبرة أعضاء لجان المراجعة باعتبارها أهم محددات جودة الأداء. وقد كشفت هذه الدراسات عن أن لجان المراجعة بمنشآت الأعمال قد تتصف بالاستقلال من خلال تكوينها من مديرين غير تنفيذيين، لكنها قد تعانى من نقص الخبرة الكافية خاصة الخبرة المحاسبية والمالية مما يعوق عمل اللجنة على تحسين التقرير المالى، كما تعانى من تأثر درجة استقلال أعضاءها سلباً بنسبة امتلاكهم لأسهم رأس مال المنشأة.

(ب)- دراسات تحليل أثر محددات فعالية لجان المراجعة على جودة التقارير المالية، أنظر على سبيل المثال (Abbott et al., 2000; Beasley et al., 2000; Bedard et al., 2004; Klein 2002; Lisa and Sandra 2009; McMullen and Raghunandan 1996; McDaniel et al., 2002; Persons 2005; Pomeroy and Thornton 2008; Rich 2009). وقد استهدفت هذه الدراسات تحليل أثر عدد من محددات فعالية لجان المراجعة على جودة التقارير المالية. وقد كشفت هذه الدراسات عن وجود علاقة ارتباط بين محددات فعالية لجان المراجعة وجودة التقارير المالية. فعلى سبيل المثال، كشفت دراسة (McMullen and Raghunandan 1996) عن أن المنشآت التى تواجه مشاكل بالتقرير المالى لديها لجان مراجعة يعانى أعضاؤها من غياب الخبرة المحاسبية والمالية. كما كشفت دراستى (Abbott et al., 2000; Beasley et al., 2000) عن علاقة سلبية بين كل من استقلال أعضاء لجنة المراجعة، وعدد اجتماعاتها خلال العام، واحتمال حدوث تلاعب بالقوائم المالية. كما كشفت، أيضاً، دراسات أخرى، مثل (Klein 2002, Bedard et al., 2004, Pomeroy and Thornton 2008) عن العلاقة السلبية بين درجة استقلال أعضاء لجان المراجعة وحجم ممارسات إدارة الأرباح. كما قامت بعض الدراسات، مثل (McDaniel et al., 2002; Rich 2009)، بفحص أثر الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة على جودة التقرير المالى، وقد كشفت هذه الدراسات عن الأثر الإيجابى للخبرة على جودة التقرير المالى، كما كشفت عن أن المعرفة المالية لأعضاء لجنة المراجعة قد تساعدهم فى تحديد بنود التقرير المالى غير المتكررة والتى قد تثير القلق بشأن جودة التقرير المالى. وفى دراسة (Persons 2005) تم اختبار العلاقة بين كل من معدل دوران أعضاء لجنة المراجعة وعدد اجتماعاتها خلال العام واستقلال وخبرة أعضاءها (المالية والمحاسبية)، واحتمال التلاعب فى القوائم المالية من خلال عينة من ٢٢٢ شركة (فى مجموعتين متساويتين- مجموعة رقابة ومجموعة تجربة). وقد كشفت النتائج عن علاقة

عكسية بين معدل دوران واستقلال أعضاء لجنة المراجعة واحتمال الغش (التلاعب) في القوائم المالية. كما كشفت دراسة (Lisa and Sandra 2009) عن أثر إيجابى لكل من انخفاض نسبة الأعضاء الداخليين بلجنة المراجعة وزيادة عدد اجتماعات لجنة المراجعة خلال العام واستخدام ممارسات إدارة الربح عند إعداد القوائم المالية، وذلك من خلال عينة من ١٧٧ شركة أمريكية (نصفها مقيد بالبورصة).

القسم الثانى- دراسات هدفت الكشف عن فعالية لجان المراجعة من خلال فحص تقاريرها، ومن هذه الدراسات، غالى ١٩٩٨، Rezaee and Farmer 1994; Rezaee et al., 2003. وقد قامت هذه الدراسات بفحص تقارير لجان المراجعة، وأكدت على أهمية تقارير لجان المراجعة وأهمية الافصاح عنها دون إيجازها فى تقرير الإدارة. فعلى سبيل المثال، كشفت دراسة (Rezaee and Farmer 1990) عن عدم استجابة منشآت العينة(٥٠٠ شركة) لنشر تقارير لجان المراجعة وتضمينها للتقارير السنوية. أما وعن ما تضمنته تقارير لجان المراجعة فإنها شملت معلومات عن تكوين لجان المراجعة وعدد اجتماعاتها وفحص نظام الرقابة الداخلية والقوائم المالية الفترية والسنوية. كما استهدفت دراسة (غالى ١٩٩٨) تحديد أبعاد دور لجان المراجعة فى تحسين جودة التقارير المالية من خلال فحص تقارير لجان المراجعة التى تضمنتها التقارير السنوية لعينة من ٧٠٠ منشأة استرالية عام ١٩٩٦ بهدف التعرف على مدى كفاية الافصاح عن أنشطة لجان المراجعة التى يمكن أن تسهم فى تحسين جودة التقارير المالية، وقد تبين أن هناك إفصاح كاف بشأن هيكل لجان المراجعة دون كفاية المعلومات الأخرى. كما كشفت دراسة (Rezaee et al., 2003)، والتى قامت بفحص كل من لوائح وتقارير لجان المراجعة بمنشآت أعمال أمريكية، عن أن لوائح لجان المراجعة المتباينة بالمنشآت المختلفة قد أكدت على مسئوليات لجان المراجعة بشأن فحص القوائم المالية ومناقشتها مع الإدارة والمراجع الخارجى، وإصدار تقرير عن أداء اللجنة. كما كشف تحليل تقارير لجان المراجعة بالمنشآت المختلفة عن وجود جمل تحذيرية تشير لمسئولية الإدارة عن إعداد قوائم مالية صادقة وعادلة، ومسئولية المراجع الخارجى عن مراجعتها دون مسئولية لجان المراجعة تجاه ذلك، فضلاً عن الإشارة إلى محددات وقيود عمل لجان المراجعة.

القسم الثالث- دراسات تحليل العلاقة بين محددات فعالية لجان المراجعة والافصاح المحاسبى (مثل، دراسة سامى ٢٠٠٥، Bedard et al., 2004; Mangena and Richard 2005). وقد كشفت هذه الدراسات عن طبيعة العلاقة بين عدد من المحددات ونوعية وطبيعة الافصاح المحاسبى. فعلى سبيل المثال، تناولت دراسة (Bedard et al., 2004) تحليل العلاقة بين كل من الخبرة المحاسبية والمالية واستقلالية أعضاءها، ونوعية وجودة المعلومات المالية المنشورة لعينة من الشركات الأمريكية (٢٠٠ شركة). وقد كشفت عن أثر إيجابى بين محددات الفعالية والافصاح المحاسبى، كما كشفت الدراسة عن علاقة سلبية بين محددات فعالية لجان المراجعة وممارسات إدارة الربح، وعن علاقة عكسية بين نسبة ملكية أعضاء لجان المراجعة لأسهم رأس المال واستقلال أعضاءها. كما

تناولت دراسة (Mangena and Richard 2005) تحليل العلاقة بين محددات فعالية لجان المراجعة ونوعية الافصاح عن المعلومات المالية بالقوائم المنشورة لعينة من ٢٦٢ شركة بريطانية. وقد كشفت الدراسة عن علاقة عكسية بين نسبة ملكية أعضاء لجنة المراجعة من أسهم رأس مال المنشأة وعدالة إفصاح القوائم المالية الفترية، وعن وجود علاقة ارتباط طردية بين خبرة أعضاء اللجنة المحاسبية والمالية وعدالة الأفصاح. فى حين لم تكشف الدراسة عن وجود علاقة بين حجم لجنة المراجعة وعدالة الافصاح بالقوائم المالية. كما تناولت ،أيضاً، دراسة (سامى ٢٠٠٥) تحليل دور لجنة المراجعة فى حوكمة الشركات، وبيان أثره على جودة معلومات القوائم المالية المنشورة فى بيئة الأعمال المصرية، ودعم مسئوليات مجلس الإدارة والحفاظ على حقوق المساهمين وتعظيم ثروتهم بشكل عادل.

كما قدم الفكر المحاسبى، خلال العقد الماضى وبداية العقد الحالى، عدد من الدراسات تناولت قضية التحفظ المحاسبى وعلاقتها بعدد من المتغيرات، كان من اهمها ما يلى:-

- دراسات دوافع التحفظ المحاسبى، مثل (Lara et al., 2009, Qiang 2007, Watts 2003a,b) وقد تناولت هذه الدراسات عدد من دوافع ومبررات وجود التحفظ المحاسبى بالتقرير المالى كان أهمها العقود (كعقود مكافآت مجلس الإدارة وعقود القروض)؛ والتى اعتبرت السبب المباشر لنشوء التحفظ المحاسبى المشروط؛ والمسئولية القانونية، والتشريع والتكاليف السياسية والضرائب.

- دراسات أثر تشريعات وتطبيق حوكمة الشركات على مستوى التحفظ المحاسبى، مثل:-

(أ) دراسة (Lobo and Zhou 2006)، والتى كشفت عن إرتفاع مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية للشركات خلال الفترة التالية لصدور قانون حوكمة الشركات، مقارنة بالفترة السابقة لصدوره، نتيجة ما فرضه التشريع من مسئولية قانونية بشأن إعداد ومراجعة القوائم المالية.

(ب) دراسات (Lobo et al., 2008; Bushman and Piotroski 2006)، والتى كشفت عن أن الشركات التى تتصف بدرجة عالية من الحوكمة أو التى تعمل بدول ذات نظم قانونية ونظامية عالية الجودة تتسم بارتفاع مستوى التحفظ المحاسبى بقوائمها المالية. ودراسة (Lara et al., 2009)، التى تناولت العلاقة بين التحفظ المحاسبى وحوكمة الشركات، وباستخدام ثلاثة مقاييس للتحفظ المحاسبى. وقد كشفت الدراسة عن ارتباط إيجابي بين تطبيق آليات حوكمة الشركات وممارسة التحفظ المحاسبى. (ج) دراسة (Smith et al., 2011) والتى فحصت أثر كل من حوكمة الشركات (من خلال استخدام عدد من النسب المالية) والتحفظ المحاسبى على دقة نموذج التنبؤ بأداء (وليس فشل) عينة من ٦٤ شركة صناعية استرالية. وقد كشفت الدراسة عن علاقة إيجابية بين حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبى (كمتغيرات مستقلة) وأداء المنشأة.

- دراسات أثر جودة الرقابة الداخلية على مستوى التحفظ المحاسبى، مثل دراسة (Goh and Lie 2008)، والتى كشفت عن أن الشركات التى لا تعانى من ثغرات جوهرية بنظام الرقابة الداخلية تعد

أكثر تحفظاً من غيرها، وعن وجود علاقة إيجابية بين جودة الرقابة الداخلية وممارسات التحفظ المحاسبى.

- دراسات تحليل العلاقة بين جودة الافصاح والتحفظ المحاسبى، مثل دراسة (Iatridis 2011)، والتى قامت على تحليل نوعى التحفظ المحاسبى(المشروط، وغير المشروط)، وقد كشفت عن علاقة إيجابية بين جودة الافصاح والتحفظ المحاسبى المشروط، وعلاقة سلبية بين جودة الإفصاح والتحفظ المحاسبى غير المشروط.

- دراسات أثر درجة التحفظ المحاسبى على جودة الربح المحاسبى، مثل (Penman and Zhang 2002)، والتى كشفت عن الأثر السلبى لزيادة التحفظ المحاسبى على جودة الربح المحاسبى، حيث تبين أن إدارة المنشآت قد تعمد إلى المغالاة فى مستوى التحفظ المحاسبى بغرض تخفيض الربح وتكوين احتياطيات سرية يمكن لها استخدامها فى السنوات التالية. كما كشفت الدراسة عن قصور إدراك المتعاملين فى سوق الأوراق المالية للعلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبى وجودة الأرباح. فى حين كشفت دراسات أخرى، مثل دراسة (Chen et al., 2007)، عن إدراك مستخدمى القوائم المالية لحالة انخفاض الربح المحاسبى المقرر مع مستوى التحفظ المحاسبى المغالى فيه، وأن هذا الانخفاض لا يعكس انخفاضاً فى الأداء الاقتصادى للمنشأة. كما كشفت دراسة (Lobo et al., 2008) عن انخفاض مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية مع زيادة حجم الاستحقاق الاختيارى الموجب.

- دراسات أثر خصائص هيكل مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبى، مثل دراستى (Ahmed and Duellman 2007; Beekes et al., 2004)، والتى كشفت عن وجود ارتباط إيجابى بين نسبة الأعضاء الخارجيين (غير التنفيذيين) فى مجلس الإدارة ومستوى التحفظ المحاسبى. ودراسة (Ahmed and Duellman 2007)، والتى كشفت عن وجود علاقة طردية بين نسبة ملكية الأعضاء الخارجيين لأسهم المنشأة ومستوى التحفظ المحاسبى، وعن علاقة عكسية بين نسبة الأعضاء التنفيذيين ومستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية. ودراسة (LaFond and Roychowdhury 2007)، وقد كشفت عن علاقة طردية بين تزايد ملكية الإدارة لأسهم المنشأة ومستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية. كما وأن المنشآت التى يتكون مجلس إدارتها من أعضاء مستقلين (من خارج المنشأة) تعد أكثر تحفظاً مقارنة بغيرها من المنشآت التى يشكل الأعضاء الداخليين النسبة الأكبر فى تكوين مجالس إدارتها. كما كشفت دراسة (Chung and Wynn 2008) عن أن زيادة المسئولية القانونية الملقاة على عاتق الإدارة تصاحب بزيادة درجة التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية، وأن التغطية التأمينية لهذه المسئولية يصاحبها تخفيض فى درجة التحفظ المحاسبى.

وبتقييم الدراسات السابقة، يتضح أنها تناولت متغيرى ظاهرة البحث (محددات فعالية لجان المراجعة، مستوى التحفظ المحاسبى) كل على حدة، فقد تناول البعض الأول منها محددات فعالية لجان المراجعة وأثرها على عدد من المتغيرات خلت من متغير مستوى التحفظ المحاسبى، بينما

تناول البعض الآخر مستوى التحفظ المحاسبى وعلاقته بعدد من المتغيرات خلت أيضاً من متغير محددات فعالية لجان المراجعة. الأمر الذى قد يعكس ندرة الدراسات المحاسبية التى تناولت ظاهرة البحث، خاصة فى بيئة الأعمال المصرية، ويؤكد على الحاجة لدراسة ظاهرة البحث. والبحث ما هو إلا محاولة متواضعة لدراسة علاقة فعالية لجان المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبى فى بيئة الأعمال المصرية.

٣- فعالية آلية لجنة المراجعة

يعد كبر حجم أعمال مجلس الإدارة بمنشأة ما، نتيجة كبر حجمها وتعقد عملياتها، المبرر الرئيسى لإنشاء لجنة المراجعة (Vanasco 1994). كما يعد تنوع وتعقد الهيكل التمويلى لمنشأة ما، وتعدد أصحاب الحقوق والمصالح بها، وزيادة عدد الأعضاء غير التنفيذيين بمجلس إدارتها، ورغبتها فى القيد ببورصة أو بورصات الأوراق المالية مبررات أخرى لوجود لجنة المراجعة.

وتقوم لجنة المراجعة بدور أشرافى ورقابى على أداء كل من المنشأة، خاصة أداء الإدارة المالية وأداء إدارة المراجعة الداخلية، ومراقب حساباتها. ولقد تزايد الاهتمام بدور لجان المراجعة- باعتبارها إحدى أهم آليات حوكمة الشركات- فى ضمان جودة التقارير المالية لمنشآت الأعمال بعد فشل العديد من المنشآت بسبب ممارسات الإدارة الانتهازية خلال العقود القليلة الماضية.

وتعمل لجنة المراجعة مع أطراف حوكمة الشركات الداخلية الأخرى على ضمان تحقيق جودة التقارير المالية فى ظل ضغوط أطراف خارجية متعددة لحوكمة الشركات، والتى يصورها الشكل التالى:-

شكل(١) لجنة المراجعة وجودة التقارير المالية

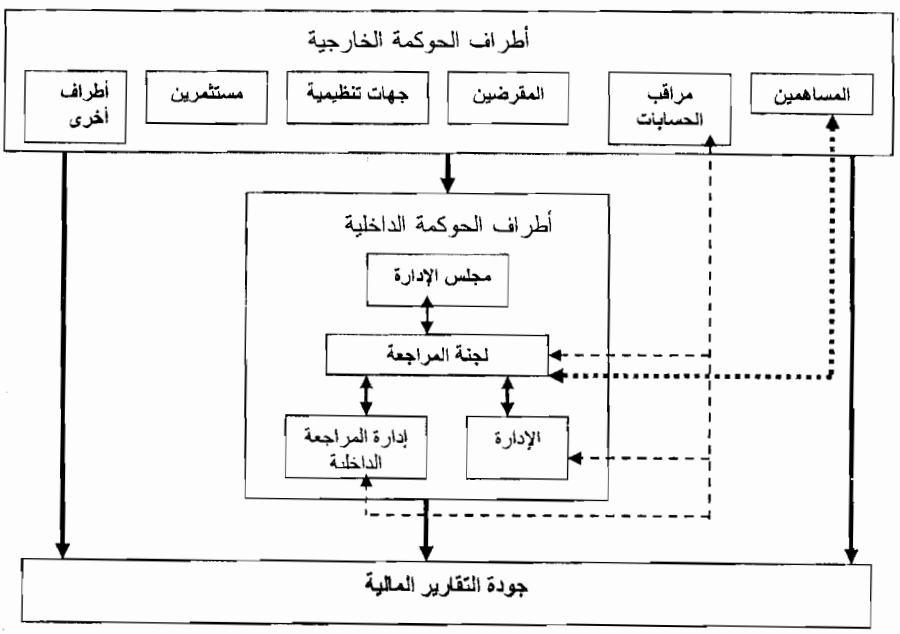

وتقوم لجنة المراجعة على تدعيم قدرات وأمكانات آليات حوكمة الشركات (Ratsula 2010)، كما تعمل آليات حوكمة الشركات على تدعيم قدرات بعضها البعض من خلال التأثير المشترك فيما بينها Joint Effect، والذى قد يزيد من كفاءة التكلفة Cost- Efficient. فعلى سبيل المثال يمكن للجنة المراجعة دعم آلية المراجعة الداخلية بجعل المراجعين الداخليين وكلاء Agents عن أعضاءها (Ratsula 2010, 4, 19). كما يمكن للمراجعة الداخلية دعم فعالية لجنة المراجعة من خلال قدرتها على توفير المعلومات الهامة عن نظام الرقابة الداخلية وجودة السياسات المحاسبية المستخدمة وغيرها (Cohen et al., 2004).

وقد تم التأكيد على ما يمكن أن تضيفه آلية لجنة المراجعة من قيمة للمنشأة (لبيب ٢٠٠٧، ٧٥)، تبرر ضرورة التحول من مدخل الوجود الاختيارى للجان المراجعة إلى مدخل الوجود الإلزامى، وعدم قصر تطبيق المدخل الإجبارى على الشركات المقيدة بالبورصة حتى لا يكون ذلك سبباً لإحجام بعض الشركات عن عدم التسجيل بالبورصة، أو دافعاً للتكوين الشكلى للجان المراجعة.[٢]

ويقع على لجنة المراجعة عبء دراسة وفحص القوائم المالية قبل اعتمادها من مجلس الإدارة للتحقق من عدالتها وجودة واكتمال الإفصاح المحاسبى، فضلاً عن متابعة مراجعتها من قبل مراقب الحسابات، والإشراف على عمليات تقصى ما تم اكتشافه من حالات الأخطاء والتلاعب وتحديد المسئولية. ومن المتوقع أن يشمل فحص القوائم المالية كل من السياسات المحاسبية المستخدمة، والتغييرات الهامة فيها، وأثارها، والتقديرات المحاسبية، والتسويات المحاسبية، والبنود غير العادية، وسلامة العرض، واكتمال الافصاح. وتعد مسئولية لجنة المراجعة عن جودة أو سلامة Integrity القوائم المالية مسئوليةً محددةً، ولا يمكن لمجلس الإدارة توزيعها على لجنة أو لجان أخرى (SEC 2003). وتدفع هذه المسئولية لجنة المراجعة نحو العناية بعناصر وبنود القوائم المالية، والحد من ممارسات إدارة الأرباح (Klein 2002; McMullen and Raghundan 1996; Miettinen 2008; Xie et al., 2003)، وبما يضمن تحسين جودة التقرير المالى فى إطار حوكمة الشركات (Cohen et al., 2004; Blue Ribbon Committee 1999; Lin and Hwan 2010; Ratsula 2010, 5).

وإذا كانت كفاية التحفظ المحاسبى أحد محددات جودة القوائم المالية، فإنه يمكن للجان المراجعة أن تؤثر إيجابياً على مستوى التحفظ المحاسبى (Krishnan and Visvanathan 2005, 4-5)، وذلك من منطلق مسئوليتها والتى تفرض عليها ضرورة فحص مدى ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة

---

٢ هناك مدخلين لتكوين لجنة المراجعة بمنشأة ما، وهما مدخل التكوين الحر ومدخل التكوين الإلزامى. ويعتقد الباحث، أن كلا المدخلين يحمل من المزايا والعيوب ما قد يجعلهما متعادلان. فالاختيار الحر أن كان يعكس رغبة المنشأة فى وجود لجان مراجعة ذات فعالية، فإنه قد يغيب عنه الهيكلة والتنظيم الذى يتمتع به المدخل الإلزامى فى تكوين لجان المراجعة (Bradbury 1990). وإذا كان من المحتمل أن يعمل مدخل التكوين الإجبارى على تكوين شكلى للجان المراجعة استيفاءا لمتطلبات تشريعية أو تنظيمية، فإن مدخل التكوين الحر؛ عادة؛ لا يكون شكلياً. هذا ولايمكن الافتراض بأن الشركات الملزمة بتكوين لجان مراجعة (كالشركات المقيدة بسوق المال) لم تكن ترغب فى تكوينها اختيارياً، فالتكوين الإلزامى لا ينفى رغبة الشركات الاختيارية فى تكوين لجان المراجعة، كما وأن التكوين الحر للجان المراجعة بمنشآت الأعمال يؤكد استعدادها لقبول التكوين الإلزامى. ويعتقد الباحث، أنه من الضرورى افصاح المنشأة عن أسباب عدم تكوين لجنة المراجعة، وذلك فى فقرة خاصة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية، واعتباره جزءاً لضمان اكتمال الإفصاح.

فى إعداد القوائم المالية، والتحقق من كفاية وإمكانية تبرير مستوى التحفظ المحاسبى بها. فعلى سبيل المثال، يمكن لأعضاء لجنة المراجعة، ذوى الخبرة المحاسبية والمالية، تقييم مدى كفاية المخصصات اللازمة لوقوع بعض الأحداث(التحفظ المشروط) مثل التزامات تعويضات الضمان، ومخصصات التعرض للمسائلة القانونية، وغيرها من العناصر الاحتمالية، كما يمكن لها أن تقييم سلامة وكفاية التحفظ المحاسبى غير المشروط.

ويتوقف تأثير لجان المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية؛ وبالتالى دورها فى تحسين جودة التقارير المالية؛ على فعاليتها (Gendron et al., 2004). وتقوم فعالية لجان المراجعة على العناية المهنية الواجبة، وتتأثر سلباً بحدوث فجوة بين أداء لجان المراجعة الفعلى وما يجب القيام به، الأمر الذى ينعكس سلباً على تحقيق أهداف الحوكمة، خاصة ما يتعلق بجودة التقرير المالى. ويعتقد الباحث، أن ضعف فعالية لجان المراجعة بمنشآت الأعمال، خاصة مع تزايد احتمال سطوة وتسلط مجلس الإدارة على لجنة المراجعة، قد يكون أحد أسباب انهيار منشآت الأعمال، وحالات فشل المراجعة الخارجية. وعلى الرغم من أهمية قضية فعالية لجان المراجعة، فإنها لم تلقى الاهتمام البحثى الكاف فى بيئة الأعمال المصرية (لبيب ٢٠٠٧، ٨٨).

٣-١ محددات فعالية لجان المراجعة

لم تتناول التشريعات التنظيمية والمهنية وأدلة حوكمة الشركات محددات الفعالية فى إطار كلى، وقد إكتفت، عادةً، بالإشارة إلى بعض منها دون وجود إطار لها.[٣] ويحاول الباحث فى هذا الجزء تقديم إطار بمحددات فعالية لجان المراجعة، وذلك كما يلى:-

تقوم فعالية آلية لجنة المراجعة بمنشأة ما، فى اعتقاد الباحث، على ثلاث مقومات، لكل منها عدد من المحددات (المتغيرات)، وهذه المقومات هى:-

(أ) حياد لجنة المراجعة

(ب) كفاءة أداء لجنة المراجعة

(ج) شفافية تقارير لجنة المراجعة

ويعتقد الباحث، أن السعى نحو تحقيق فعالية لجنة المراجعة بمنشأة ما، يتطلب منها إهتماماً متوازناً بمحددات مقومات الفعالية معاً، ذلك أن قصور فعالية أحد المقومات سيؤثر سلباً على تحقق درجة الفعالية الكلية، كما وأن غياب أحد مقومات الفعالية (درجة فعالية محددات أحد المقومات= صفر) سيؤدى إلى عدم تحقق فعالية لجنة المراجعة. ومن المتوقع وجود علاقات متداخلة ما بين مقومات الفعالية، وبما يعكس ضرورة اهتمام المنشأة الكاف بمحددات كل مقوم فعالية. خاصة، وأن الاهتمام

---

٣ فعلى سبيل المثال، جاء دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات فى مصر (الصادر فى أكتوبر ٢٠٠٥، والصادر فى فبراير ٢٠١١) ليتناول معايير وقواعد تكوين ومهام لجان المراجعة بمنشآت الأعمال، ويؤكد على أهمية توافر الخبرة المحاسبية والمالية فى أحد أعضاء اللجنة على الأقل، وضرورة انعقاد لجنة المراجعة ست مرات على الأقل خلال العام، وتوفير ما يلزم لها من إمكانيات، وإعداد تقرير عن الأداء وعرضه فى اجتماع الجمعية العامة السنوى للمنشأة.

بمحددات أحد مقومات الفعالية لا يعنى العمل على تعويض قصور فعالية محددات مقوم آخر. وفيما يلى تحليلاً لمحددات مقومات فعالية لجنة المراجعة.

أولاً: حياد لجنة المراجعة

يتوقف تحقق حياد لجنة المراجعة بمنشأة ما، فى اعتقاد الباحث، على توافر عدد من المحددات هى:-

١- إنتخاب أعضاء لجنة المراجعة

على الرغم من أن لجنة المراجعة، هى فى الأساس، لجنة منبثقة من أعضاء مجلس الإدارة، فهى لا تعد مجلس من مستوى ثان، حيث لا يوجد مجلس إدارة من مستويين، وذلك على اعتبار أن للجنة المراجعة أهداف محددة ومهام واضحة لتحقيق هذه الأهداف وبما لا يسمح بوجود تضارب بين أعمال مجلس الإدارة ولجنة المراجعة.

ويمكن دعم حياد لجنة المراجعة من خلال اقتراح انتخاب أعضاءها من قبل الجمعية العامة للمساهمين بناءاً على ترشيح مجلس الإدارة لأعضاء المجلس غير التنفيذيين (ذوى الخبرة) أو لأعضاء خارجيين. الأمر الذى قد يساهم فى دعم تبعية لجنة المراجعة للجمعية العامة للمساهمين، ويؤكد على تحملها للمسئولية وعدم التنصل منها بتحميلها لمجلس الإدارة، ويحول دون تأثير مجلس الإدارة بأعضاءه (خاصة الداخليين Inside Directors) على عمل اللجنة، خاصة ما يتعلق بالتقرير المالى، ويُمكن لجنة المراجعة من ضبط سلوك الإدارة العليا والرقابة الدائمة على السياسات التى تتبعها خاصة السياسات المحاسبية. فتكون للجمعية العامة للمساهمين حق التعيين والعزل وحق تحديد مكافآت وبدلات أعضاء لجنة المراجعة، بناءاً على أداءها وما تكشف عنه تقاريرها.

٢- إستقلال أعضاء لجنة المراجعة

يعد إستقلال أعضاء لجنة المراجعة محدداً ضرورياً للفعالية وضماناً للموضوعية.[٤] ولقد تم التأكيد على أهمية استقلال أعضاء لجنة المراجعة لتحسين فعاليتها (Blue Ribbon Committee(BRC) (1999, SEC 1999. كما كشف الفكر المحاسبى عن الأثر الإيجابى لاستقلال أعضاء لجنة المراجعة على جودة التقرير المالى (Beasley et al., 2000). ويعتقد الباحث، أن تضمين لجنة المراجعة لأعضاء تنفيذيين تحت تبرير عدم وجود العدد الكاف من أعضاء مجالس الإدارة المستقلين أو غير التنفيذيين غير مقبول، خاصة فى ضوء إمكانية الاستعانة بأعضاء من خارج المنشأة.[٥] ولضمان تحقيق الاستقلال هناك عدد من المؤشرات أهمها ما يلى:-

---

٤ يفرض الاستقلال ضرورة تشكل لجنة المراجعة من أعضاء مستقلين، ويجوز أن تضم أعضاء غير تنفيذيين فى حالة عدم توافر العدد الكاف من المستقلين، على أن يكون رئيس اللجنة مستقلاً. ويختلف عضو مجلس الإدارة غير التنفيذى عن العضو المستقل، فى أن الأول لا يشغل منصباً تنفيذياً فى الشركة التى يعمل فى مجلس إدارتها، فى حين تنحصر علاقة الثانى بالشركة فى عضويته بمجلسها فقط، فهو لا يمثل المساهمين وليس له أية تعاملات هامة مع الشركة، أو مصلحة خاصة مباشرة أو غير مباشرة، ولا تربطه صلة قرابة بأحد أعضاء مجلس الإدارة الآخرين أو قيادات الشركة، كما وأنه ليس من كبار العاملين أو مستشارى الشركة أو مراقبى حساباتها السابقين، ولا يتقاضى منها أجراً أو أتعاباً أو عمولات (فيما عدا بدل الحضور والانتقال ومكافآت المجلس التى تقررها الجمعية العامة للمساهمين).

٥ على الرغم من التأكيد على أهمية استقلال كافة أعضاء لجنة المراجعة فى أدلة حوكمة الشركات وبالقوانين ذات الصلة، مثل قانون SOX الأمريكى، فإن دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات المصرى أجاز أن تضم لجنة المراجعة أعضاءاً غير تنفيذيين فى حالة عدم توافر العدد الكاف من المستقلين (مركز المديرين المصرى، وزارة الاستثمار ٢٠١١، ٢٠)

أ- نسبة أعضاء اللجنة المستقلين إلى عدد أعضاء اللجنة. وكلما زادت هذه النسبة أرتفعت درجة استقلال الأعضاء، وانخفضت نسبة الأعضاء التنفيذيين أو الاستشاريين للمنشأة داخل لجنة المراجعة.

ب- نسبة ملكية أعضاء لجنة المراجعة لأسهم رأس مال المنشأة. ومن المفترض، ضماناً للاستقلال عدم امتلاك أعضاء لجنة المراجعة بمنشأة ما لأسهم رأس المال، أو لجزء مؤثر فيه. وفى حالة تضمين اللجنة أعضاءاً ممثلين عن المساهمين، فإنه يفضل أن يكون هناك، على الأقل، تحديداً لحد أقصى لملكية كل عضو فى أسهم رأس المال، تكون معه حصة العضو من الأسهم غير مؤثرة على استقلاله. وأن كان من المعتقد، أن وجود ممثلون عن المساهمين بلجنة المراجعة يؤثر سلباً على استقلالها نتيجة تحيز الأعضاء المتوقع لممثليهم.

ج- مدى علاقة أعضاء لجنة المراجعة بالإدارة التنفيذية للمنشأة أو لمنشآت مماثلة. ويجب ألا يكون لأعضاء لجنة المراجعة أى علاقة ذات تأثير أو مصلحة مباشرة أو غير مباشرة أو صلة قرابة مع إدارة المنشأة أو إدارة منشأة أو منشآت مماثلة. كما لا يجب أن يجمع أحد أعضاء لجنة المراجعة بين عضويته بلجنة المراجعة وعضوية أى لجنة أخرى منبثقة من مجلس الإدارة.

د- فترة العضوية المناسبة. يجب تحديد حد أقصى لفترة عضوية لجنة المراجعة، بموجبه يتم إعادة تشكيل لجنة جديدة لفترة جديدة. ويجب تحديد هذه الفترة بما يتناسب وطبيعة المنشأة، ولا يشترط أن تكون فترة عضوية لجنة المراجعة معادلة لفترة العضوية بمجلس الإدارة. ومن المتوقع، أنه كلما كانت فترة العضوية قصيرة (كأن تكون سنة مالية تنتهى بتاريخ نشر التقرير المالى) كلما كانت دافعاً لأعضاء اللجنة للعمل بفعالية لكسب الثقة وإمكانية التجديد.

هـ- مدى استقلالية العاملين فى وظائف مساعدة. فتوافر الاستقلالية للعاملين فى وظائف مساعدة، كأمين سر اللجنة وسكرتارية اللجنة، يدعم من استقلال أعضاء لجنة المراجعة.

ثانياً: كفاءة أداء لجنة المراجعة

من المتوقع، أن تكون هناك علاقة إيجابية بين كفاءة أداء لجنة المراجعة وكفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية، خاصة مع توقع العلاقة العكسية بين كفاءة أداء لجنة المراجعة واحتمال تقبل ممارسات إدارة الأرباح (Lisa et al., 2009). وتتوقف كفاءة أداء لجنة المراجعة على عدد من المحددات (Blue Ribben Committee 1999; Bu-Peow Ng and Hun-Tong 2003; Cohen et al., 2004, Harrast and Lori 2007) هى كما يلى:-

١- كفاية ومناسبة عدد أعضاء لجنة المراجعة

يعد توافر العدد الكاف والمناسب من أعضاء لجنة المراجعة، فى ضوء طبيعة واحتياجات المنشأة، من متطلبات كفاءة الأداء. ويجب أن يكون العدد فردى، والذى يتراوح عادة ما بين ثلاثة أعضاء؛ كحد أدنى؛ وسبعة أعضاء؛ كحد أقصى؛ لضمان صحة عمليات التصويت بشأن ما تتخذه اللجنة من قرارات وتوصيات. ومن المتوقع، أن زيادة عدد أعضاء لجنة المراجعة قد يعد مؤشراً جيداً لكفاءة الأداء.

٢- خبرة أعضاء لجنة المراجعة

تفرض مسئولية لجنة المراجعة عن جودة التقرير المالى، من منطلق مسئوليتها عن الفحص والإشراف على عملية إعداد ومراجعة القوائم المالية، ضرورة أن يتوافر لأعضاء اللجنة المعرفة المالية الكافية Financial Literacy بشأن السياسات المحاسبية وإعداد القوائم المالية (Ratsula 2010, 47)، وأن يكون أحدهما على الأقل خبير محاسبى ومالى.[٦] كما يجب أن تتوافر الخبرات الأخرى اللازمة لقيام اللجنة بمهامها، وهى خبرات متنوعة. ومن الضرورى العمل على تحقيق التوازن بين الخبرات المختلفة (محاسبية ومالية، اقتصادية، إنتاجية، قانونية، تمويلية، وغيرها) لضمان كفاءة أداء لجنة المراجعة (Purtill 1988, 140).

٣- توافر التسهيلات والإمكانات اللازمة لأداء لجنة المراجعة لعملها

تتعدد مهام ومسئوليات لجنة المراجعة بالمنشأة فتشمل الإشراف على التقرير المالى، ومتابعة المركز المالى للمنشأة، وفحص قوائمها المالية، ودراسة وفحص السياسات المحاسبية المستخدمة بهدف زيادة الثقة والموضوعية فى القوائم المالية. فضلاً عن تقييم كفاية ومناسبة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، وتقييم كفاءة المدير المالى وأفراد الإدارة المالية، ودراسة ومناقشة ومعالجة والتعامل مع خطط المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر والتقارير، وتقييم وتنسيق آليات الرقابة بالمنشأة خاصة آلية المراجعة الداخلية والخارجية، وتقييم الالتزام بالقوانين والتشريعات، ودراسة وتقييم نظام الإنذار المبكر بالمنشأة واقتراح ما يلزم لتحسينه وتطويره وغيرها. ويجب على المنشأة أن تضع كافة التيسيرات وتوفر كافة الامكانات اللازمة لأداء لجنة المراجعة لمهامها بكفاءة.

٤- عدد اجتماعات لجنة المراجعة (دورية الانعقاد)

تفرز آلية عمل لجنة المراجعة العدد المناسب من اجتماعات اللجنة بما يتناسب مع طبيعة المنشأة وطبيعة نشاطها وما تواجهه من قضايا ومشاكل (Zhang et al., 2006). ومن المفترض، أن تجتمع اللجنة دورياً وفق برنامج اجتماعات محدد، وبما لا يقل عن مرة كل ثلاثة شهور (وزارة الاستثمار، ٢٠١١، ٢١)، تحت افتراض ضرورة الانعقاد فى مناسبات مناقشة القوائم المالية السنوية والفترية قبل تقديمها للإدارة، ومناقشة تقرير مراقب الحسابات، ومناقشة قضايا حوكمة الشركة وغيرها من القضايا والمشكلات. ومن المتوقع، أنه كلما انخفض عدد اجتماعات لجنة المراجعة كان ذلك مؤشراً على انخفاض كفاءة أداءها، وزيادة احتمال تعرض المنشأة لمخاطر التقرير المالى الاحتيالى.

---

٦ من الاشتراطات التى تضمنها قانون SOX الأمريكى توافر عضو، على الأقل، ذو خبرة مالية ومحاسبية بلجنة المراجعة. كما اكد دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات المصرى على وجود خبير فى الشئون المالية والمحاسبية ضمن أعضاء لجنة المراجعة، حتى ولو عين من خارج الشركة (مركز المديرين المصرى، وزارة الاستثمار ٢٠١١، ٢٠).

٥- كفاية الفترة الزمنية للاجتماع الواحد (مدة الانعقاد)

من المفترض، أن تمارس لجنة المراجعة عملها بعناية، ويتطلب ذلك وقتاً مناسباً وكافياً لمناقشة القضايا وتحليلها، وبما يوجب ضرورة كفاية وقت الاجتماع الواحد لمناقشة ما تم التوصل إليه من نتائج وتحليلات، وإتخاذ ما يلزم من توصيات وقرارات.

٦- عدد التقارير الفنية

من المتوقع، أن يكشف عدد التقارير الفنية المقدمة من قبل لجنة المراجعة خلال السنة المالية عن طبيعة وجدية عملها، بما قد يجعلها أحد مؤشرات كفاءة عمل لجنة المراجعة. ويجب أن تعرض هذه التقارير على الجمعية العامة للمساهمين، كما يجب أن تشمل على التقرير الذى من المقترح أن يرفق بالقوائم المالية.

٧- نظام التصويت وصحة الانعقاد

يعتمد أداء لجنة المراجعة، بدايةً، على صحة انعقادها من خلال حضور كامل أعضاها فى حالة صغر حجم اللجنة، أو حضور أغلبية أعضاءها فى حالة كبر حجم اللجنة. وإن كان يفضل إنعقاد اللجنة بكامل أعضاها. ويقوم نظام التصويت على الأغلبية، حيث تتكون اللجنة من عدد فردى من الأعضاء، ويكون لرئيس اللجنة صوت واحد.

ثالثاً: شفافية تقارير لجنة المراجعة

تعنى شفافية تقارير لجنة المراجعة إتاحة كافة المعلومات عن لجنة المراجعة، والتى يمكن لأصحاب الحقوق والمصالح بالمنشأة Stackholders استخدامها فى مراقبة ومساءلة لجنة المراجعة وعمل الاستدلالات اللازمة عن مدى كفاءة وفعالية أداءها. والشفافية Transparency لا تعنى إتاحة معلومات عن لجنة المراجعة فحسب، وإنما إتاحة معلومات ذات منفعة للمستخدمين، تساعد فى فهم وتقييم الحالة الفعلية للجنة المراجعة بالمنشأة. وتتوقف شفافية تقارير لجنة المراجعة على كل من المحتوى من المعلومات ودرجة التفصيل اللازمة.

وتتعدد مصادر المعلومات اللازمة لإعداد تقارير لجنة المراجعة بمنشأة ما، فتشمل المراجع الخارجى (خطاب الارتباط Engagement Letter، تقارير الفحص المحدود، تقرير المراجعة السنوى، تقارير المراجعة الخاصة، تقرير نظام الرقابة الداخلية، التقارير المتبادلة بين مراقب الحسابات ولجنة المراجعة وغيرها) وإدارة الشركة (محاضر اجتماعات مجلس اللإدارة، محاضر اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، خطابات الشئون القانونية، خطاب الإدارة بشأن مسئولياتها، تقرير الشركة السنوى، تقارير الإلتزام Compliance Reports، وغيرها) والمراجعين الداخليين

(تقارير مراجعة الإلتزام والمراجعة التشغيلية والمراجعة المالية ونظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة وغيرها) ومصادر أخرى.

ومن المفترض، أن تكشف تقارير لجنة المراجعة عن مدى التزام مجلس الإدارة بمسئولياته تجاه أصحاب الحقوق والمصالح بالمنشأة، خاصة المساهمين. ومن المفترض، أيضاً، أن تكشف التقارير عن مدى ممارسة لجنة المراجعة لواجباتها بعناية تحقيقاً للوكالة وتأكيداً للموثوقية Fiduciary Principle (Braiotta et al., 2010, 347).

ومن المتوقع، أن تتحقق الشفافية لتقارير لجنة المراجعة بكفاية محتواها من المعلومات واكتمال الإفصاح بشأن كل من هيكل اللجنة ودرجة حيادها ومهامها ومسئولياتها وما قامت به من أنشطة وما اتخذته من توصيات وقرارات. وتعكس شفافية تقارير لجنة المراجعة قدرة اللجنة على كشف طبيعة تكوينها ومدى استقلالها ومسئولياتها وما قامت به من أعمال وواجبات، وما توصلت إليه من حقائق ومعلومات، وما نفذ من توصياتها وقراراتها؛ وبما يعكس درجة استجابة الإدارة لعمل اللجنة؛ وما تعرضت له من ممارسات وضغوط وغيرها. وهو ما يعنى إجمالاً، قدرة اللجنة على الافصاح عن ذاتها وحيادها وأدائها وما أقرته من توصيات وقرارات وما تحقق منها.[٧]

٣-٢ نموذج مقترح لقياس فعالية لجان المراجعة

يقوم المنهج الإجرائى لبناء نموذج قياس فعالية لجنة المراجعة بمنشأة ما على ثلاث خطوات متتالية هى كما يلى:-

الخطوة الأولى- توصيف متغيرات (محددات) فعالية لجان المراجعة.

الخطوة الثانية- قياس متغيرات (محددات) فعالية لجان المراجعة.

الخطوة الثالثة- قياس الفعالية من خلال ربط منطقى داخل مقياس مركب Multi- Measure of Effectiveness .

أولاً: توصيف متغيرات نموذج الفعالية

ف رت : فعالية لجنة المراجعة (ف ل) بالمنشأة (ر) فى الفترة (ت).

ى رت : مدى حياد لجنة المراجعة(ى) بالمنشأة (ر) فى الفترة (ت).

ك ر ت: مدى كفاءة أداء لجنة المراجعة (ك) بالمنشأة (ر) فى الفترة (ت).

ش رت: مدى شفافية تقارير لجنة المراجعة (ش) بالمنشأة (ر) فى الفترة (ت).

---

٧ من الضرورى الافصاح عن تقرير لجنة المراجعة ضمن التقرير المالى للمنشأة (AICPA 1993). ولقد أكدت هيئة سوق المال الأمريكية SEC على ذلك من خلال ضرورة إرفاق تقرير لجنة المراجعة مع التقرير السنوى للمنشأة، وأن يتضمن صراحة الإشارة إلى مراجعة ومناقشة القوائم المالية مع الإدارة والمراجع الخارجى. ومن المعتقد، أن سبب إحجام المنشآت التى لديها لجان مراجعة عن نشر تقارير لجانها هو تجنب التعرض للمسئولية القانونية الناجمة عن النشر. كما وأنه من الضرورى،أيضاً، الافصاح عن مكافآت وبدلات حضور وانتقال أعضاء لجنة المراجعة باعتبارها من الأعباء التحميلية بالقوائم المالية السنوية.

خ رت : انتخاب أعضاء لجنة المراجعة (خ) بالمنشأة (ر) فى الفترة (ت).

س رت: استقلال أعضاء لجنة المراجعة (س) بالمنشأة (ر) فى الفترة (ت)، وتشمل:-

س١رت: نسبة أعضاء اللجنة الخارجيين أو المستقلين إلى عدد أعضاء اللجنة.

س٢رت: مدى ملكية أعضاء لجنة المراجعة لأسهم رأس مال المنشأة.

س٣رت: مدى علاقة أعضاء لجنة المراجعة بالإدارة التنفيذية للمنشأة أو لمنشآت مماثلة.

س٤رت: فترة العضوية المناسبة

س٥رت: مدى استقلالية العاملين فى وظائف مساعدة.

ن رت: العدد الكاف والمناسب لأعضاء لجنة المراجعة.

ب رت: خبرة أعضاء لجنة المراجعة.

هـ رت: توافر التسهيلات والإمكانات اللازمة.

ع رت: دورية انعقاد لجنة المراجعة بالمنشأة (ر) فى الفترة (ت).

م رت: مدة انعقاد لجنة المراجعة بالمنشأة (ر) فى الفترة (ت).

ق رت: عدد التقارير الفنية الصادرة عن لجنة المراجعة بالمنشأة (ر) فى الفترة (ت).

ظ رت: نظام التصويت وصحة إنعقاد لجنة المراجعة بالمنشأة (ر) فى الفترة (ت).

ج رت : استجابة إدارة المنشأة (ر) لتوصيات وقرارات لجنة المراجعة فى الفترة (ت).

ح رت: محتوى التقارير الصادرة عن لجنة المراجعة بالمنشأة (ر) فى الفترة (ت).

ص رت: درجة التفاصيل اللازمة بالتقارير الصادرة عن لجنة المراجعة بالمنشأة (ر) فى الفترة (ت).

ثانياً: قياس متغيرات (محددات) فعالية لجان المراجعة.

يقوم القياس المقترح على افتراض أن تحقق فعالية لجنة المراجعة بمنشأة ما مرهون بتحقق مقوماتها الثلاثة معاً (تحقق الحياد، كفاءة الأداء، شفافية التقارير)، وهو ما قد يعكس أوزاناً متساوية لهذه المقومات، ليتم توزيع كل منها على محدداته بشكل متوازن، فيكون لكل محدد درجة معينة، يمكن من خلال معالجتها مع المحددات الأخرى داخل المقوم الواحد الحكم على مدى (درجة) توافر مقوم الفعالية. ثم من خلال معالجة مقومات الفعالية معاً يمكن تقدير فعالية لجنة المراجعة كدرجة أو قيمة احتمالية تعكس مدى ارتفاع أو انخفاض فعالية لجنة المراجعة بالمنشأة.

ومن المقترح، تخصيص وزن من أربعين نقطة لكل مقوم يتم توزيعها على المحددات كما بالجدول التالى:-

جدول (١) أوزان مقترحة لمحددات فعالية لجنة المراجعة

المقوم الأول (الحياد)	- انتخاب أعضاء لجنة المراجعة.		٢٠
	- استقلال أعضاء لجنة المراجعة، وتشمل:-		٢٠
	أ- نسبة أعضاء اللجنة الخارجيين أو المستقلين إلى عدد أعضاء اللجنة.	٤	
	ب- مدى ملكية أعضاء لجنة المراجعة لأسهم رأس مال المنشأة.	٤	
	ج- مدى علاقة أعضاء لجنة المراجعة بالإدارة التنفيذية للمنشأة أو لمنشآت مماثلة.	٤	
	د- فترة العضوية المناسبة	٤	
	هـ- مدى استقلالية العاملين فى وظائف مساعدة.	٤	
المقوم الثانى (كفاءة الأداء)			٤٠
	- العدد الكاف والمناسب لأعضاء لجنة المراجعة.		٥
	- خبرة أعضاء لجنة المراجعة.		٥
	- توافر التسهيلات والإمكانات اللازمة.		٥
	- دورية انعقاد اللجنة.		٥
	- مدة انعقاد اللجنة.		٥
	- عدد التقارير الفنية.		٥
	- نظام التصويت وصحة الانعقاد.		٥
	- استجابة إدارة المنشأة لتوصيات وقرارات لجنة المراجعة.		٥
المقوم الثالث (شفافية التقارير)			٤٠
	- محتوى التقارير.		٢٠
	- درجة التفصيل اللازمة.		٢٠
			٤٠

هذا ويتم تقدير قيمة كل متغير(محدد) فعالية كما يلى:-

(أ) انتخاب أعضاء لجنة المراجعة (خ رت)، ويتم قياس هذا المحدد باستخدام القيمة (٢٠) إذا كان اختيار وتعيين كامل أعضاء اللجنة ورئيسها يتم بالانتخاب من قبل الجمعية العامة للمساهمين، والقيمة (١٥) إذا كان اختيار وتعيين كامل أعضاء اللجنة دون رئيسها يتم بالانتخاب من قبل الجمعية العامة للمساهمين، والقيمة (١٠) إذا كان اختيار وتعيين بعض أعضاء اللجنة أو ورئيسها

يتم بالانتخاب من قبل الجمعية العامة للمساهمين، والقيمة (٥) إذا كان اختيار رئيس لجنة المراجعة فقط يتم بالانتخاب من قبل الجمعية العامة للمساهمين، والقيمة (١) فيما عدا ذلك.[٨]

(ب) نسبة أعضاء اللجنة الخارجيين أو المستقلين إلى العدد الكلى لأعضاء اللجنة (س١رت). ويتم قياس هذا المحدد بضرب النسبة فى القيمة الإجمالية وهى القيمة (٤)، فتتحدد قيمة المحدد.[٩]

(ج) مدى ملكية أعضاء لجنة المراجعة لأسهم رأس مال المنشأة (س٢رت). ويتم قياسه باستخدام القيمة (٤) إذا كان كامل أعضاء اللجنة لا يمتلكون أسهم فى رأس مال المنشأة، والقيمة (٣) إذا كان أغلبية أعضاء اللجنة لا يمتلكون أسهم فى رأس مال المنشأة،، والقيمة (٢) إذا كان أحد أو بعض (أقلية) أعضاء اللجنة لا يمتلكون أسهم فى رأس مال المنشأة،، والقيمة (١) إذا كان أعضاء اللجنة يمتلكون أسهم فى رأس مال المنشأة، وبنسبة تقديرية غير مؤثرة ، والقيمة (٠) إذا كان أعضاء اللجنة يمتلكون أسهم فى رأس مال المنشأة، وبنسبة تقديرية مؤثرة.[١٠]

(د) مدى علاقة أعضاء لجنة المراجعة بالإدارة التنفيذية للمنشأة أو لمنشآت مماثلة (س٣رت). ويتم قياسه باستخدام القيمة (٤) إذا كان كامل أعضاء اللجنة لا تربطهم علاقة عمل سابقة بالمنشأة أو بمنشآت مماثلة؛ أو علاقة قرابة من الدرجة الأولى حتى الرابعة بالإدارة التنفيذية للمنشأة، والقيمة (٣) إذا كان أغلبية أعضاء اللجنة لا تربطهم علاقة عمل سابقة بالمنشأة أو بمنشآت مماثلة؛ أو علاقة قرابة بالإدارة التنفيذية، والقيمة (٢) إذا كان أحد أو بعض (أقلية) أعضاء اللجنة لاتربطهم علاقة عمل سابقة بالمنشأة أو بمنشآت مماثلة؛ أو علاقة قرابة بالإدارة التنفيذية، والقيمة (١) إذا كان أعضاء اللجنة تربطهم علاقة عمل سابقة بالشركة، والقيمة (٠) إذا كان أعضاء اللجنة تربطهم علاقة عمل سابقة بالشركة وعلاقة قرابة بالإدارة التنفيذية.

(هـ) فترة العضوية المناسبة (س٤رت). ويتم قياسها باستخدام القيمة (٤) إذا كانت فترة عضوية أعضاء اللجنة سنة مالية واحدة، والقيمة (٣) إذا كانت فترة عضوية أعضاء اللجنة سنتين، والقيمة (٢) إذا كانت فترة عضوية أعضاء اللجنة ثلاثة سنوات، والقيمة(١) إذاكانت فترة العضوية أكثر من ثلاثة سنوات.

(و) مدى استقلالية العاملين فى وظائف مساعدة (س٥رت). ويتم قياسه باستخدام القيمة (٤) إذا كان العاملين فى وظائف مساعدة (أمين السر وسكرتير اللجنة) مستقلين أو خارجيين، والقيمة (٣) إذا كان العاملين فى وظائف مساعدة هم أحد أو بعض أعضاء اللجنة، والقيمة (٢) إذا كان أحد

---

٨ رغم إمكانية قياس محدد انتخاب أعضاء لجنة المراجعة كما هو وارد بالنموذج المقترح، فإن الباحث قد حيد استخدامه فى الدراسة التطبيقية نظرا لواقع تعيين لجان المراجعة بالشركات المصرية من قبل مجلس الإدارة ودون انتخاب من قبل الجمعية العامة للمساهمين. وعلى ذلك سيتم تقييم درجة فعالية لجنة المراجعة بمنشأة ما من ١٠٠ نقطة فقط.

٩ من المقترح، معالجة رئيس اللجنة، حال عدم استقلاله أو كونه عضوا تنفيذيا، بمثابة عضوين لتمييز تأثيره على حياد اللجنة. فمن غير المقبول معاملته كغيره من الأعضاء حال تبعيته لإدارة المنشأة. ومن المقترح، أيضا، تحييد استقلال أعضاء لجنة المراجعة فى المنشأة حال وجود أعضاء مستقلين ذوى خبرة للقيام بالاشراف على لجنة المراجعة، وذلك من خلال تخصيص القيمة (٢).

١٠ إن تقدير نسبة ملكية أسهم رأس المال المؤثرة مسألة تقدير شخصى، تخضع لمتغيرات وتتأثر بعوامل عديدة منها طبيعة المنشأة والصناعة التى تنتمى إليه وشكلها القانونى وهيكلها المالى. ويعتقد الباحث، بأن نسبة ملكية أعضاء لجنة المراجعة لأسهم رأس المال تعد جوهرية (مؤثرة) إذا بلغت ٢٠% فأكثر، استرشاداً بما ورد بمعيار المحاسبة المصرى رقم ١٨ بشأن النفوذ المؤثر (وزارة الاستثمار، معايير المحاسبة المصرية، ٢٠٠٦، ٢٧٤).

العاملين فى وظائف مساعدة هو من العاملين بإدارة المنشأة، والقيمة (١) إذا كان العاملين فى وظائف مساعدة هم من العاملين بالمنشأة.

(ر) العدد الكاف والمناسب لأعضاء لجنة المراجعة (ن رت). ويتم قياسه باستخدام القيمة (٥) إذا بلغ عدد اعضاء لجنة المراجعة سبعة أعضاء، والقيمة (٤) إذا بلغ عدد اعضاء لجنة المراجعة ستة أعضاء، والقيمة (٣) إذا بلغ عدد اعضاء لجنة المراجعة خمسة أعضاء، والقيمة (٢) إذا كان عدد اعضاء لجنة المراجعة من ثلاثة إلى أربعة أعضاء، والقيمة (١) إذا انخفض عدد أعضاء الجنة عن ثلاثة أعضاء.

(ز) خبرة أعضاء لجنة المراجعة (ب رت). ويتم قياسه باستخدام القيمة (٥) إذا كان كامل أعضاء اللجنة ذوى خبرة مالية ومحاسبية، والقيمة (٤) إذا كان أغلبية أعضاء اللجنة ذوى خبرة مالية ومحاسبية، والقيمة (٣) إذا كان بعض أعضاء اللجنة ذوى خبرة مالية ومحاسبية، والقيمة (٢) إذا كان أحد أعضاء اللجنة ذوى خبرة مالية ومحاسبية، والقيمة (١) إذا لم يكن هناك خبير مالى ومحاسبى ضمن أعضاء اللجنة.

(س) توافر التسهيلات والإمكانات اللازمة (ه رت) [مدى كفاية الموارد (مالية- مادية- تكنولوجية- ...] الموضوعة تحت تصرف لجنةالمراجعة، ويتم قياسه باستخدام القيمة (٥) إذا كانت الموارد الموضوعة تحت تصرف اللجنة كافية تماماً لأدائها لواجباتها، والقيمة (٤) إذا كانت الموارد الموضوعة تحت تصرف اللجنة كافية لأدائها لواجباتها، القيمة (٣) إذا كانت الموارد الموضوعة تحت تصرف اللجنة كافية إلى حد ما لأدائها لواجباتها، والقيمة (٢) إذا كانت الموارد الموضوعة تحت تصرف اللجنة غير كافية لأدائها لواجباتها، والقيمة (١) إذا كانت الموارد الموضوعة تحت تصرف اللجنة غير كافية تماماً لأدائها لواجباتها.

(ش) دورية انعقاد اللجنة (ع رت). ويتم قياسه باستخدام القيمة (٥) إذا كان انعقاد اللجنة للاجتماع يتم شهرياً خلال العام، والقيمة (٤) إذا كان إنعقاد اللجنة يجرى كل ثلاثة شهور، والقيمة (٣) إذا بلغ عدد اجتماعات اللجنة ثلاثة اجتماعات خلال العام، والقيمة (٢) إذا كانت اللجنة تجتمع بشكل نصف سنوى خلال العام، والقيمة (١) إذا كان اجتماع اللجنة مرة واحدة فى العام.

(ص) مدة انعقاد اللجنة (م رت). ويتم قياسه باستخدام القيمة (٥) إذا كان وقت الاجتماع كافياً تماماً، القيمة (٤) إذا كان وقت الاجتماع كافياً، القيمة (٣) إذا كان وقت الاجتماع كافياً إلى حد ما، والقيمة (٢) إذا كان وقت الاجتماع غير كاف، القيمة (١) إذا كان وقت الاجتماع غير كاف مطلقاً.[١١]

---

١١ تم تقدير درجة كفاية وقت الاجتماع من خلال احتساب متوسط إعتماداً على مدد الاجتماعات الزمنية الواردة بتقارير لجنة المراجعة خلال العام. وقد تم اعتبار وقت الاجتماع الواحد كافياً تماماً إذا تخطى المتوسط ٣ ساعات، واعتباره كافياً إذا بلغ المتوسط ٣ ساعات، وكافياً إلى حد ما إذا كان المتوسط يقع ما بين ٢-٣ ساعات، وغير كاف إذا كان المتوسط داخل مدى ١-٢ ساعة، وغير كاف تماماً إذا كان المتوسط أقل من ساعة.

(ض) عدد التقارير الفنية (ق رت). ويتم قياسه باستخدام القيمة (٥) إذا صدر عن لجنة المراجعة تقريراً شهرياً خلال العام، والقيمة (٤) إذا صدر عن لجنة المراجعة تقريراً ربع سنوياً خلال العام، والقيمة (٣) إذا بلغ عدد التقارير الصادرة عن لجنة المراجعة ثلاثة تقارير خلال العام، والقيمة (٢) إذا صدر عن اللجنة تقريرين خلال العام، والقيمة (١) إذا صدر عن اللجنة تقريراً واحداً خلال العام.

(ط) نظام التصويت وصحة الانعقاد (ظ رت). ويتم قياسه باستخدام القيمة (٥) إذا حضر كامل أعضاء اللجنة كافة اجتماعاتها خلال الفترة، القيمة (٤) إذا حضر كامل أعضاء اللجنة غالبية اجتماعاتها خلال الفترة، القيمة (٣) إذا تغيب أحد أعضاء اللجنة عن كافة اجتماعاتها خلال الفترة، القيمة (٢) إذا تغيب بعض أعضاء اللجنة عن كافة اجتماعاتها خلال الفترة، والقيمة(٠) إذا تغيب غالبية الأعضاء عن حضور كافة اجتماعات لجنة المراجعة.

(ظ) استجابة إدارة المنشأة لتوصيات وقرارات لجنة المراجعة (ج رت). ويتم قياسه باستخدام القيمة (٥) إذا كانت هناك استجابة لكافة توصيات وقرارات لجنة المراجعة، والقيمة (٤) إذا كانت هناك استجابة لمعظم توصيات وقرارات اللجنة، والقيمة (٣) إذا كانت هناك استجابة لبعض توصيات وقرارات اللجنة، والقيمة (٢) إذا كانت هناك استجابة لتوصيات والقرارات المتعلقة بالتقرير السنوى، والقيمة (١) إذا كانت استجابة إدارة المنشأة لتوصيات وقرارات لجنة المراجعة مرهونة بتأثير جهات خارجية مثل الجمعية العامة للمساهمين، وهيئة سوق المال ومراقب الحسابات.

(ع) محتوى تقارير لجنة المراجعة (ح رت). ويقاس على اعتبار أنه يتكون من خمسة محتويات فرعية تشكل معاً المحتوى الكلى لتقرير لجنة المراجعة، وهذه المحتويات الفرعية هى، محتوى هيكل لجنة المراجعة، محتوى حياد لجنة المراجعة، محتوى المسئوليات والمهام، محتوى القرارات والتوصيات. ويتم تخصيص الوزن المقرر للمحتوى (٢٠ نقطة) بالتساوى على المحتويات الأربعة الفرعية.

(غ) درجة التفاصيل اللازمة (ص رت). ويتم تخصيص الوزن المقرر (٢٠ نقطة) على حسب درجة كفاية واكتمال الافصاح الوارد بكل محتوى من المحتويات الفرعية السابقة الواردة بتقارير لجنة المراجعة.[١٢]

---

١٢ تم ترجيح الوزن المقرر لكل من محتوى تقرير لجنة المراجعة ودرجة التفصيل بعدد صفحات تقرير لجنة المراجعة، استرشادا بأحد مؤشرات قياس جودة المعلومات المحاسبية وهو عدد صفحات التقرير المالى (latridis 2011, 92). حيث تم تخصيص ٥٠% من الوزن المقرر إذا بلغ متوسط عدد صفحات تقرير لجنة المراجعة خلال العام صفحة واحدة، وتخصيص ٦٠% من الوزن المقرر إذا كان متوسط عدد صفحات تقرير لجنة المراجعة خلال العام صفحتين، وتخصيص ٧٠% من الوزن المقرر إذا بلغ متوسط عدد صفحات تقرير لجنة المراجعة خلال العام ثلاث صفحات، وتخصيص ٨٠% من الوزن المقرر إذا بلغ متوسط عدد صفحات تقرير لجنة المراجعة خلال العام أربع صفحات، وتخصيص ٩٠% من الوزن المقرر إذا بلغ متوسط عدد صفحات تقرير لجنة المراجعة خلال العام خمس صفحات، وتخصيص ١٠٠% من الوزن المقرر إذا تخطى متوسط عدد صفحات تقرير لجنة المراجعة خلال العام خمس صفحات.

ثالثاً: قياس فعالية لجنة المراجعة

تعد درجة فعالية لجنة المراجعة بمنشأة ما دالة فى ثلاثة مقومات (حياد لجنة المراجعة، وكفاءة أداء لجنة المراجعة، وشفافية تقارير لجنة المراجعة)، وكل مقوم دالة فى عدد من المحددات، كما يلى:-

فعرت = د(ىرت، كرت، شرت)

ىرت = د(خرت، سرت)، حيث سرت= د(س١رت، س٢رت، س٣رت، س٤رت، س٥رت)

كرت = د(نرت، برت، مرت، عرت، هرت، قرت، ظ رت، جرت)

شرت = د(حرت، صرت)

ويمكن تقدير مدى تحقق كل مقوم من مقومات الفعالية بمنشأة ما، بقيمة احتمالية حدها الأدنى صفر، وحدها الأقصى واحد صحيح، وذلك كما يلى:-

ىرت = [مجـ (خرت + سرت)] ÷ و١

كرت = [مجـ (نرت، برت، مرت، عرت، هرت، قرت، ظ رت، جرت)] ÷ و٢

شرت = [مجـ (حرت، صرت)] ÷ و٣

حيث أن:-

سرت = [مجـ (س١رت، س٢رت، س٣رت، س٤رت، س٥رت)] ÷ و١١

و١ : إجمالى النقاط (الأوزان) المخصصة لمحددات مقوم الفعالية الأول (تحقق حياد لجنة المراجعة)،
و١١ إجمالى النقاط (الأوزان) المخصصة لمحددات استقلال لجنة المراجعة.

و٢ : إجمالى النقاط (الأوزان) المخصصة لمحددات مقوم الفعالية الثانى (كفاءة أداء لجنة المراجعة).

و٣ : إجمالى النقاط (الأوزان) المخصصة لمحددات مقوم الفعالية الثالث (شفافية تقارير اللجنة).

و = مجـ (و١ + و٢ + و٣)

ونظراً لأنه من غير المنطقى افتراض استقلال مقومات فعالية لجنة المراجعة، فإنه من المتوقع أن يؤثر مقوم حياد لجنة المراجعة على كل من كفاءة أداء لجنة المراجعة وإعداد وصياغة تقاريرها، فضلاً عن تأثير كفاءة أداء اللجنة على محتوى تقاريرها. وعلى ذلك يمكن تقدير فعالية لجنة المراجعة بمنشأة ما (كدرجة أو قيمة احتمالية تعكس قياساً موضوعياً للفعالية قائماً على أساس ما تحقق من قيم لمحددات الفعالية المختلفة، وفى مدى يعكس ارتفاعاً أو انخفاضاً فى فعالية لجنة المراجعة بالمنشأة) باستخدام نظرية الاحتمالات الشرطية كما يلى:-

فعرت = ىرت × (كرت/ ىرت) × (شرت/(ىرت، كرت))

= ىرت ×[كرت × (كرت، ىرت)] × [شرت × (شرت، ىرت، كرت))

= ىرت × [كرت × {(كرت × (كرت ىرت)) ÷ ىرت]} x [شرت × {(شرت × (شرت ىرت كرت)) ÷ ىرت كرت]}

حيث أن:-

كرت/ىرت هى احتمال حدوث كفاءة أداء لجنة المراجعة بشرط (بمعلومية Given that) درجة أو مدى الحياد المحقق للجنة المراجعة.

شرت/(ىرت، كرت) هى احتمال تحقق شفافية تقارير لجنة المراجعة بشرط (بمعلوميةGiven that)

كل من درجتى الحياد المحقق، وكفاءة الأداء.

ك‌رت ى‌رت = إجمالى النقاط التى حصلت عليها محددات الفعالية بكل من مقوم الحياد ومقوم الأداء معاً / إجمالى نقاط الحياد والأداء معاً(و١ + و٢).

ش‌رت ك‌رت ى‌رت = إجمالى النقاط التى حصلت عليها محددات الفعالية بالمقومات الثلاثة معاً / إجمالى نقاط (أوزان) المقومات الثلاثة معاً(و).

صفر< ف‌رت < ١[١٣]

وبناءاً على ما سبق، فإنه يمكن تقديم إطار مقترح بمحددات فعالية لجان المراجعة، يقوم على ثلاث مستويات متتابعة، كما بالشكل التالى:-

شكل(٢) مستويات التوجه نحو قياس درجة فعالية لجنة المراجعة

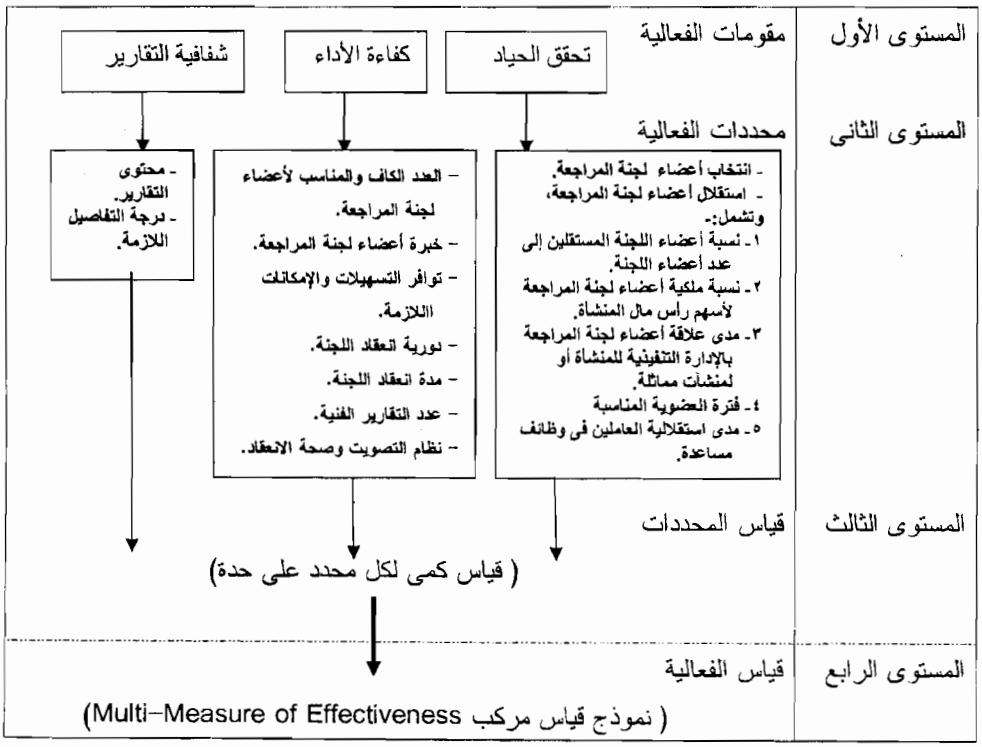

١٣ على سبيل الإيضاح، يمكن افتراض أن محددات الفعالية بمنشأة ما قد حصلت على النقاط التالية بكل مقوم فعالية كما يلى:-
(أ) مقوم حياد لجنة المراجعة، الوزن المخصص ٤٠ نقطة، إجمالى الدرجات التى حصلت عليها محددات الفعالية داخل المقوم ٢٠ نقطة (بنسبة بلغت ٥٠%).
(ب) مقوم كفاءة أداء لجنة المراجعة، الوزن المخصص ٤٠ نقطة، إجمالى الدرجات التى حصلت عليها محددات الفعالية داخل المقوم ٢٨ نقطة (بنسبة بلغت ٧٠%).
(ج) مقوم شفافية تقارير لجنة المراجعة، الوزن المخصص ٤٠ نقطة، إجمالى الدرجات التى حصلت عليها محددات الفعالية داخل المقوم ٣٢ نقطة (بنسبة بلغت ٨٠%).
عندئذ فإن، ف رت = ٥٠% x [٧٠% ((٧٠% x ٦٠%) ÷ ٥٠%)] x [٨٠% ((٨٠% x ٦٦,٦٦%) ÷ ٦٠%)] = ٥٠% x ٥٨,٨% x ٧١,١% = ٢٠,٩%.
بافتراض أن محددات الفعالية قد حصلت على إجمالى النقاط بكل مقوم، عندئذ فإن، ف رت = ١٠٠%. وبافتراض أن أحد محددات الفعالية قد حصل على صفر من النقاط داخل أى مقوم، عندئذ فإن، ف رت = صفر%. وهكذا يمكن تطبيق النموذج السابق فى جميع الحالات، وفى إطار يتسق مع نظرية وقوانين الاحتمالات.

ومن خلال الإطار السابق، فإنه من المتوقع أن توافر محددات فعالية كل مقوم فعاليـــة علـــى حـــدة، يضمن تحقق فعالية لجنة المراجعة بالمنشأة حسب درجة أو نسبة توافر محددات مقومات الفعالية.

وتحت اعتبار قلة حالات إفلاس شركات المساهمة المصرية، وقلة حالات التقاضى، وندرة حالات فشل المراجعة، فإنه من المتوقع أن لجان المراجعة بهذه الشركات تعمل بفعالية، وبما يعنى أن لديها من محددات فعالية الأداء ما يضمن تحقق مقومات فعالية الأداء السابقة. وعلى ذلك فإنه يمكن صياغة الفرض البحثى التالى:-

الفرض البحثى الأول: تتصف لجان المراجعة بشركات المساهمة المصرية بفعالية الأداء.

٤- مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية

٤-١ إطار فكرى لمستوى التحفظ المحاسبى

على الرغم من قدم قضية التحفظ المحاسبى، فإنها تشهد حالياً اهتماماً متزايداً - باعتبارهـــا أحـــد قضايا البحث المحاسبى المعاصرة - وذلك مع تزايد الاهتمام بكل من قضايا جودة التقريـــر المـــالى وممارسات إدارة الأرباح Earning Management، ودور المعلومات المحاسبية فى أســـواق رأس المال(Basu 1997, Zhu and Xia 2010) ، والدور التعاقدى للمعلومات المحاسبية (Ball and Shivakamar 2005, Watts 2003)، ومدى منفعة معلومات التقرير المالى لمستخدميها فى وجود وتفعيل آليات حوكمة الشركات. فضلاً عن التوجه الحالى نحو قيـــاس الـــتحفظ المحاســـبى (Basu 1997, Feltham and Ohlson 1995) والإفصاح عنه Conservative Disclosure) (Guay and Verrecchia 2006).

ويرتبط التحفظ فى المحاسبة بالقياس المحاسبى، وينشأ لمواجهة ظاهرة عدم التأكد Uncertainties المحيطة بالقياس بما يضمن اعتبار مخاطرها بشكل كاف، ويضمن حماية المنشأة وأصحاب الحقـــوق والمصالح بها (Lara et al., 2009, 2) من أثارها على القيم المقررة بالقوائم المالية (Pope and Walker 2003, 1-2)، ويجنب المنشأة- فى ذات الوقت- تكوين أى احتياطيات ســـرية. ويعتمـــد التحفظ المحاسبى على توقيت Timeliness الاعتراف بالمصروفات المتوقعة والخسائر والإلتزامات المحتملة Contingent Loss/Liabilities مقارنة بالإيرادات والمكاسب المتوقعة. وهو ما يعكـــس درجة تحقق أعلى بشأن الإيرادات والمكاسب مقابل درجة تحقق منخفضة بشأن الخسائر والإلتزامات المحتملة (Watts 2003a, 208-209).[١٤] ويعد التحفظ المحاسبى انعكاساً لممارسة الحيطة والحذر، والتى تعد قيداً على القياس المحاسبى، عند إعداد القوائم المالية. كما يعكس التحفظ المحاسبى ســـلوك الإدارة المتحفظ تجاه مواقف معينة يحوطها عدم التأكد بشأن القيم المستقبلية لبنود وعناصر القـــوائم

١٤ تناول الأدب المحاسبى نوعين للتحفظ المحاسبى، أولهما التحفظ المشروط والذى يعكس درجة تحقق أعلى بشأن الأخبار الجيدة، وثانيهما التحفظ غير المشروط والذى يرتبط بالاعتراف المبكر بالخسائر. ومن المحتمل أن يرتبط التحفظ المحاسبى المشروط بعلاقة سلبية بالتحفظ المحاسبى غير المشروط (Iatridis 2011,88). وإذا كان التحفظ المحاسبى المشروط قد يعمل على تخفيض احتمال تعرض المنشأة لأخبار سيئة مستقبلية، كحالتى انخفاض الأرباح والتوزيعات، و دعم وتحسين كفاءة التعاقدات، فإن التحفظ المحاسبى غير المشروط قد يسمح للمنشأة بممارسة إدارة الأرباح (Iatridis 2011,93).

المالية، خاصة الأصول كالمخزون والمدينون وأوراق القبض والاستثمارات قصيرة الأجل وغيرها، وبما يسمح بتكوين المخصصات اللازمة بالقدر الكاف، ويحول دون المبالغة أو التخفيض المغالى فيه للأرباح وصافى الأصول، ويحد من تفاؤل أو تشاؤم الإدارة عند إعداد القوائم المالية. فيعمل التحفظ المحاسبى كمرشد لإعمال المعقولية فى ظروف عدم التأكد وبما يضمن عدم المغالاة (أو تدنية) قيم الأصول أو الدخل، فلا يتم إدراج أعلى (أدنى) القيم الممكنة للأصول والإيرادات أو أدنى (أعلى) القيم الممكنة للإلتزامات والمصروفات. الأمر الذى يحول دون تشويه Distortion بيانات ومعلومات القوائم المالية، أو يعوق امكانية التفسير الصحيح لها. وبما قد يجعل من كفاية مستوى التحفظ المحاسبى وسيلة للحد من ممارسات إدارة الربح، ولزيادة ثقة أصحاب المصالح والحقوق بالمنشأة بمعلومات القوائم المالية[١٥].

وتساهم العديد من المبادىء المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، كمبدأ التكلفة التاريخية ومبدأ الاستمرار ومبدأ ثبات قيمة وحدة النقد، على تكوين التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية.

ويعنى التحفظ Conservatism عند الاختيار بين بدائل السياسات المحاسبية اختيار البديل الأقل احتمالاً للمغالاة فى قيم الأصول أو صافى الدخل، وهذا لا يعنى تخفيض Understating قيم الأصول أو الدخل. كما يعنى التحفظ المحاسبى، من منظور سوق رأس المال، سرعة استجابة الربح للأحداث غير السارة المتوقعة Bad News مقارنة بالأحداث السارة Good News (Basu 1997,7).

والتحفظ المحاسبى ليس خاصية وصفية للمعلومات المحاسبية (FASB 2006)، وإنما هو مبدأ محاسبى يعمل كمرشد للممارسات المحاسبية، ويؤثر على خصائص جودة المعلومات المحاسبية؛ وبالتالى على خصائص التقرير المالى؛ من منطلق دوره فى التقرير عن المعلومات المحاسبية، وكونه قيداً عملياً Practical Constraint على تحقيق بعض خصائصها الوصفية[١٦].

ويعد التحفظ المحاسبى وسيلةً للحد من تكاليف ومشاكل الوكالة؛ الناتجة عن عدم تماثل المعلومات بين الإدارة التنفيذية وأطراف الحوكمة الأخرى، خاصة المساهمين (Cullinan et al., 2012, 2; Guay and Verrecchia 2006, 179)؛ Kwon et al., 2001. فكفاية مستوى التحفظ المحاسبى تحول دون المبالغة فى قيم صافى أصول وأرباح الفترة الحالية على حساب الفترة أو الفترات التالية، وبالتالى دون تحول الثروة من طرف أو أطراف معينة إلى طرف أو أطراف أخرى، كتحول الثروة من المساهمين المحتملين إلى المساهمين الحاليين، وبما يوفر حماية للمستثمرين (AAA 2007a; Lara et al., 2009, 2)). كما تحول كفاية التحفظ المحاسبى دون تعرض الإدارة للمسئولية القانونية الناشئة عن المبالغة فى صافى الأصول والأرباح المقررة (Chung and Wynn

---

١٥ تتعدد تفسيرات منافع التحفظ المحاسبى خاصة من المنظور التعاقدى، منها أن التحفظ المحاسبى يقيد سلوك الإدارة الانتهازى ويقاوم التحيز عند إعداد الأرقام المحاسبية لطرف أو أكثر على حساب طرف أو أطراف أخرى (لمزيد من التفصيل، أنظر: Watts 2003a).

١٦ لقد استبعد الإطار الفكرى لمشروع التقرير المالى (المشروع المشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة الأمريكية (FASB)) التحفظ المحاسبى من الخصائص الوصفية للمعلومات المحاسبية (FASB 2006).

(2008). كما قد تعد كفاية التحفظ المحاسبى مؤشراً على جودة الربح المحاسبى المقرر (Francis and Wang 2008).

وتتعدد محددات التحفظ المحاسبى، فتشمل المعايير والتقديرات المحاسبية، وبيئة الأعمال وحوكمة الشركات وطبيعة الصناعة، وخصائص المنشأة كحجمها وهيكل تمويلها، وغيرها. ويعتقد الباحث، أن أكثر هذه المحددات تأثيراً وأهميةً ما يلى:-

(أ) المعايير المحاسبية، وما تقره من سياسات محاسبية، كسياسات تقويم الأصول والخصوم وسياسات القياس المحاسبى للنفقات وسياسات الاعتراف بالإيرادات، متباينة فى درجة أو مستوى التحفظ المحاسبى، وبما قد يفسر اختلاف مستوى أو درجة التحفظ المحاسبى Voluntary Conservatism فيما بين المنشآت وبعضها (Lobo et al., 2008, 16; Xia and Zhu 2009, 81).

ويعمل التحفظ المحاسبى، الناتج عن استخدام سياسات محاسبية متحفظة، على تخفيض كل من قيم الأصول وربح الفترة الحالية لحساب الفترة أو الفترات التالية، وهو ما قد يعنى أن تأثير التحفظ المحاسبى الناتج عن استخدام سياسات محاسبية متحفظة هو تأثير قصير الأجل فى ظل فرض استمرارية المنشأة.[١٧]

وتتحمل جهات إصدار المعايير المحاسبية، مهنية أو حكومية أو غيرها، ضغوط جهات عديدة سياسية واقتصادية وأصحاب مصالح وغيرها عند تحديد مستوى التحفظ المقرر ببدائل السياسات المحاسبية (Watts 2003a). ويختلف مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية من دولة لأخرى، اعتماداً على ما تقره المعايير المحاسبية من سياسات محاسبية متحفظة وما تفرضه هذه السياسات من مستوى للتحفظ المحاسبى Mandatory/Realized Conservatism بالتقرير المالى.[١٨]

وعلى الرغم من أن معايير المحاسبة المصرية (وزارة الاستثمار ٢٠٠٦) قد تبنت- فى الإطار العام لإعداد وعرض القوائم المالية- ضرورة ممارسة المنشأة للحيطة والحذر عند إعداد القوائم المالية فى مواجهة ظاهرة عدم التأكد من خلال تبنى درجة من الحذر فى وضع التقديرات المطلوبة وبحيث لا ينتج عنها تضخيم أو تخفيض متعمد للأصول أو الدخل أو مبالغة أو تخفيض للإلتزامات أو المصروفات أو تكوين احتياطيات سرية (إطار إعداد وعرض القوائم المالية(فقرة ٣٧))، فإنها تضمنت سياسات محاسبية متباينة بشأن التحفظ المحاسبى لبنود القوائم المالية. حيث أقرت بعض

---

١٧ تتعدد السياسات المحاسبية المتحفظة، فتشمل على سبيل المثال، سياسة التكلفة أو السوق أيهما أقل فى تقييم كل من المخزون السلعى والاستثمارات المالية قصيرة الأجل؛ وسياسة الوارد أخيراً صادر أولاً (LIFO) فى تحديد تكلفة المخزون؛ وسياسة معالجة مصروفات البحوث والتطوير ومصروفات الحملات الاعلانية كمصروفات إيرادية، وتطبيق التكلفة التاريخية فى قياس الأصول الثابتة، والاعتراف بخسائر الإضمحلال فى قيم الأصول الثابتة، وعدم الاعتراف أو تسجيل بعض الأصول غير الملموسة (المعنوية)، واستخدام طرق الاهلاك المعجل Accelerated Depreciation وغيرها.

١٨ يختلف مستوى التحفظ المحاسبى الذى تسمح به المعايير المحاسبية المقررة من دولة لأخرى. وعلى الرغم من أن معايير المحاسبة المصرية تعتمد فى الأساس على المعايير الدولية، والتى تعد أقل تحفظاً من المعايير الأمريكية- التى تتوجه حالياً نحو التوافق مع المعايير الدولية- فإن المعايير المصرية تعد أكثر تحفظاً من المعايير الدولية، وبما قد يجعلها تقع ما بين المعايير الدولية والأمريكية. فعلى سبيل المثال، معيار الأصول الثابتة المصرى (رقم ١٠) لم يسمح باستخدام نموذج إعادة التقييم إلا فى حالات محدودة جداً، تجنباً للاعتراف بمكاسب إعادة التقييم، كما وأن معيار التأجير التمويلى المصرى (رقم ٢٠) لم يسمح بمعالجة عمليات تأجير الأصول كعمليات تأجير تمويلى.

المعايير بمستوى تحفظ كاف فى القوائم المالية، فى حين جاء البعض الآخر بمستوى منخفض للتحفظ المحاسبى.[١٩]

(ب) التقديرات المحاسبية.

تعكس التقديرات المحاسبية نوعين من التحفظ المحاسبى، الأول، التحفظ غير المشروط كما هو الحال عند تقدير مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها، وتقدير العمر الاقتصادى لكل أصل ثابت، والقيمة الاستردادية للأصول Salvage Values، والتزامات منافع التقاعد والمعاشات، والضرائب المؤجلة. والثانى، التحفظ المشروط بوقوع حدث معين، كخسائر تدهور Impairments الاستثمارات طويلة الأجل، وتعديل مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها بحدث إعسار أو إفلاس أحد أو بعض العملاء خلال الفترة التالية، وتقييم المخزون بصافى القيمة البيعية عندما تنخفض عن التكلفة وغيرها. ويعكس التحفظ المحاسبى المشروط سلوك إدارى غير اختيارى مقارنة بالتحفظ المحاسبى غير المشروط.

(ج) بيئة الاعمال المحيطة، والتى تعكس الظروف البيئية المختلفة، اقتصادية واجتماعية وسياسية وغيرها، والتى تؤثر على مستوى التحفظ المحاسبى من خلال ما قد تفرضه من مخاطر، وما قد تحدثه من تغييرات محاسبية-كإصدار معايير محاسبية جديدة أو تعديل بعض منها- ومالية وإدارية وغيرها، وما قد تقره من آليات حوكمة شركات. ويرتبط تاثير آليات الحوكمة الداخلية على مستوى التحفظ المحاسبى باعتبارات عديدة إدارية وقانونية وضريبية وغيرها. كما تشمل آليات الحوكمة الخارجية جهات عديدة إشرافية وتنظيمية وتشريعية وسياسية وأصحاب حقوق ومصالح وغيرهم. ويقوم تأثير هذه الآليات على مستوى التحفظ المحاسبى- فى الأساس- على الدور التعاقدى للمعلومات المحاسبية (Watts 2003) وما يرتبط به من مساءلة قانونية.[٢٠]

(د) ممارسات إدارة الربح بشأن مستوى التحفظ المحاسبى، وتشمل توقيت الاعتراف بكل من المصروفات؛ كمصروفات البحوث والتطوير ومصروفات الإعلان؛ والإيرادات والمكاسب والخسائر، وتحديد مستويات المخزون، وتبويب الأصول كالأوراق المالية، وغيرها.

(هـ) طبيعة الصناعة أو قطاع النشاط (Xia and Zhu 2009, 81; Kwon et al., 2006, 144). فعلى سبيل المثال، تتصف منشآت الأعمال التى تعمل فى الصناعات الاستخراجية

---

١٩ من أمثلة المعايير المحاسبية التى أقرت بمستوى تحفظ كاف، المعيار رقم (٢) المخزون، والمعيار رقم (٧) الأحداث التالية لتاريخ الميزانية، والمعيار رقم (٨) عقود الإنشاء، والمعيار رقم (٢٠) القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلى، والمعيار رقم (٢٣) الأصول غير الملموسة، والمعيار رقم (٣١) اضمحلال قيمة الأصول، والمعيار رقم (٣٢) الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع. ومن أمثلة المعايير المحاسبية التى أقرت بمستوى منخفض للتحفظ المحاسبى، المعيار رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها، والمعيار رقم (١٤) تكلفة الاقتراض، والمعيار رقم (٢١) المحاسبة والتقرير عن نظم مزايا التقاعد (خطط المعاشات)، والمعيار رقم (٢٦) الأدوات المالية "الاعتراف والقياس"، والمعيار رقم (٢٩) تجميع الأعمال، والمعيار رقم (٣٤) الاستثمار العقارى

٢٠ ولقد تزايدت درجة التحفظ المحاسبى خلال العقود الأخيرة، خاصة بالدول ذات التنظيم المحاسبى المهنى كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا وغيرها، نتيجة لما تشهده بيئة الأعمال من مشاكل وأزمات مالية ومخاطر مراجعة عالية وحالات إفلاس وتقاضى، خاصة مع خطورة نتائج المبالغة فى تقييم الأصول والدخل مقارنة بنتائج تقييم الأصول أو الدخل بأقل مما يجب (Basue 1997; Givoly and Hayn 2000).

(كالبترول والمناجم)، والصناعات عالية التكنولوجيا كالأتصالات والحاسبات بمستوى أعلى من التحفظ المحاسبى مقارنة بالمنشآت التى تعمل فى صناعات أخرى.

والخلاصة، أن التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية أمر ضرورى تفرضه النظرية المحاسبية، والمسئولية القانونية عند إعداد القوائم المالية. ويعتقد الباحث، أن هناك ثلاث مستويات للتحفظ المحاسبى فى القوائم المالية، وهى كما يلى:

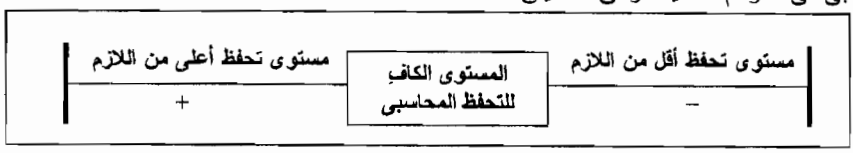

– **مستوى التحفظ المحاسبى الكافِ**، ويتحقق من خلال تطبيق بدائل السياسات المحاسبية المتحفظة، وإعداد تقديرات محاسبية مقبولة. ويحول مستوى التحفظ المحاسبى الكافِ دون وجود تقديرات عالية التحفظ أو أقل تحفظاً، ويسهم فى تحقيق صدق وعدالة قيم صافى الأصول والربح المحاسبى المقرر.

ويعكس المستوى الكافِ للتحفظ المحاسبى كل من التحفظ الإجبارى بتطبيق بدائل السياسات المحاسبية المتحفظة، والتحفظ المشروط بوقوع أحداث سلبية بشأن خسائر أو مصروفات أو التزامات محتملة. ويعمل هذا المستوى من التحفظ على حماية المنشأة وحقوق ومصالح الأطراف المختلفة بها من تعرض صافى الربح أو صافى الأصول للمغالاة أو تعرض المنشأة لمخاطر انخفاض قيمتها مستقبلاً (Basu 1997; Lara et al., 2009; LaFond and Roychowdhury 2007; Watts 2003a; Zhang 2000) من خلال الحفاظ على قيمة المنشأة أو أختزان القيمة وتخفيض خطر نقص القيمة فى المستقبل (Zhang 2008). فيحول التحفظ المحاسبى الكافِ دون حدوث مدفوعات مغالى فيها للمساهمين والإدارة، كما قد يحول دون قيام الإدارة بالمتاجرة بالمعلومات الداخلية، أو بالقيام بأنشطة استثمارية أو تشغيلية أو تمويلية قد تؤثر سلباً على قيمة المنشأة مستقبلاً. ويعد مستوى التحفظ المحاسبى الكافِ مطلباً أساسياً للمساهمين لتخفيض مشاكل الوكالة، خاصة وأن التوجه نحو تخفيض التحفظ المحاسبى – كما هو الحال عن استخدام القيمة العادلة فى قياس بعض الأصول– قد لا يكون فى مصلحة المساهمين (LaFond and Roychowdhury 2007).

كما يعمل مستوى التحفظ المحاسبى الكافِ على دعم كفاءة العلاقات التعاقدية خاصة مع المقرضين والدائنين وغيرهم نتيجة زيادة الثقة فى قيمة أصول المنشأة (Ball and Shivakumar 2005; Watts 2003a) وبما ينعكس إيجابياً على قيمة المنشأة (Guay and Verrecchia 2006; Zhang 2008). حيث يعد التحفظ المحاسبى أداةً للرقابة على أداء الإدارة وتخفيض تكاليف التعاقدات (Kwon et al., 2001).[٢١]

---

٢١ من المفترض، أن التحفظ المحاسبى بالمستوى المعقول يكشف مبكراً عن انتهاك الإدراة لعقود القروض بما يسمح لأصحابها بسرعة التصرف لتقييد تصرفات الإدارة ونقل حق إتخاذ القرارات من حملة الأسهم إلى حملة السندات، الأمر الذى يدعم من كفاءة عقود القروض. وبالرغم من ذلك ، فقد كشفت إحدى الدراسات (Gigler et al., 2009) عن أن التحفظ المحاسبى يخفض من كفاءة عقود القروض. ويعتقد الباحث، أن سبب ذلك قد يرجع إلى أن مستوى التحفظ المحاسبى بشركات العينة كان متحيزاً وغير كاف.

وقد يعد التحفظ المحاسبى بالمستوى الكاف مؤشراً على جودة التقارير المالية (Ball and Shivakamar 2005). فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام درجة التحفظ فى قياس الربح كمؤشر لجودة الربح المحاسبى (Francis and Wang 2008). كما قد يسهم مستوى التحفظ الكاف فى تخفيض حدة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، وبالتالى حماية المستثمرين من التصرفات الانتهازية للإدارة وممارسات إدارة الربح (LaFond and Watts 2007) كتلك التى تقوم على استخدام مستوى معين من التحفظ المحاسبى لتحقيق غرض معين، كتمهيد الدخل Income Smoothing، خاصة فى المنشآت التى لا تعتمد بشكل أساسى على القروض والتسهيلات الأئتمانية، والتأثير على حوافز ومكافآت الإدارة المرتبطة بالأرباح وغيرها.

- **مستوى التحفظ المغالى فيه (أكثر من اللازم)**، وينتج عن المغالاة فى تقدير الخسائر والالتزامات المحتملة، والمغالاة فى قيم المخصصات لمواجهة الخسائر المحتملة أو المصروفات المحتملة، ووضع تقديرات محاسبية أكثر تشاؤماً، كالمغالاة فى معدلات أهلاك الأصول عند تطبيق طريقة الاهلاك المعجل، بهدف تخفيض كل من الربح المقرر (تحفظ قائمة دخل مغالى فيه) وقيمة صافى الأصول (تحفظ ميزانية مغالى فيه) وتكوين احتياطيات سرية لغرض معين كالاغتسال الكبير Big Bath وتخفيف العبء الضريبى والتكاليف السياسية وإصدار أسهم أو طرح سندات وغيرها.

ويعتقد الباحث، أن مصدر المغالاة فى مستوى التحفظ المحاسبى قد يعود إلى النظرة المفاهيمية للتحفظ المحاسبى، والتى تعنى قياس الأصول والإيرادات بأدنى القيم، وقياس الإلتزامات والمصروفات بأعلى القيم. كما يعتقد الباحث، أن ربط وجود التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية بالمستوى المغالى فيه، يجعل التحفظ المحاسبى مصدراً للتحيز وتشويه القوائم المالية، وأحد أسباب التقرير عن خسائر منشآت الأعمال.

ويعد مستوى التحفظ المحاسبى المغالى فيه مظهراً لعدم التطبيق الصحيح لمبدأ المقابلة. حيث يتم مقابلة إيراد الفترة الحالية ببعض مصروفات الفترة أو الفترات التالية، الأمر الذى يؤدى إلى تخفيض ربح الفترة الحالية وتكوين احتياطيات سرية يمكن للإدارة استخدامها فى زيادة أرباح الفترة أو الفترات التالية، وهو ما يعنى انخفاض جودة الربح وانخفاض امكانية الاعتماد عليه فى التنبؤ بالربح المستقبلى (Ball and Shivakumar 2005, 83-128; Penman and Zhang 2002, 237-264). وقد تعكس المغالاة فى مستوى التحفظ القدر من التحفظ المحاسبى الاختيارى وغير المشروط، والذى قد يعد من قبيل إدارة الأرباح (تخفيض أو تمهيد الدخل) بفعل التحيز نحو تخفيض قيم الأصول (Beaver and Ryan 2005, 270). الأمر الذى قد يجعل من ممارسات إدارة الأرباح بهدف تخفيض الدخل دليلاً على وجود مستوى التحفظ المحاسبى المغالى فيه (Watts 2003a).

- **مستوى التحفظ المحاسبى المنخفض (أقل من اللازم)**، وينشأ نتيجة تخفيض تقديرات الخسائر والالتزامات المحتملة، ووضع تقديرات محاسبية أكثر تفاؤلاً، والقيام بممارسات(إدارة الربح) لزيادة

دخل الفترة، كتأجيل الاعتراف الفورى بالخسائر لتحقيق غرض أو أغراض معينة. وقد يكون دافع المنشأة نحو إقرار مستوى للتحفظ أقل من اللازم رغبتها فى تحسين المركز المالى ومستوى الربح المقرر لهدف استثمارى أو أئتمانى أو غيره، خاصة مع ما تشهده بيئة الأعمال من حالات إفلاس وتقاضى وأزمات مالية واقتصادية. ويترتب على المستوى المنخفض للتحفظ المحاسبى المغالاة فى كل من الربح المحاسبى وصافى الأصول، ويعد الفرق بين مستوى التحفظ المحاسبى الكاف والمستوى المنخفض هو تحفظ محاسبى اختيارى وغير مشروط.[٢٢]

ومن الخطورة، عدم إدراك أصحاب الحقوق والمصالح بالمنشأة للعلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبى وجودة التقرير المالى، مثل حالة عدم إدراك المتعاملين فى سوق الأوراق المالية للعلاقة بين مستوى التحفظ وجودة الربح المقرر (Penman and Zhang 2002). كما يعتقد الباحث، أن كل من التحفظ المغالى فيه والمدنى يعد مصدر التحيز فى القياس المحاسبى بما يقلل من المحتوى المعلوماتى للتقرير المالى، وهو ما قد يجعل التحفظ المحاسبى أقل منفعة، ويُوجد الفرق الجوهرى بين القيمة السوقية لصافى الأصول (حقوق الملكية) وقيمتها الدفترية فى ظل افتراض كفاءة السوق.[٢٣] ومن المتوقع، أن تتخطى المخاطر الناتجة عن مستوى التحفظ المحاسبى المدنى المخاطر الناتجة عن مستوى التحفظ المغالى فيه، الأمر الذى يزيد من احتمال مساءلة الإدارة ومراقب الحسابات عند مستوى التحفظ المحاسبى المدنى مقارنة بحالة مستوى التحفظ المحاسبى المغالى فيه (أبو الخير ٢٠٠٨).

ومن منطلق مسئولية لجنة المراجعة عن الإشراف على إعداد البيانات المالية وفحص القوائم المالية، فإنه من المتوقع أن يكون للجان المراجعة بمنشآت الأعمال المصرية دوراً فى التحقق من كفاية التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية. ومن المتوقع أن يتوقف هذا الدور على درجة فعالية أداء لجان المراجعة. وعلى ذلك فإنه يمكن صياغة الفرض البحثى التالى:-

الفرض البحثى الثانى: هناك علاقة إيجابية بين فعالية أداء لجان المراجعة بشركات المساهمة المصرية وكفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية.

٢-٢ قياس التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية

لقد قدم الفكر المحاسبى عدد من نماذج قياس التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية، كان أهمها وأكثرها استخداماً ما يلى:-

---

٢٢ يمكن بيان الفرق بين مستويات التحفظ المحاسبى الثلاث (الكاف والمغالى فيه والمنخفض) من خلال المثال التالى، بافتراض أن إدارة الائتمان بمنشأة ما قدرت أن الديون المعدومة المتوقعة بشأن حسابات العملاء تتراوح ما بين ٣٠٠٠٠ جنيه ، ٤٥٠٠٠ جنيه، وأن القيمة الأكثر احتمالاً هى ٣٧٥٠٠ جنيه. فإن مستوى التحفظ الكاف سيكون عند القيمة الأكثر إحتمالا (٣٧٥٠٠) ليكون صافى المدينين بالميزانية، وصافى الدخل عند قيم ما بين مستوى التحفظ المغالى فيه ومستوى التحفظ المنخفض، بينما مستوى التحفظ المغالى فيه سيكون عند القيمة ٤٥٠٠٠، أما مستوى التحفظ المنخفض سيكون عند القيمة ٣٠٠٠٠ جنيه. ويؤثر مستوى التحفظ المغالى فيه والمنخفض سلباً على الموضوعية وبالتالى على خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية. كما وأنه قد يعكس تطبيقاً خاطئاً لمبدأ المقابلة.

٢٣ يعد اعتراض بعض الباحثين (مثل Hendrikson and Breda 1992) وتحفظ بعض الجهات التنظيمية (كما حدث مع مشروع الإطار الفكرى للمحاسبة المالية المشترك بين مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB عام ٢٠٠٦) بشأن ما ينتج عن التحفظ المحاسبى من وجود نوع من التحيز فى المعلومات المحاسبية التى تحتويها القوائم المالية؛ بما يفقدها أحد خصائص الجودة الأساسية؛ إنما سببه قيمة التحفظ المحاسبى المقرر وابتعادها عن المستوى المقبول (الكاف).

١- نموذج معامل استجابة السوق والأرباح

يعتمد هذا النوع من النماذج على العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم (مدخل الاستجابة غير المتماثلة Asymmetric Timeliness)، ويفترض أن العلاقة بين العوائد والأرباح هى علاقة ارتباط قوية خلال فترة الأخبار غير السارة (فترة العوائد السلبية) مقارنة بالأخبار السارة. ويقوم على فكرة سرعة استجابة الربح المحاسبى للأخبار غير السارة مقارنة بالأخبار السارة، وأن محتوى الأخبار يتحدد من خلال إشارة عائد الفترة. حيث يتحدد عائد السهم بناءا على كل ما يتلقاه السوق من أخبار جيدة أو غير جيدة. فى ضوء نموذجى سعر السوق(P) والعائد (R) التاليين:-

$$Pit = \alpha + \beta Xit + \varepsilon$$

$$Rit = \alpha + \beta Xit + \varepsilon$$

حيث أن:-

- Pit هو سعر السهم السوقى قبل إجراء التوزيعات للشركة (i) فى الفترة (t).
- Xit الربح السنوى للشركة (i) فى الفترة (t).
- Rit عائد السهم للشركة (i) فى الفترة (t).
- β معامل استجابة الأرباح (معامل الميل) Earnings Response Coefficient.
- ε الخطأ العشوائى

وتحت افتراض أن الربح المحاسبى يأخذ الخسائر على أساس فورى ويؤجل الأرباح لحين تحققها، فإنه يمكن ربط الأرباح المحاسبية (كمتغير تابع) بالعوائد السوقية (كمتغير مستقل) لقياس مدى تطابق استجابة كل من الأرباح المحاسبية والسوق لأحداث الفترة بشأن كل من الارباح والخسائر. حيث يفترض توافق استجابة كل من السوق والنظام المحاسبى تجاه أحداث الخسائر دون الأرباح. وهو ما يعنى وجود التحفظ المحاسبى عند توقع ارتفاع معامل انحدار العوائد السالبة عن معامل انحدار العوائد الموجبة. ويعد نموذج (Basu 1997) أكثر التطبيقات شيوعاً لنموذج معامل استجابة السوق والأرباح، والذى يقوم على قياس درجة التحفظ المحاسبى من خلال قياس معامل استجابة الأرباح غير المتماثل للتغيرات فى عوائد السهم الموجبة (الأخبار السارة) والسالبة (الأخبار غير السارة)، والذى يأخذ الشكل التالى:

$$Xit/Pit-1 = \alpha + \beta_1 Rit + \beta_2 DRit + \beta_3 DRit * Rit + \varepsilon it$$

حيث أن :-

Xit/Pit-1 ربحية السهم فى نهاية الفترة على سعر السهم فى بداية الفترة.

α ثابت علاقة الإنحدار.

β1 معامل انحدار الأرباح على العوائد السوقية.

Rit العوائد السوقية للفترة (الموجبة أو السالبة).

β2 معامل قياس التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية، حيث تعبر القيمة السالبة عن مقدار

التحفظ فى الأرباح المحاسبية.

DRit متغير ثنائى يأخذ القيمة (١) إذا كان العائد سالب، والقيمة (صفر) فى غير ذلك.

β3 معامل انحدار الأرباح على العوائد السالبة.

DRit*Rit العوائد السالبة.

εit الخطأ العشوائى.

ويقوم النموذج على استخدام معاملات الانحدار كمؤشرات لأغراض الاستدلال عن وجود التحفظ المحاسبى. حيث يمكن الاستدلال عن وجود التحفظ المحاسبى بمقارنة معامل الاستجابة للأخبار غير الجيدة β3 مع معامل الاستجابة للأخبار الجيدة β1، فإذا كانت β3 أكبر من β1 فهذا يعنى تباين استجابة السوق بشأن كل من الخسائر (أحداث سالبة) والأرباح (أحداث موجبة)، وهو ما يعكسه أيضاً اختلاف قيمة معامل الانحدار β1 عن معامل الانحدار β2 (الاستجابة غير المتماثلة).

وعلى الرغم من قيام العديد من الدراسات باستخدام نموذج (Basu 1997) فى قياس التحفظ المحاسبى[٢٤]، فإن النموذج قد تعرض لعدد من الانتقادات، كان من أهمها ما يلى:-

(أ) أخطاء وتحيز القياس عند استخدام النموذج، ومدى قبول الخصائص الإحصائية للنموذج.

(ب) مدى صلاحية النموذج لقياس التحفظ المحاسبى من منظور اقتصادى (Dietrich et al., 2006).

(ج) قد يترتب على استخدام العائد كمتغير مستقل فى نموذج الانحدار لـ Basu 1997، بالرغم من كونه متغيراً ذاتياً Endogenous، الوصول إلى نتائج غير قابلة للتفسير (Givoly et al., 2007,66).

(د) قصور النموذج المحتمل فى اكتشاف كل حالات التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية (Givoly et al., 2007). حيث أن استخدام مقياس اختلاف توقيت الاستجابة للأحداث Differential Timeliness كمقياس للتحفظ المحاسبى؛ والذى يلقى قبولاً عاماً؛ يعد غير كاف للتعبير عن كل أبعاد التحفظ المحاسبى (Givoly et al., 2007, 76).

(هـ) لا يقوم النموذج على دراسة انحدار عوائد السوق والأرباح المحاسبية عند نقطة زمنية واحدة، حيث تسبق عوائد السوق الأرباح زمنياً. فاستجابة السوق للأخبار تحدث قبل نشر التقرير المالى. فهناك اختلاف ما بين استجابة السوق والتى تظهر أولاً، واستجابة الأرباح (أو الخسائر)، والتى تظهر مع الافصاح لاحقاً. وعلى ذلك فإن الأرباح لا تتوقف على عوائد الأسهم، كما وأن عوائد الأسهم لا تتوقف على الأرباح المنشورة والمفصح عنها، فهى تحدث مبكراً قبل الافصاح والنشر.

---

٢٤ أنظر على سبيل المثال: Bushman and Piotroski 2006, Chung and Wynn 2008, Francis and Wang 2008, LaFond and Roychowdhury 2007, LaFond and Watts 2007, Zhang 2008.

(و) يقوم النموذج على افتراض كفاءة سوق رأس المال، وهو ما قد لا يتحقق فى العديد من أسواق رأس المال.

(ر) يهمل النموذج استجابات السوق السابقة بشأن أسعار الأسهم.

٢- نموذج نسبة القيمة السوقية لصافى الأصول إلى قيمتها الدفترية Market to Book Ratio (Feltham and Ohlson 1995)

ويقوم هذا النموذج على تفسير اختلاف القيمة السوقية لحقوق الملكية عن قيمتها الدفترية إلى التحفظ على المدى الطويل فى المعالجة المحاسبية للأصول التشغيلية، تحت افتراض تعادل القيمة السوقية للأصول المالية وقيمتها الدفترية.[٢٥] وطبقاً للنموذج، فإن القيمة السوقية لحقوق الملكية هى دالة لقيمتها الدفترية وللأرباح التشغيلية غير العادية ولصافى الأصول التشغيلية. وتتحدد الأرباح التشغيلية لفترة بناءاً على قيمتها فى الفترة السابقة والقيمة الدفترية لصافى الأصول التشغيلية. وتعتمد القيمة الدفترية لصافى الأصول التشغيلية فى فترة على قيمتها فى الفترة السابقة، وهو ما يصوره النموذج التالى:-

$$P_{it} = bv_{it} + \alpha_1 ox_{it} + \alpha_2 oa_{it} + \varepsilon_{it}$$

$$ox_{it+1} = w_{11} ox_{it} + w_{12} oa_{it} + \varepsilon_{it} + \varepsilon_{it+1}$$

حيث أن:-

- Pit القيمة السوقية لحقوق الملكية للشركة (i) فى الفترة (t).
- bvit القيمة الدفترية لحقوق الملكية للشركة (i) فى الفترة (t).
- oxit الأرباح التشغيلية غير العادية للشركة (i) فى الفترة (t).
- Oait صافى الأصول التشغيلية (القيمة الدفترية للأصول التشغيلية للشركة (i) مطروحاً منها الإلتزامات التشغيلية فى الفترة (t)).
- w11 مؤشر لمدى إستمرار الأرباح التشغيلية غير العادية من فترة لأخرى.
- w12 مؤشر لمدى تأثير القيمة الدفترية لصافى الأصول التشغيلية للفترة (t) على الأرباح التشغيلية فى الفترة (t+1)، ويستخدم كمؤشر لوجود التحفظ المحاسبى من خلال القيمة الموجبة والتى تعنى أن هناك تحفظ محاسبى مسبب لانخفاض قيمة الأصول التشغيلية عن قيمتها الحقيقية فى الفترة الحالية (t).
- ε الخطأ العشوائى

ولقد استخدمت عدد من الدراسات نموذج نسبة القيمة السوقية لصافى الأصول إلى قيمتها الدفترية فى قياس التحفظ المحاسبى (أنظر على سبيل المثال، Beaver and Ryan 2000, Cheng 2005, Givoly and Hayn 2000). وقد حاولت بعض الدراسات تحليل نسبة القيمة السوقية للقيمة الدفترية عند قياس التحفظ، منها دراسة (Beaver and Ryan 2000) والتى قامت بتجزئة نسبة

---

٢٥ قد يرجع ارتفاع القيمة السوقية لحقوق الملكية عن قيمتها الدفترية إلى عوامل مختلفة منها ارتفاع القيمة السوقية للأصول عن قيمتها الدفترية، وما كونته المنشأة من أصول معنوية تمثل أرباح مستقبلية، وغيرها. ويعد التوجه نحو القيمة العادلة فى تقييم الأصول اعترافاً بجزء هام من مكونات الفرق بين القيمة السوقية للأصول وقيمتها الدفترية.

القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لتعكس الجزء الثابت أو الدائم Permanent من التحفظ المحاسبى، والذى يرتبط بتطبيق سياسات محاسبية متحفظة، والجزء المتغير أو المؤقت Temporary الناتج عن التأخير Lag فى الاعتراف المحاسبى بالإيرادات والمكاسب المتوقعة لحين تحققها والاعتراف بها. ودراسة (Cheng 2005) والتى قامت باستخدام نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لمجموعة معينة (الأصول التشغيلية، الإستثمارات النقدية) لقياس التحفظ بها.

ونظراً لاحتمال تعارض نتائج نموذج معامل استجابة السوق والأرباح مع نتائج نموذج نسبة القيمة السوقية لصافى الأصول إلى قيمتها الدفترية (Roychowdhury and Watts 2007)، فقد قامت بعض الدراسات على استخدام كلا النموذجين السابقين فى قياس التحفظ المحاسبى (أنظر على سبيل المثال، Ahmed and Duellman 2007).

ومن المتوقع، أن هناك ارتباط سالب بين نموذج معامل استجابة السوق والأرباح ونموذج نسبة القيمة السوقية لصافى الأصول لقيمتها الدفترية على اعتبار أن مقياس معامل الاستجابة للأرباح يعكس التحفظ المحاسبى فى قيم صافى الأصول الدفترية (Pae et al., 2005).

وقد يعيب النموذج السابق افتراضه أن التحفظ المحاسبى يعد مسبب تغير القيمة السوقية لحقوق الملكية عن قيمتها الدفترية دون اعتبار للعوامل الأخرى، فضلاً عن افتراض كفاءة سوق رأس المال، وهى افتراضات قد يصعب قبولها.

٣- نموذج القيمة الدفترية (Penman and Zhang 2002)

يقوم هذا النموذج على قياس التحفظ المحاسبى الناتج عن تطبيق سياسات محاسبية متحفظة (كسياسة تقييم المخزون باستخدام طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً LIFO، ومعالجة نفقات البحوث والتطوير ونفقات الأعلان على أنها مصروفات إيرادية وغيرها) بشأن عناصر القوائم المالية (كالمخزون، وتكاليف البحوث والتطوير، وتكاليف الدعاية والإعلان) أو بشأن صافى الأصول من خلال تقدير للاحتياطيات المستترة الناتجة عن تطبيق هذه السياسات وتحديد نسبتها من صافى الأصول التشغيلية، وبناءاً على هذه النسبة يتحدد مقدار التحفظ المحاسبى، كما بالنموذج التالى:-

$$ACit = HRit / NOAit$$

حيث أن:-

- ACit مؤشر التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية للشركة(i) فى الفترة (t).
- HRit الاحتياطيات المستترة وتقدر بالفرق بين القيمة السوقية أو القيمة بالأسعار الجارية لصافى أصول الشركة (i) فى الفترة (t) وقيمتها الدفترية خلال ذات الفترة.
- NOAit صافى الأصول التشغيلية للشركة (i) فى الفترة (t).[٢٦]

٢٦ يعتقد البعض أن يمكن استخدام مؤشر التحفظ المحاسبى فى الفترة الحالية مقارنة بالفترة السابقة كمؤشر لجودة الربح المحاسبى، من خلال اعتبار فائض مؤشر التحفظ المحاسبى للفترة الحالية بعد استبعاد قيمة المؤشر فى الفترة السابقة مؤشراً على جودة الربح المقرر(Penman and Zhang 2002).

كما يقوم هذا النموذج على استخدام ما تم تقديره لغرض حساب التحفظ بالأرباح من خلال المعادلة التالية (Penman and Zhang 2002):-

التحفظ المحاسبى بالأرباح= {٠,٥ (التغير فى مستوى التحفظ فى الميزانية عن الفترة السابقة) } + {٠,٥ (التغير فى مستوى التحفظ فى الميزانية عن متوسط الصناعة) }

حيث أن:-

- التغير فى مستوى التحفظ فى الميزانية عن الفترة السابقة = (الاحتياطيات المستترة المقدرة للفترة الحالية ÷ صافى الأصول التشغيلية للفترة الحالية) - (الاحتياطيات المستترة المقدرة للفترة السابقة ÷ صافى الأصول التشغيلية للفترة السابقة)
- التغير فى مستوى التحفظ فى الميزانية عن متوسط الصناعة = (الاحتياطيات المستترة المقدرة للفترة الحالية ÷ صافى الأصول التشغيلية للفترة الحالية) - (متوسط الصناعة x [الاحتياطيات المستترة المقدرة للفترة السابقة ÷ صافى الأصول التشغيلية للفترة السابقة]).

ويعتقد الباحث، أن ما يعيب استخدام هذا النموذج فى قياس التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية هو صعوبة تقدير الاحتياطيات المستترة، فضلاً على صعوبة تحديد القيمة السوقية لصافى الأصول، خاصة فى سوق ناشئة كالسوق المصرية والتى يصعب قبول افتراض كفاءتها.

٣- نموذج قياس مقترح لكفاية التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية

تكشف ما تعانيه نماذج قياس التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية من مسالب عن استمرار الحاجة لاهتمام دراسات الأدب المحاسبى بقضية قياس التحفظ المحاسبى، باعتبارها أحدى قضايا البحث المحاسبى المعاصرة، وبكونها مجالاً خصباً للدراسة والبحث. وفيما يلى محاولة متواضعة، تقوم على استخدام قيم بنود المخصصات كمؤشر للتحفظ المحاسبى، قد تكون نواة لنموذج قياس للتحفظ المحاسبى فى القوائم المالية.

تقوم المحاولة المقترحة، لقياس كفاية التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية، على استخدام نسبة التغير فى إجمالى مخصصات العام الحالى منسوبة إلى إجمالى الأصول فى بداية الفترة مرجحة بالسياسات المحاسبية المستخدمة فى إعداد القوائم المالية، ومقارنة بذات النسبة لعدة سنوات سابقة كمؤشر على كفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية. ولقد تم اعتبار نسبة التغير فى إجمالى المخصصات إلى إجمالى الأصول خلال عدة سنوات للوقوف على مدى أهمية أو معنوية التغير، شريطة أن تكون سنوات التحليل سنوات استقرار، لم تشهد تغييرات مؤثرة كالتوسعات أو الاقتراض أو تغيير فى السياسات المحاسبية المطبقة فى إعداد القوائم المالية. فإذا كان هناك تغير جوهرى (بالزيادة أو بالنقص) فى نسبة إجمالى المخصصات إلى إجمالى الأصول، وبغض النظر عن السياسات المحاسبية المستخدمة فى إعداد القوائم المالية، كان ذلك مؤشراً على عدم كفاية التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية. وإذا لم يكن هناك تغير جوهرى فى النسبة مع استخدام سياسات

محاسبية متحفظة فى إعداد القوائم المالية، كان ذلك مؤشراً على كفاية التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية.

ويمكن عملياً، حساب متوسط نسبة التغير المطلق لإجمالى المخصصات إلى إجمالى الأصول، واستخدامه كمؤشر لكفاية التحفظ المحاسبى. بحيث أنه كلما انخفض المتوسط، مع استخدام سياسات محاسبية متحفظة فى إعداد القوائم المالية، كلما كان مؤشراً على كفاية التحفظ المحاسبى. وكلما زاد المتوسط، وبغض النظر عن السايسات المحاسبية المستخدمة فى إعداد القوائم المالية، كان مؤشراً على عدم كفاية التحفظ المحاسبى.

ويرجع استخدام الباحث للمخصصات، فى قياس درجة أو مستوى كفاية التحفظ المحاسبى، إلى اعتبارها أكثر وأهم بنود القوائم المالية ارتباطاً بالتحفظ وتأثيراً على كل من الربح المقرر وإجمالى وصافى الأصول. وقد تم اعتبار المخصص كنسبة من إجمالى الأصول لمعالجة (تحييد) الاختلاف بين المنشآت التى تنتمى لقطاعات نشاط متباينة.. كما تم حساب نسبة إجمالى مخصصات الفترة لإجمالى أصولها فى بداية الفترة وذلك لتحييد تأثرها بالمخصصات الخاصة بالفترة. كما تم ترجيح نسبة المخصص إلى إجمالى الأصول بالسياسات المحاسبية المستخدمة لتوقع أثر التغير على مستوى التحفظ المحاسبى. فحدوث تغير (أو عدم حدوث تغير) بنسبة إجمالى المخصصات لإجمالى الأصول بمعزل عن السياسات المحاسبية المستخدمة لا يعكس بالضرورة مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية (كافٍ أم غير كافٍ)، لكن حدوث التغير (أو عدم حدوث التغير) فى نسبة المخصصات للأصول فى ضوء السياسات المحاسبية المستخدمة قد يكشف عن مستوى التحفظ المحاسبى المقرر.

وبناءاً على ذلك، فإن ثبات التغير ذو القيمة المنخفضة فى نسبة إجمالى المخصصات إلى إجمالى الأصول مع استخدام سياسات محاسبية متحفظة، قد يعد مؤشراً لكفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية. أما عدم ثبات تغير النسبة فقد يكشف عن مغالاة أو تخفيض فى مستوى التحفظ المحاسبى. فوجود تغيير جوهرى موجب (بالزيادة) قد يعد مؤشراً على وجود مغالاة فى قيمة التحفظ المحاسبى المقرر بالقوائم المالية، كما وأن وجود تغيير جوهرى سالب (انخفاض جوهرى) قد يعد مؤشراً على انخفاض وعدم كفاية التحفظ المحاسبى المقرر بالقوائم المالية. كما وأن ثبات التغير عند قيمة مرتفعة قد يعكس مغالاة فى مستوى التحفظ المحاسبى. وعلى ذلك، فمن المتوقع أن يتحقق مستوى تحفظ محاسبى كافٍ بالقوائم المالية فى حالة عدم حدوث تغير جوهرى فى نسبة المخصصات إلى إجمالى الأصول مع استخدام سياسات محاسبية متحفظة وبما يضمن متوسط نسبة تغير منخفضة.

٥- الدراسة التطبيقية

٥-١ هدف الدراسة

تهدف الدراسة التطبيقة إلى اختبار واقع فعالية لجان المراجعة بشركات المساهمة المصرية من خلال بحث مدى توافر محددات الفعالية بلجان المراجعة، ودرجة فعاليتها. كما تهدف إلى اختبار مدى

تأثير درجة فعالية لجان المراجعة على كفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية لشركات المساهمة المصرية. وذلك فى محاولة الإجابة على السؤالين التاليين:-

- هل تتصف لجان المراجعة بشركات المساهمة المصرية بالفعالية؟ أم أنها لجان شكلية؟
- هل للفعالية المقررة دوراً فى تحقيق كفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية؟

ولقد تم قياس فعالية لجان المراجعة (متغير الدراسة)، من خلال تطبيق نموذج القياس المقترح فى الجزء التحليلى. كما تم قياس كفاية التحفظ المحاسبى من خلال احتساب متوسط نسبة التغير (المطلق) السنوية فى إجمالى المخصصات لأجمالى الأصول لفترة أربع سنوات مالية مستقرة (لم تشهد تغيرات أو أحداث مؤثرة) ومرجحة بالسياسات المحاسبية المستخدمة، حيث يتم تعديل متوسط نسبة التغير بإضافة واحد صحيح فى حالة استخدام سياسات محاسبية غير متحفظة (بشكل كلى أو جزئى أو فردى) فى إعداد القوائم المالية وذلك لتأكيد أهمية (معنوية) التغير.

٥-٢ فروض الدراسة

تقوم الدراسة التطبيقية على اختبار فرضى البحث التاليين:-

الفرض البحثى الأول: تتصف لجان المراجعة بشركات المساهمة المصرية بفعالية الأداء.

وسيتم اختبار هذا الفرض من خلال بحث مدى توافر محددات فعالية أداء لجان المراجعة بشركات العينة. ويمكن تحليل هذا الفرض البحثى إلى ثلاثة فروض فرعية هى:-

الفرض الفرعى الأول- تتوافر محددات حياد لجان المراجعة بشركات المساهمة المصرية.

الفرض الفرعى الثانى- تتوافر محددات كفاءة الأداء لدى لجان المراجعة بشركات المساهمة المصرية.

الفرض الفرعى الثالث- تتصف تقارير لجان المراجعة بشركات المساهمة المصرية بالشفافية.

الفرض البحثى الثانى: هناك علاقة إيجابية بين فعالية أداء لجان المراجعة بشركات المساهمة المصرية وكفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية.

ويمكن تحليل الفرض البحثى الثانى إلى ثلاثة فروض فرعية هى:-

الفرض الفرعى الأول- هناك علاقة إيجابية بين درجة حياد لجنة المراجعة وكفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية.

الفرض الفرعى الثانى- تؤثر درجة كفاءة لجنة المراجعة إيجابياً على كفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية.

الفرض الفرعى الثالث- هناك علاقة إيجابية بين درجة شفافية تقارير لجنة المراجعة وكفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية.

وسيتم اختبار الفرض البحثى الثانى، بفروضه الفرعية، من خلال استخدام نموذج الانحدار التالى:-

$$|ACR_{it}| = \beta_0 - \beta_1 I_{it} - \beta_2 E_{it} - \beta_3 T_{it} + \varepsilon_{it} \quad ---(1)$$

حيث أن:-

|ACRit| متوسط نسبة التغير المطلق السنوى فى إجمالى المخصصات لإجمالى الأصول لفترة أربع سنوات مالية ومرجحة بالسياسات المحاسبية المستخدمة عند إعداد القوائم المالية بالمنشأة (i) فى الفترة (t) (المتغير التابع).[٢٧] ويتم حساب متوسط نسبة التغير |ACRit| كما يلى:-

|ACRit|=[مجـ نسبة تغير إجمالى المخصصات للفترة (ت) ÷ إجمالى الأصول فى الفترة (ت-١)] ÷ ن، حيث ت = ١،٢،٣،٤ ، ن = ٤.

Iit نسبة (درجة) فعالية محددات حياد لجنة المراجعة بالمنشأة (i) فى الفترة (t).

Eit نسبة (درجة) فعالية محددات كفاءة أداء لجنة المراجعة بالمنشأة (i) فى الفترة (t).

Tit نسبة (درجة) فعالية محددات شفافية تقارير لجنة المراجعة بالمنشأة (i) فى الفترة (t).

وسيعتمد الباحث على النموذج المقترح بالجزء التحليلى عند قياس المتغيرات المستقلة السابقة بنموذج الإنحدار.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$ معاملات انحدار المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

ε_{it} خطأ الإنحدار.

كما تقوم الدراسة على استخدام ثلاث مؤشرات أخرى (Proxes) لقياس كفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية (قياس المتغير التابع)، بخلاف المؤشر المقترح، وهى:-[٢٨]

(أ) نسبة القيمة السوقية لصافى الأصول لقيمتها الدفترية (NAMVit/NABVit)، وذلك من خلال النموذج التالى:-

$$NAMVit/NABVit = \beta_0 - \beta_1 Iit - \beta_2 Eit - \beta_3 Tit + \varepsilon it \text{ --------(2)}$$

(ب) نسبة معامل الاختلاف للتغير فى صافى الربح إلى معامل الاختلاف للتغير فى صافى المبيعات (NIDFit/NSDFit)، وذلك من خلال النموذج التالى:-[٢٩]

$$NIDFit/NSDFit = \beta_0 + \beta_1 Iit + \beta_2 Eit + \beta_3 Tit + \varepsilon it \text{ ------(3)}$$

---

٢٧ تم حساب متوسط نسبة التغير خلال فترة أربع سنوات، حيث لم يتمكن الباحث من الحصول على بيانات الدراسة لفترة أطول، خاصة وأن بعض شركات العينة قد شهدت أحداثاً مؤثرة خلال الفترة الأطول. فضلاً على الاعتقاد بموائمة فترة الدراسة لفترة عمل لجنة المراجعة بشركات العينة. وقد تم اعتبار ثبات السياسات المحاسبية المستخدمة بشركات العينة خلال فترة التحليل بناءاً على افتراض استقرار سنة الأساس وسنة أو سنوات التحليل.

٢٨ الهدف من استخدام عدد من مؤشرات قياس كفاية مستوى التحفظ هو اختبار مدى إمكانية الاعتماد على المؤشر المقترح فى قياس كفاية التحفظ. فإذا كانت نتائج المؤشرات (أ)، (ب) ، (ج) متسقة مع نتائج المؤشر المقترح، فإن ذلك قد يعطى دليلاً على إمكانية الاعتماد على المؤشر المقترح فى قياس كفاية التحفظ المحاسبى. كما وأن اتساق نتائج النموذج المقترح مع نتائج أحد أو بعض النماذج السابقة قد يعطى قرينة على امكانية استخدام المؤشر المقترح (متوسط نسبة إجمالى المخصصات لإجمالى الأصول مرجحة بالسياسات المحاسبية المستخدمة) فى قياس كفاية التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية.

٢٩ يسمى النموذج القائم على استخدام نسبة معامل الاختلاف للتغير فى صافى الربح إلى معامل الاختلاف للتغير فى صافى المبيعات للكشف عن احتمال قيام إدارة المنشأة بممارسات احتيالية عند إعداد القوائم المالية (ممارسات إدارة الربح) بنموذج Eckel. ويقوم هذا النموذج على اعتبار أن زيادة نسبة معامل الاختلاف للتغير فى صافى الربح إلى معامل الاختلاف للتغير فى صافى المبيعات عن ١,١ تعطى مؤشراً عن عدم وجود ممارسات احتيالية من قبل الإدارة، فى حين أن انخفاض النسبة عن ٠,٩ يعطى مؤشرا بوجود ممارسات احتيالية من قبل الإدارة عند إعداد القوائم المالية، يكون من المتوقع معها عدم كفاية التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية(لمزيد من التفاصيل، أنظر (Khairul et al., 2000).

(ج) حجم الاستحقاق المحاسبى الاختيارى (المطلق) Discretionary Accruals (|Dait|).[٣٠] حيث من المتوقع أن تحد فعالية لجان المراجعة من احتمال حدوث تلاعب الإدارة من خلال تعديل (تخفيض أو زيادة) مستوى التحفظ المحاسبى. فانخفاض مستوى التحفظ المحاسبى قد يؤدى إلى زيادة حجم الاسنحقاق المحاسبى الموجب، كما وأن المغالاة فى مستوى التحفظ المحاسبى من شأنه أن يعمل على زيادة حجم الاستحقاق المحاسبى السالب. الأمر الذى يمكن معه القول بأن زيادة حجم الاستحقاق المحاسبى المطلق قد يعد مؤشراً على عدم كفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية، وأن فعالية لجان المراجعة قد تخفض من حجم الاستحقاق المحاسبى (الموجب والسالب)، وذلك من خلال استخدام نموذج الانحدار التالى:-

$$|Dait| = \beta_0 - \beta_1 lit - \beta_2 Eit - \beta_3 Tit + \varepsilon it \text{ ------(4)}$$

٥-٣ مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من شركات المساهمة المصرية والتى تعمل بقطاعات النشاط المختلفة خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١١. ولقد اعتمد الباحث، بشكل أساسى، على شركات المساهمة المقيدة بالبورصة عند اختيار وحدات العينة لضمان توافر تقارير لجان المراجعة بشأن هذه الشركات، نظراً لأنها شركات ملزمة بتكوين لجان مراجعة تطبيقا لأحكام اللائحة التنفيذية للهيئة العامة للرقابة المالية (الهيئة العامة لسوق المال).[٣١]

ولقد تكونت عينة الدراسة من ٦٠ شركة مساهمة مصرية، والتى أمكن للباحث الحصول على قوائمها المالية وتقارير لجان المراجعة بها بناءاً على معيار الإتاحية (سهولة وإمكانية الحصول على

---

٣٠ تم استخدام نموذج جونس المعدل Modified Jones (Dechow et al., 1995) فى حساب حجم الاستحقاق الاختيارى بالمنشأة، وذلك من خلال ثلاث خطوات هى كما يلى:-

الخطوة الأولى: تقدير معاملات معادلة إجمالى الاستحقاق، من خلال انحدار كل من التغير فى إيرادات المنشأة وإجمالى الأصول الثابتة (قبل خصم المخصصات) على إجمالى الاستحقاق مقاساً بطريقة التدفق النقدى، وذلك كما بالمعادلة التالية:

$$TAit/Sit\text{-}1 = \alpha 0t\,[1/Sit\text{-}1] + \alpha 1t\,[\Delta Rit / Sit\text{-}1] + \alpha 2t\,[FSit/Sit\text{-}1] + e\,it \text{ ---(1)}$$

حيث أن:-

TAit إجمالى استحقاق الشركة (i) فى الفترة الحالية (t)، ويحسب بطرح التدفق النقدى من التشغيل عن الفترة من صافى الدخل. وعلى ذلك يتمثل إجمالى الاستحقاق فى التغير فى الاصول المتداولة، بعد استبعاد كل من التغير فى النقدية والتغير فى الخصوم المتداولة والأهلاك، كنسبة من إجمالى أصول بداية الفترة.

Sit-1 إجمالى أصول(S) الشركة (i) فى بداية الفترة (t-1).

ΔRit التغير فى إيرادات (R) الشركة (i) فى الفترة الحالية (t).

FSit إجمالى الأصول الثابتة قبل خصم المخصصات (FS) للشركة (i) فى الفترة الحالية (t).

e it خطأ التقدير Residual.

الخطوة الثانية: تقدير حجم الاستحقاق غير الاختيارى (NDAit) فى ضوء معاملات الانحدار المقدرة α0t، α1t، α2t من الخطوة السابقة من خلال المعادلة التالية:

$$NDAit = \alpha\,0t\,[1/Sit\text{-}1] + \alpha\,1t\,[(\Delta Rit - \Delta Cit) / Sit\text{-}1] + \alpha\,2t\,[FSit/Sit\text{-}1] \text{ --(2)}$$

حيث أن:-

NDAit حجم الاستحقاق غير الاختيارى للشركة (i) فى الفترة الحالية (t). ولأن كل متغيرات المعادلة تقاس كنسبة من إجمالى أصول الشركة فى بداية الفترة، فإن حجم الاستحقاق غير الاختيارى يقاس كنسبة من إجمالى أصول الشركة فى بداية الفترة.

α 2t، α 1t، α 0t هى القيم المقدرة لمعاملات المتغيرات بالمعادلة رقم (١).

ΔCit التغير فى إجمالى حسابات المدينين.

٣١ أحكام المادة رقم (٧) من اللائحة التنفيذية للهيئة العامة للرقابة المالية بشأن قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية (الهيئة العامة لسوق المال) بناءاً على قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٢ بتاريخ ٢٠٠٢/٦/١٨، والمعدل بموجب قرار الهيئة رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٨ بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٢٢بشأن تكوين واختصاصات لجان المراجعة بشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية.

البيانات والمعلومات اللازمة)، ودون تعمد اختيار شركات بعينها وبما قد يجعل من الشركات محل الدراسة عينة غير متحيزة Unbiased وممثلة Representative لمجتمع الدراسة. وتمثل شركات العينة قطاعات النشاط المختلفة فيما عدا قطاعى البنوك والخدمات المالية، وذلك بسبب الطبيعة الخاصة التى يتصف به هيكل تقاريرها المالية بما قد لا يجعلها ملائمة لعينة الدراسة. ولقد تم استبعاد عدد ١٣ شركة إما بسبب عدم كفاية محتوى تقارير لجان المراجعة بها أو لعدم توافر بيانات كافية عن لجان المراجعة أو لصعوبة الحصول على البيانات الفعلية اللازمة للدراسة.[٣٢]

٥-٤ أسلوب جمع البيانات

لقد تم الاعتماد على ثلاثة مصادر أساسية للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لإجراء الدراسة التطبيقية، أولهما القوائم المالية السنوية لشركات العينة خلال فترة الدراسة (٢٠٠٨-٢٠١١)، المنشورة والمتاحة بكل من الجرائد الرسمية وموقع الهيئة العامة للرقابة المالية (أدلة شركات المساهمة) ومواقع الشركات الإلكترونية وكتاب الافصاح الصادر عن البورصة المصرية(الإصدار السادس، والسابع، والثامن، والتاسع) وموقع شركة مصر لنشر المعلومات (www.mistnews.com). وقد تمثل المصدر الثانى، فى تقارير لجان المراجعة بشركات العينة والمنشورة خلال عام ٢٠١١ فى كل من موقع البورصة المصرية، ومواقع شركات العينة الإلكترونية، مع استكمال البيانات اللازمة لبعض شركات العينة من خلال المقابلات والمراسلات والتواصل الإلكترونى(موقع وبريد الكترونى) مع إدارتها. أما المصدر الثالث، فقد تمثل فى نشرات أسعار أسهم رأس مال شركات العينة فى تاريخ ٢٠١١/١٢/٣١، أو تاريخ أخر يوم عمل بالبورصة. وقد تم الحصول على بيانات(نشرات) أسعار الأسهم من موقع البورصة المصرية (www.egyptainstocks.com).

ولقد تم استخدام البرنامج الإحصائى للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Science (SPSS-16) لإجراء التحليلات الإحصائية اللازمة. كما تم استخدام مستوى المعنوية ٥%، كأساس لرفض أو عدم رفض الفرض الأصلى؛ وقبول أو عدم قبول الفرض البديل، وهو ما يعكس مستوى ثقة ٩٥%.

---

٣٢ تمثلت شركات العينة فى شركة الكابلات الكهربائية المصرية، الشركة العربية للخزف (أراسكو)، شركة مصر أنتركونتننتال لصناعة الجرانيت والرخام، شركة بالم هيلز للتعمير، شركة الشمس للإسكان والتعمير، شركة سيدى كرير للبتروكيماويات، شركة القاهرة للإسكان والتعمير، شركة العروبة للتجارة والتعدين والتوريدات، المصرية للمنتجعات السياحية، المصرية للبطاقات، شركة رواد للسياحة، شركة العرفة للاستثمارات والاستشارات، شركة الغربية الاسلامية للتنمية العمرانية، القاهرة الوطنية للاستثمار والأوراق المالية، الشركة المتحدة للإسكان والتعمير، شركة الأسكندرية للاستثمار العقارى، شركة حديد عز، العربية لاستصلاح الأراضى، شمال الصعيد للتنمية والانتاج الزراعى (نيوداب)، الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع، شركة مصر لصناعة الكيماويات، شركة الصناعات الكيماوية (كيما)، شركة الدلتا للأسمدة والصناعات الكيماوية، شركة أبو قير للاسمدة، شركة كفر الزيات للمبيدات والكيماويات، الشركة الدولية للأسمدة والكيماويات، شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا، الشركة الشرقية – ايسترن كومباني، شركة مصر للفنادق(هيلتون)، المصرية لخدمات النقل (ايجيترانس)، الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول- موبينيل، شركة فودافون للاتصالات، شركة السويدى للكابلات، شركة النصر للملابس والمنسوجات (كابو)، الشركة العربية وبولفارا للغزل والنسيج(يونيراب)، شركة الأسكندرية للغزل والنسيج، شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها، القاهرة للأدوية والصناعات الكيماوية، الشركة المصرية للصناعات الدوائية(أبيكوا)، شركة مفيس للأدوية، شركة المهن الطبية للأدوية، شركة أسمنت بورتلاند طره المصرية، شركة أسمنت العمرية، شركة جنوب الوادى للأسمنت، شركة مصر بنى سويف للأسمنت، شركة السويس للأسمنت، شركة أسمنت سينا.

ويقوم التحليل الإحصائى على استخدام الإحصاءات الوصفية اللازمة، واستخدام أسلوب الانحدار الخطى Regression Analysis، من خلال تطبيق طريقتى الانحدار الكلى Enter Regression Analysis والانحدار المتدرج Stepwise Regression Analysis، لتحليل تأثير فعالية لجان المراجعة (متغير الدراسة Test Variable) على كفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية لشركات العينة. فضلاً عن استخدام عدد من التحليلات الإحصائية الأخرى مثل تحليل الارتباط Pearson Correlation واختبار Friedman Test.

٥-٥ نتائج الدراسة وتحليلاتها[٣٣]

٥-٥-١ مدى توافر محددات الفعالية فى لجان المراجعة بشركات المساهمة المصرية

يعرض الجدول التالى عدداً من الإحصاءات الوصفية تشمل متوسط ونسبة درجة الفعالية التى حصل عليها كل محدد فعالية بكل مقوم من مقومات فعالية لجنة المراجعة، ومعامل الاختلاف، والإنحراف المعيارى لكل منها. كما يعرض الجدول ترتيب محددات الفعالية حسب درجة أهميتها وفقاً لاختبار Friedman Test، وذلك كما يلى:-

جدول (٢) محددات فعالية لجان المراجعة بشركات العينة

محددات الفعالية	متوسط درجة الفعالية	متوسط نسبة الفعالية	معامل الاختلاف	الانحراف المعيارى	Mean Rank	درجة الأهمية
محددات حياد لجنة المراجعة(الوزن المخصص لكل محدد ٤ درجات)						
- نسبة الأعضاء المستقلين لإجمالى أعضاء اللجنة.	٢,٢٥	٥٦,١٩	١,٥١	١,٢٢٨	٩,١٢	١
- نسبة ملكية أسهم رأس المال.	٢,١٥	٥٣,٧٥	١,٢٦	١,١٢	٧,٩٨	٣
- مدى العلاقة أو المصلحة(المباشرة أو غير المباشرة) بالإدارة.	٢	٥٠	١,٣	١,١٤	٧,٢٨	٤
- فترة العضوية بلجنة المراجعة.	١,٧	٤٢,٥	٠,٢١٤	٠,٤٦	٥,٦٣	٥
- استقلال العاملين فى الوظائف المساعدة(أمين السر ، السكرتارية).	٢,٢٦	٥٦,٥	٠,٨٥	,٩٢	٨,٤٥	٢
محددات كفاءة أداء لجنة المراجعة(الوزن المخصص لكل محدد ٥ درجات)						
- عدد أعضاء لجنة المراجعة.	٢,٨٩	٥٧,٨	١,١٤	١,٠٧	١١,٤٤	٨
- الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء اللجنة.	٢,٩٦	٥٩,٢	٠,٩٦	٠,٩٨	١١,٦٧	٧
- مدى توافر التسهيلات اللازمة لأداء عمل اللجنة.	٣,٠٦	٦١,٢	٠,٤١	٠,٦٤	١٢,٣	٦
- دورية إنعقاد اللجنة.	٣,٥٧	٧١,٤	٠,٩٠	٠,٩٥	١٤,٧٦	٤
- متوسط مدة إنعقاد اللجنة فى الاجتماع الواحد.	٣,٩٤	٧٨,٨	٠,٨٠	٠,٨٩	١٦,٢٢	٢

---

٣٣ بداية، فقد قام الباحث باستكشاف واقع التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية لشركات المساهمة المصرية من خلال الكشف عن درجة التحفظ فى السياسات المحاسبية المستخدمة فى إعداد القوائم المالية لدى شركات العينة. وقد تم صياغة الفرض البحثى التالى:-
تفضل منشآت الأعمال، التى لديها لجان مراجعة، تطبيق سياسات محاسبية متحفظة عند إعداد القوائم المالية.
ولقد كشفت النتائج عن أن ٤٠,٤٣% (بعدد ١٩ شركة من إجمالى ٤٧ شركة) من شركات العينة لا تميل لاستخدام السياسات المحاسبية المتحفظة عند إعداد القوائم المالية. الأمر الذى يمكن معه قبول الفرض البحثى السابق.

- عدد التقارير الصادرة عن اللجنة خلال العام.	٣,٣٦	٦٧,٢	٠,٨٩	٠,٩٤	١٣,٦٠	٥
- حضور أعضاء اللجنة لاجتماعاتها ونظام التصويت.	٤,٦	٩٢	٠,٤٢	٠,٦٥	١٨,٨٧	١
- مدى استجابة الإدارة لتوصيات وقرارات اللجنة.	٣,٦٦	٧٣,٢	٠,٨٤	٠,٩٢	١٤,٩٣	٣
محددات شفافية تقارير لجنة المراجعة(الوزن المخصص لكل محدد ٥ درجات)						
أولاً: محتوى التقارير						
- هيكل لجنة المراجعة.	٤,٦٦	٩٣,٢	٠,٢٣	٠,٤٨	١٩,٢٨	١
- حياد لجنة المراجعة.	٢,٩٦	٥٩,٢	٠,٩١	٠,٩٥	١٢,٠١	٣
- المسئوليات والمهام.	٢,٣٤	٤٦,٨	٠,٦٢	٠,٧٩	٩,١٣	٤
- القرارات والتوصيات.	١,٧٤	٣٤,٨	٠,٩٨	٠,٩٩	٦,١٦	٦
ثانياً: اكتمال الإفصاح						
- هيكل لجنة المراجعة.	٣,٨٧	٧٧,٤	٠,٥٩	٠,٧٧	١٦,٠٢	٢
- حياد لجنة المراجعة.	٢,٠٤	٤٠,٨	٠,٥٦	٠,٧٥	٧,٤٦	٥
- المسئوليات والمهام.	١,٤٧	٢٩,٤	٠,٣٩	٠,٦٢	٤,٧	٧
- القرارات والتوصيات.	١,٣	٢٦	٠,٣٩	٠,٦٢	٣,٩٣	٨

وتكشف نتائج الجدول السابق، عما يلى:-

(أ) تعانى شركات العينة من عدم توافر محددات استقلال أعضاء لجان المراجعة بمستو كاف، مما أثر سلباً على درجة فعالية لجان المراجعة، خاصة مع اعتبار الأثر السلبى لقصور محددات حياد لجان المراجعة على كل من كفاءة أداءها، ومدى شفافية تقاريرها.

كما تكشف نتائج الجدول السابق بشأن محددات حياد لجنة المراجعة، أن أعلى القيم لمعامل الاختلاف والانحراف المعيارى قد وجدت مصاحبة للمحددات التالية، على الترتيب، وهى نسبة الأعضاء المستقلين لإجمالى أعضاء لجنة المراجعة، ومدى علاقة أو مصلحة أعضاء اللجنة بالإدارة، ونسبة ملكية أعضاء اللجنة لأسهم رأس المال. الأمر الذى يكشف عن وجود تشتت كبير بين شركات العينة بشأن توافر تلك المحددات، وبما قد يشير إلى عدم توافر هذه المحددات بدرجة متماثلة بشركات العينة. كما تكشف، أدنى القيم لمعامل الاختلاف والانحراف المعيارى بالجدول السابق، عن وجود تجانس كبير فيما بين شركات العينة بشأن محدد فترة العضوية بلجنة المراجعة.

كما تكشف نتائج اختبار Friedman Test[٣٤] عن أن أهم محددات حياد لجنة المراجعة هى محدد نسبة الأعضاء المستقلين لإجمالى أعضاء لجنة المراجعة، ومحدد استقلال العاملين فى وظائف مساعدة.

وترجح النتائج السابقة عدم إمكانية قبول الفرض الفرعى الأول للفرض البحثى الأول بشأن توافر محددات حياد لجان المراجعة بشركات المساهمة المصرية.

---

٣٤ تم استخدام اختبار Friedman Test ، وهو أحد الاختبارات الإحصائية اللامعلمية، بهدف تحديد أهمية أو رتبة كل محدد من محددات الفعالية. وقد كشفت نتائج الاختبار عن معنوية النتائج ، حيث بلغت قيمة Chi-Square ٥٣٩,٥٠٦ بدرجات حرية ٢٠.

(ب) يتوافر لدى شركات العينة عدد من محددات كفاءة أداء لجنة المراجعة عند مستوى مرتفع أو أعلى من المتوسط، وهى على التوالى، محدد حضور أعضاء اللجنة لاجتماعاتها، ومحدد متوسط مدة انعقاد لجنة المراجعة فى الاجتماع الواحد، ومحدد مدى استجابة الإدارة لتوصيات وقرارات لجنة المراجعة، ومحدد دورية انعقاد اللجنة خلال العام، ومحدد عدد التقارير الصادرة عن اللجنة خلال العام.

كما تكشف نتائج قيم معامل الاختلاف والانحراف المعيارى المرتفعة لمحددات كفاءة أداء لجنة المراجعة، عن وجود تشتت كبير بين شركات العينة بشأن توافر المحددات التالية، على الترتيب، وهى محدد عدد أعضاء لجنة المراجعة، ومحدد الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاءها، ومحدد دورية انعقاد لجنة المراجعة، ومحدد عدد التقارير الصادرة عن لجنة المراجعة. الأمر الذى قد يعكس عدم توافر هذه المحددات بدرجة متماثلة بشركات العينة. كما تكشف أدنى القيم لمعامل الاختلاف والانحراف المعيارى بشأن محددات كفاءة أداء لجنة المراجعة، عن وجود تجانس كبير فيما بين شركات العينة بشأن توافر كل من محدد حضور أعضاء اللجنة لاجتماعاتها، ومحدد مدى توافر التسهيلات اللازمة لعمل لجنة المراجعة .

كما تكشف نتائج اختبار Friedman Test عن أن أهم محددات كفاءة أداء لجنة المراجعة هى محدد حضور أعضاء اللجنة لاجتماعاتها، ومحدد متوسط مدة انعقاد اللجنة فى الاجتماع الواحد، ومحدد مدى استجابة الإدارة لتوصيات وقرارات لجنة المراجعة.

وترجح النتائج السابقة من إمكانية قبول الفرض الفرعى الثانى للفرض البحثى الأول بشأن توافر محددات كفاءة أداء لجنة المراجعة بشركات المساهمة المصرية.

(ج) عدم توافر محددات شفافية تقارير لجنة المراجعة، فيما عدا محدد هيكل اللجنة (المحتوى، واكتمال الافصاح) والذى توافر بشركات العينة عند مستو مرتفع، ومحدد حياد اللجنة (المحتوى) والذى توافر عند مستوى أعلى من المتوسط. وتشير القيم المرتفعة لكل من معامل الاختلاف والانحراف المعيارى المصاحبة لمحددى قرارات اللجنة وتوصياتها (محتوى) وحياد اللجنة (محتوى) إلى وجود تشتت كبير بين شركات العينة بشأن توافر تلك المحددات، وبما يعنى عدم توافر هذين المحددين بدرجة متماثلة بشركات العينة. كما تشير القيم المنخفضة لكل من معامل الاختلاف والانحراف المعيارى المصاحبة لمحددات هيكل اللجنة (محتوى)، والمسئوليات والمهام (اكتمال إفصاح)، والقرارات والتوصيات (اكتمال إفصاح) عن وجود تجانس كبير فيما بين شركات العينة بشأن توافر تلك المحددات، ولكن عند مستو مرتفع لهيكل لجنة المراجعة (محتوى) وعند مستويات منخفضة لكل من المسئوليات والمهام (اكتمال إفصاح)، والقرارات والتوصيات (اكتمال إفصاح).

كما تكشف نتائج اختبار Friedman Test عن أن أهم محددات شفافية تقارير لجنة المراجعة هى، هيكل اللجنة (محتوى، اكتمال إفصاح) وحياد اللجنة (محتوى).

وترجح النتائج السابقة، عدم إمكانية قبول الفرض الفرعى الثالث للفرض البحثى الأول بشأن إتصاف تقارير لجنة المراجعة بشركات المساهمة المصرية بالشفافية. فهى قد تتصف بقدر من الشفافية Tranclucent لتوافر بعض محددات الشفافية دون البعض الآخر.

كما يبين الجدول التالى، نتائج تقدير كل من متوسط وانحراف درجة الفعالية لمحددات حياد لجنة المراجعة، ومحددات كفاءة أداء لجنة المراجعة، ومحددات شفافية تقاريرها، فضلاً عن متوسط وانحراف درجة الفعالية الكلية (كقيمة احتمالية) لشركات العينة، وذلك كما يلى:-

جدول (٣) متوسط درجة فعالية لجان المراجعة بشركات العينة

	درجة الفعالية			درجة الفعالية الكلية
	حياد لجان المراجعة	كفاءة أداء لجان المراجعة	شفافية تقارير لجان المراجعة	
- المتوسط Mean	٥١,٦٨ %	٦٩,٣١ %	٥٠,٩٦ %	٩,٥٥ %
- الانحراف المعيارى	٠,٢٠٢٥	٠,٠٩٢٢	٠,٠٧٨١٢	٠,١١٦٩
- معامل الاختلاف	٠,٠٤١	٠,٠٠٨٤٩	٠,٠٠٦١	٠,٠١٣٧

وتكشف نتائج الجدول السابق، عن توافر محددات كفاءة أداء لجان المراجعة بشركات العينة. حيث بلغ متوسط درجة فعالية محددات كفاءة لجان المراجعة ٦٩,٣١ % وبانحراف معيارى ومعامل اختلاف منخفضين، وبما يمكن معه القول، بامكانية قبول الفرض الفرعى الثانى للفرض البحثى الأول. فى حين لم تتوافر محددات حياد لجنة المراجعة ومحددات شفافية التقارير، حيث بلغ متوسط درجة الفعالية لكل منهما ٥١,٦٨ %، ٥٠,٩٦ % على التوالى، مع انخفاض كل من الانحراف المعيارى ومعامل الاختلاف لكل منهما. الأمر الذى يكشف عن أن لجان المراجعة بشركات العينة قد تعانى من مشاكل تتعلق بحيادها، وأخرى تتعلق بقصور شفافية تقاريرها، وبما لا يمكن معه القول بقبول الفرضين الفرعيين الأول والثالث للفرض البحثى الأول بشأن توافر محددات حياد لجنة المراجعة، واتصاف تقاريرها بالشفافية.

ولقد نتج عن افتقار لجان المراجعة بشركات العينة لعدد من محددات الفعالية، انخفاض درجة الفعالية الكلية للجان المراجعة بشركات العينة- والمقدرة طبقاً للنموذج المقترح بالجزء التحليلى- حيث بلغ متوسط درجة الفعالية الكلية ٩,٥٥% بانحراف معيارى ومعامل اختلاف منخفضين.

وبناءاً على النتائج السابقة، فإنه من غير الممكن قبول الفرض البحثى الأول، بأن لجان المراجعة بشركات المساهمة المصرية تتصف بالفعالية. الأمر الذى يرجح من اعتبار لجان المراجعة بشركات المساهمة المصرية أقرب لتكون لجاناً شكلية من كونها لجاناً تتصف بفعالية الأداء.

٥-٥-٢ العلاقة بين فعالية لجان المراجعة وكفاية مستوى التحفظ المحاسبى

تقوم الدراسة بتحليل العلاقة بين درجة فعالية محددات لجنة المراجعة وكفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية على مستويين، الأول تحليل العلاقة بين درجة فعالية محددات لجنة المراجعة فى مجموعاتها الثلاث- وهى محددات حياد لجنة المراجعة، ومحددات كفاءة أداء اللجنة،

ومحددات شفافية تقاريرها- على مدى كفاية مستوى التحفظ المحاسبى. والثانى تحليل العلاقة بين درجة الفعالية الكلية- مقدرة بمعلومية درجات الفعالية للمجموعات الثلاث بعد مراعاة علاقات التأثير والتأثر فيما بينها وذلك طبقاً للنموذج المقترح بالجزء التحليلى- وكفاية مستوى التحفظ المحاسبى. وقد تم قياس كفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية من خلال أربعة متغيرات بديلة Proxes هى، متوسط نسبة التغير (المطلق) السنوى فى إجمالى المخصصات لأجمالى الأصول لفترة أربع سنوات ومرجحة بالسياسات المحاسبية المستخدمة عند إعداد القوائم المالية، ونسبة القيمة السوقية لصافى الأصول لقيمتها الدفترية Market to Book Ratio، ونسبة معامل الاختلاف للتغير فى صافى الربح إلى معامل الاختلاف للتغير فى صافى المبيعات، وحجم الاستحقاق الاختيارى (المطلق).

المستوى الأول: تحليل العلاقة بين درجة فعالية كل من محددات حياد لجنة المراجعة، ومحددات كفاءة أداء اللجنة، ومحددات شفافية تقاريرها على مدى كفاية مستوى التحفظ المحاسبى

كشف استخدام أسلوب الانحدار المتعدد Multiple Regression Analysis لتحليل تأثير درجات فعالية محددات لجان المراجعة، وتشمل محددات حياد لجان المراجعة ومحددات كفاءة أداءها، ومحددات شفافية تقاريرها (متغيرات الدراسة Test Variables)، على كفاية مستوى التحفظ المحاسبى (المتغير التابع) عن النتائج التالية:-

أولاً: نتائج تحليل إنحدار درجات فعالية محددات لجان المراجعة على متوسط نسبة التغير (المطلق) السنوى فى إجمالى المخصصات لإجمالى الأصول مرجحة بالسياسات المحاسبية المستخدمة(|ACRit|)، كمتغير بديل Proxy لكفاية مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية

١- نتائج التحليل باستخدام طريقة الانحدار الكلى (إدخال المتغيرات المستقلة للنموذج مرة واحدة) Regression Analysis (Enter Method) (ملحق رقم (١)).

(أ) كشفت نتائج تحليل الانحدار- جدول تحليل التباين Analysis of Variance - عن صلاحية نموذج الانحدار Good Fit، حيث بلغت قيمة F المحسوبة ٩,٠٦٤، بدرجات حرية (٣، ٤٣)، وباحتمال P= 0.00 (Sig.= 0.000) أقل من ٥%، وبما يمكن معه الاستنتاج بأن العلاقة الكلية للإنحدار مجتمعة جوهرية إحصائياً. الأمر الذى يعنى أن المتغيرات المستقلة مجتمعة (درجات فعالية محددات لجان المراجعة) لها تأثير جوهرى على متوسط نسبة التغير (المطلق) السنوى فى إجمالى المخصصات لإجمالى الأصول (المتغير التابع).

(ب) بلغت القوة التفسيرية لنموذج الانحدار من خلال قيمة معامل التحديد R Square (٣٨,٧%)، وبخطأ معيارى ٠,٤٤٤٧٨، وهو ما يعنى أن درجات فعالية محددات لجان المراجعة (المتغيرات المستقلة) تفسر معنوياً ٣٨,٧% من التغيرات التى تحدث فى نسبة التغير السنوية فى إجمالى المخصصات لأجمالى الأصول (المتغير التابع) بمستوى معنوية ٥%.

(ج) هناك علاقة سلبية (معنوية) بين درجات فعالية محددات كفاءة أداء لجنة المراجعة (المتغير المستقل) ومتوسط نسبة التغير (المطلق) السنوى فى إجمالى المخصصات لإجمالى الأصول (المتغير التابع)، حيث بلغ معامل انحدار درجات فعالية محددات كفاءة أداء لجان المراجعة

(-٢,٧٧٦) وبخطأ معيارى (٠,٧٢٥) وبمستوى معنوية (0.000 =Sig.). وتكشف هذه النتائج عن انخفاض متوسط نسبة التغير (المطلق) السنوى فى إجمالى المخصصات لإجمالى الأصول مع زيادة درجات فعالية محددات كفاءة أداء لجان المراجعة. الأمر الذى قد يكشف عن الأثر المعنوى لدرجات فعالية محددات كفاءة أداء لجان المراجعة على كفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية، وبما يمكن معه القول بإمكانية قبول الفرض الفرعى الثانى للفرض البحثى الثانى، وبمستوى ثقة ٩٥%.

(د) هناك علاقة سلبية (معنوية) بين درجات فعالية محددات شفافية تقارير لجنة المراجعة (المتغير المستقل) ومتوسط نسبة التغير (المطلق) السنوى فى إجمالى المخصصات لإجمالى الأصول (المتغير التابع)، حيث بلغ معامل انحدار درجات فعالية محددات شفافية تقارير لجنة المراجعة (-٣,٥٠٤) وبخطأ معيارى (٠,٨٥٣) وبمستوى معنوية (0.000 =Sig.) أقل من ٥%. وتكشف هذه النتائج عن انخفاض متوسط نسبة التغير (المطلق) السنوى فى إجمالى المخصصات لأجمالى الأصول مع زيادة درجات فعالية محددات شفافية تقارير لجان المراجعة. الأمر الذى قد يكشف عن الأثر المعنوى لدرجات فعالية محددات شفافية تقارير لجان المراجعة على كفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية، وبما يمكن معه القول بإمكانية قبول الفرض الفرعى الثالث للفرض البحثى الثانى، وبمستوى ثقة ٩٥%.

(هـ) لا توجد علاقة معنوية بين درجات فعالية محددات حياد لجان المراجعة (المتغير المستقل) ومتوسط نسبة التغير (المطلق) السنوى فى إجمالى المخصصات لإجمالى الأصول (المتغير التابع) بمستوى معنوية ٥%. وقد يرجع ذلك بسبب ما قد تعانيه شركات العينة من عدم توافر محددات حياد لجان المراجعة عند مستوى فعالية مرتفع أو أعلى من المتوسط، كما كشفت عنه النتائج فى (أ) ٥-٤-١، الأمر الذى حال دون بيان معنوية علاقة هذه المحددات (المتغيرات) مجتمعة بالمتغير التابع. كما قد يرجع السبب، أيضاً، إلى وجود ارتباط خطى بين درجات فعالية محددات حياد لجان المراجعة فيما بينها، وهو ما تكشف عنه مصفوفة الارتباط الخطى التالية:-

جدول(٤) مصفوفة الارتباط الخطى بين محددات حياد لجان المراجعة Pearson Correlation

		نسبة ملكية أسهم رأس المال	مدى العلاقة أو المصلحة(المباشرة أو غير المباشرة) بالإدارة	فترة العضوية بلجنة المراجعة	استقلال العاملين فى الوظائف المساعدة
نسبة الأعضاء المستقلين لإجمالى أعضاء اللجنة	درجة ارتباط مستوى معنوية	٠,٨٧٩ ٠,٠٠٠	٠,٧٧١ ٠,٠٠٠	----	٠,٤٣ ٠,٠٠٣
نسبة ملكية أسهم رأس المال	درجة ارتباط مستوى معنوية	-----	٠,٨٨٢ ٠,٠٠٠	٠,٣٣٩ ٠,٠٢٠	٠,٤٢٥ ٠,٠٠٣
مدى العلاقة أو المصلحة (المباشرة أو غير المباشرة) بالإدارة	درجة ارتباط مستوى معنوية		-------	٠,٨٧٩ ٠,٠٠٠	٠,٥٥٨ ٠,٠٠٠
فترة العضوية بلجنة المراجعة	درجة ارتباط مستوى معنوية			----	٠,٣٣٦ ٠,٠٢١

وترجح النتائج السابقة، عدم امكانية قبول الفرض الفرعى الأول للفرض البحثى الثانى، وبمستوى معنوية ٥%.

٢- نتائج التحليل باستخدام طريقة الانحدار المتدرج Stepwise Regression Analysis (ملحق رقم (٢)).

كشفت النتائج عن أن أهم درجات فعالية محددات لجان المراجعة (المتغيرات المستقلة) المؤثرة فى متوسط نسبة التغير(المطلق) السنوى فى إجمالى المخصصات لأجمالى الأصول (المتغير التابع) هى على الترتيب، درجات فعالية محددات شفافية تقارير لجنة المراجعة، ودرجات فعالية محددات كفاءة أداء لجنة المراجعة. حيث تحسنت قيمة Adjusted R Square مع هاتين المجموعتين من درجات الفعالية لتصبح (٠,٣٥٩) بدلاً من (٠,١٥٦) مع درجات فعالية محددات شفافية تقارير لجان المراجعة. كما كشفت النتائج عن أن أهم محددات شفافية تقارير لجنة المراجعة تأثيراً على المتغير التابع هو محدد هيكل لجنة المراجعة (المحتوى)، وأن أهم محددات كفاءة أداء لجنة المراجعة تأثيراً على المتغير التابع هما محدد الخبرة المحاسبية والمالية لأعضاء اللجنة، ومحدد حضور أعضاء اللجنة لاجتماعاتها.

كما كشفت النتائج عن تأييد العلاقة السلبية (المعنوية) بين كل من درجات فعالية محددات كفاءة أداء لجان المراجعة، ودرجات فعالية محددات شفافية تقارير لجان المراجعة (كمتغيرات مستقلة) ونسبة التغير السنوية فى إجمالى المخصصات لأجمالى الأصول (كمتغير تابع). حيث بلغ معامل انحدار درجات فعالية محددات كفاءة أداء لجنة المراجعة (-٢,٧٩) وبخطأ معيارى (٠,٧١٤) وبمستوى معنوية (Sig.=0.000). كما بلغ معامل انحدار درجات فعالية محددات شفافية تقارير لجان المراجعة (-٣,٤٩٤) وبخطأ معيارى (٠,٨٤٣) وذلك بمستوى معنوية (Sig.=0.000). فضلاً عن عدم معنوية العلاقة بين درجات فعالية محددات حياد لجنة المراجعة (المتغير المستقل) ومتوسط نسبة التغير (المطلق) السنوى فى إجمالى المخصصات لأجمالى الأصول (المتغير التابع)، وبدرجة ثقة ٩٥%. وترجح هذه النتائج امكانية قبول كل من الفرض الفرعى الثانى والثالث، دون الفرض الفرعى الأول، للفرض البحثى الثانى. الأمر الذى يمكن معه قبول الفرض البحثى الثانى، بأن هناك علاقة بين فعالية أداء لجان المراجعة بشركات المساهمة المصرية وكفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية، وبمستوى معنوية ٥%.

<u>ثانياً: نتائج تحليل إنحدار درجات فعالية محددات لجان المراجعة على نسبة القيمة السوقية لصافى الأصول لقيمتها الدفترية (NAMVit/NABVit)، كمتغير بديل Proxy لكفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية</u>

لم تكشف نتائج التحليل باستخدام طريقة الانحدار الكلى Enter Regression Analysis (ملحق رقم (١))، أو باستخدام طريقة الانحدار المتدرج Stepwise Regression Analysis (ملحق رقم (٢)) عن صلاحية نموذج الانحدار Good Fit، حيث بلغت قيمة F المحسوبة ٠,٧٩٩، بدرجات

حرية (٣، ٤٣)، وباحتمال 0.501 =P (Sig.=0.501) أكبر من ٥%، وبما لا يمكن معه الاستنتاج بأن العلاقة الكلية للإنحدار مجتمعة جوهريةً إحصائياً. الأمر الذى يعنى أن المتغيرات المستقلة مجتمعة (درجات فعالية محددات لجان المراجعة) ليس لها تأثير جوهرى على نسبة القيمة السوقية لصافى الأصول لقيمتها الدفترية Market to Book Ratio (المتغير التابع)، وبما لا يمكن معه القول بقبول الفرض البحثى الثانى.

ويعتقد الباحث، أن عدم معنوية نموذج الانحدار، وبالتالى عدم معنوية النتائج قد يرجع لطبيعة المتغير الذى استخدم فى قياس المتغير التابع (كفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية) وهو نسبة القيمة السوقية لصافى الأصول لقيمتها الدفترية، والذى يتأثر بالعديد من المتغيرات والعوامل بعضها من خارج المنشأة والبعض الأخر من داخلها، مما يعقد من دراسة العلاقة بين درجات فعالية محددات لجنة المراجعة ونسبة القيمة السوقية لصافى الأصول لقيمتها الدفترية Market to Book Ratio، ويدفع بالباحث إلى تجنيب استخدام متغير نسبة القيمة السوقية لصافى الأصول لقيمتها الدفترية، كمتغير بديل لكفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية، على اعتبار أنه قد لا يكون مناسباً للاستخدام خاصة فى سوق نامية كسوق رأس المال المصرى.

ثالثاً: نتائج تحليل إنحدار درجات فعالية محددات لجنة المراجعة على نسبة معامل الاختلاف للتغير فى صافى الربح إلى معامل الاختلاف للتغير فى صافى المبيعات (NIDFit/NSDFit)، كمتغير بديل Proxy لكفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية

١- نتائج التحليل باستخدام طريقة الانحدار الكلى Regression Analysis (Enter Method) (ملحق رقم (١)).

(أ) كشفت نتائج تحليل الانحدار- جدول تحليل التباين Analysis of Variance - عن صلاحية نموذج الانحدار Good Fit، حيث بلغت قيمة F المحسوبة ١٧,٤٦٨، بدرجات حرية (٣، ٤٣)، وباحتمال 0.00 =P (0.000 =Sig.) أقل من ٥%، وبما يمكن معه الاستنتاج بأن العلاقة الكلية للإنحدار مجتمعة جوهريةً إحصائياً. الأمر الذى يعنى أن المتغيرات المستقلة مجتمعة (درجات فعالية محددات لجان المراجعة) لها تأثير جوهرى على نسبة معامل الاختلاف للتغير فى صافى الربح إلى معامل الاختلاف للتغير فى صافى المبيعات (المتغير التابع).

(ب) هناك علاقة إيجابية (معنوية) بين درجات فعالية محددات كفاءة أداء لجنة المراجعة (المتغير المستقل) ونسبة معامل الاختلاف للتغير فى صافى الربح إلى معامل الاختلاف للتغير فى صافى المبيعات (المتغير التابع). حيث بلغ معامل انحدار درجات فعالية محددات كفاءة أداء لجنة المراجعة ٢,٩١٤، وبخطأ معيارى ٠,٤٨٤، وبمستوى معنوية (0.000 =Sig.). وتكشف هذه النتائج عن ارتفاع نسبة معامل الاختلاف للتغير فى صافى الربح إلى معامل الاختلاف للتغير فى صافى المبيعات مع زيادة درجات فعالية محددات كفاءة أداء لجنة المراجعة. الأمر الذى قد يكشف عن الأثر المعنوى لدرجات فعالية محددات كفاءة أداء لجنة المراجعة على كفاية مستوى

التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية، وبما يمكن معه القول بإمكانية قبول الفرض الفرعى الثانى للفرض البحثى الثانى، وبمستوى معنوية ٥%.

(ج) هناك علاقة إيجابية (معنوية) بين درجات فعالية محددات شفافية تقارير لجنة المراجعة (المتغير المستقل) ونسبة معامل الاختلاف للتغير فى صافى الربح إلى معامل الاختلاف للتغير فى صافى المبيعات (المتغير التابع). حيث بلغ معامل انحدار درجات فعالية محددات شفافية تقارير لجنة المراجعة ٢,٨٠٣، وبخطأ معيارى ٠,٥٦٩، وبمستوى معنوية (Sig.= 0.000) أقل من ٥%. وتكشف هذه النتائج عن زيادة نسبة معامل الاختلاف للتغير فى صافى الربح إلى معامل الاختلاف للتغير فى صافى المبيعات مع زيادة درجات فعالية محددات شفافية تقارير لجنة المراجعة. الأمر الذى قد يكشف عن الأثر المعنوى لدرجات فعالية محددات شفافية تقارير لجنة المراجعة على كفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية، وبما يمكن معه القول بإمكانية قبول الفرض الفرعى الثالث للفرض البحثى الثانى، وبمستوى ثقة ٩٥%.

(د) لا توجد علاقة معنوية بين درجات فعالية محددات حياد لجنة المراجعة (المتغير المستقل) ونسبة معامل الاختلاف للتغير فى صافى الربح إلى معامل الاختلاف للتغير فى صافى المبيعات (المتغير التابع) بمستوى معنوية ٥%. وقد يرجع ذلك لذات الأسباب التى تم الإشارة إليها سابقاً (فى أولاً (١)النقطة (هـ)). وترجح هذه النتائج من امكانية عدم قبول الفرض الفرعى الأول للفرض البحثى الثانى، وبمستوى معنوية ٥%.

وتتسق النتائج السابقة، إجمالاً، مع ما تم التوصل إليه من نتائج عند استخدام متغير متوسط نسبة التغير (المطلق) السنوى فى إجمالى المخصصات لأجمالى الأصول مرجحة بالسياسات المحاسبية المستخدمة(كمتغير بديل Proxy لكفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية).

٢- نتائج التحليل باستخدام طريقة الانحدار المتدرج Stepwise Regression Analysis (ملحق رقم (٢)).

كشفت النتائج عن أهمية محددات كفاءة أداء لجنة المراجعة، ومحددات شفافية تقاريرها على التوالى، حيث قد كشفت النتائج عن تأثير معنوى لدرجات فعالية محددات كفاءة أداء لجنة المراجعة، ومحددات شفافية تقاريرها(المتغيرات المستقلة) على نسبة معامل الاختلاف للتغير فى صافى الربح إلى معامل الاختلاف للتغير فى صافى المبيعات(المتغير التابع). فقد تحسنت قيمة Adjusted R Square من (٠,٢٧٩) مع درجات فعالية محددات كفاءة أداء لجنة المراجعة لتصبح (٠,٥٢٩) مع درجات فعالية كل من محددات كفاءة أداء لجنة المراجعة ومحددات شفافية تقاريرها. كما انخفض الخطأ المعيارى من (٠,٣٦٢٨) إلى (٠,٢٩٣٤). كما كشفت النتائج عن أن أهم محددات كفاءة أداء لجنة المراجعة تأثيراً على المتغير التابع هى محددات الخبرة المحاسبية والمالية لأعضاء اللجنة، ودورية انعقادها للاجتماعات خلال العام، ومدى استجابة الإدارة لتوصيات وقرارات لجنة المراجعة.

كما كشفت النتائج عن تأييد العلاقة الإيجابية (المعنوية) بين كل من درجات فعالية محددات كفاءة أداء لجنة المراجعة، ودرجات فعالية محددات شفافية تقارير لجنة المراجعة (كمتغيرات مستقلة) ونسبة معامل الاختلاف للتغير فى صافى الربح إلى معامل الاختلاف للتغير فى صافى المبيعات (كمتغير تابع). حيث بلغ معامل انحدار درجات فعالية محددات كفاءة أداء لجنة المراجعة ٢,٩٢١، وبخطأ معيارى ٠,٤٧٦، وبمستوى معنوية (Sig.= 0.000). كما بلغ معامل انحدار درجات فعالية محددات شفافية تقارير لجنة المراجعة ٢,٧٩٨، وبخطأ معيارى ٠,٥٦٢، وبمستوى معنوية Sig.= (0.000). فضلاً عن عدم معنوية العلاقة بين درجات فعالية محددات حياد لجنة المراجعة (المتغير المستقل) ونسبة معامل الاختلاف للتغير فى صافى الربح إلى معامل الاختلاف للتغير فى صافى المبيعات (المتغير التابع)، وبدرجة ثقة ٩٥%. وترجح هذه النتائج امكانية قبول كل من الفرض الفرعى الثانى والثالث، دون الفرض الفرعى الأول، للفرض البحثى الثانى. الأمر الذى يمكن معه قبول الفرض البحثى الثانى، بأن هناك علاقة بين فعالية أداء لجان المراجعة بشركات المساهمة المصرية وكفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية، وبمستوى معنوية ٥%.

رابعاً: نتائج تحليل إنحدار درجات فعالية محددات لجنة المراجعة على حجم الاستحقاق المحاسبى الاختيارى Discretionary Accruals المطلق (|Dait|)، كمتغير بديل Proxy لكفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية

١- نتائج التحليل باستخدام طريقة الانحدار الكلى Regression Analysis (Enter Method) (ملحق رقم (١)).

(أ) كشفت نتائج تحليل الانحدار- جدول تحليل التباين Analysis of Variance- عن صلاحية نموذج الانحدار Good Fit، حيث بلغت قيمة F المحسوبة ٢٩,٩٠٩، بدرجات حرية (٣، ٤٣)، وباحتمال P= 0.00 (Sig.= 0.000) أقل من ٥%، وبما يمكن معه الاستنتاج بأن العلاقة الكلية للإنحدار مجتمعة جوهريةً إحصائياً. الأمر الذى يعنى أن درجات فعالية محددات لجان المراجعة مجتمعة لها تأثير جوهرى على حجم الاستحقاق المحاسبى الاختيارى المطلق (المتغير التابع).

(ب) هناك علاقة سلبية (معنوية) بين درجات فعالية محددات كفاءة أداء لجنة المراجعة (المتغير المستقل) وحجم الاستحقاق المحاسبى الاختيارى المطلق (المتغير التابع). حيث بلغ معامل انحدار درجات فعالية محددات كفاءة أداء لجنة المراجعة (-١,١٤٣) وبخطأ معيارى ٠,١٩٢، وبمستوى معنوية (Sig.= 0.000). وتكشف هذه النتائج عن انخفاض حجم الاستحقاق المحاسبى الاختيارى المطلق مع زيادة درجات فعالية محددات كفاءة أداء لجنة المراجعة. الأمر الذى قد يكشف عن الأثر المعنوى لدرجات فعالية محددات كفاءة أداء لجنة المراجعة على كفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية، وبما يمكن معه القول بإمكانية قبول الفرض الفرعى الثانى للفرض البحثى الثانى، وبمستوى ثقة ٩٥%.

(ج) هناك علاقة سلبية معنوية بين درجات فعالية محددات شفافية تقارير لجنة المراجعة (المتغير المستقل) وحجم الاستحقاق المحاسبى الاختيارى المطلق (المتغير التابع)، حيث بلغ معامل انحدار درجات فعالية محددات شفافية تقارير لجنة المراجعة (-١,٨٥٠) وبخطأ معيارى (٠,٢٢٦) وبمستوى معنوية (Sig.= 0.000) أقل من ٥%. وتكشف هذه النتائج عن انخفاض حجم الاستحقاق المحاسبى الاختيارى المطلق مع زيادة درجات فعالية محددات شفافية تقارير لجنة المراجعة. الأمر الذى قد يكشف عن الأثر المعنوى لدرجات فعالية محددات شفافية تقارير لجنة المراجعة على كفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية، وبما يمكن معه القول بإمكانية قبول الفرض الفرعى الثالث للفرض البحثى الثانى، وبمستوى ثقة ٩٥%.

(د) لا توجد علاقة معنوية بين درجات فعالية محددات حياد لجنة المراجعة (المتغير المستقل) وحجم الاستحقاق المحاسبى الاختيارى المطلق (المتغير التابع) بمستوى معنوية ٥%. وقد يرجع ذلك إلى ذات السبب الذى تم الإشارة إليه سابقاً (فى أولاً (١)النقطة (هـ)). وترجح هذه النتائج من امكانية عدم قبول الفرض الفرعى الأول للفرض البحثى الثانى، وبمستوى معنوية ٥%.

٢- نتائج التحليل باستخدام طريقة الانحدار المتدرج Stepwise Regression Analysis (ملحق رقم (٢)).

كشفت النتائج عن أن أهم المتغيرات المستقلة (درجات فعالية محددات لجان المراجعة) المؤثرة فى حجم الاستحقاق المحاسبى الاختيارى المطلق (المتغير التابع) هى على الترتيب، درجات فعالية محددات شفافية تقارير لجنة المراجعة، ودرجات فعالية محددات كفاءة أداء لجنة المراجعة. حيث تحسنت قيمة Adjusted R Square مع هاتين المجموعتين من درجات الفعالية لتصبح (٠,٦٥٦) بدلاً من (٠,٣٩٥) مع درجات فعالية محددات شفافية تقارير لجنة المراجعة. كما كشفت النتائج عن أن أهم محددات شفافية تقارير لجنة المراجعة تأثيراً على المتغير التابع هى محدد حياد لجنة المراجعة (المحتوى) ومحدد هيكل لجنة المراجعة (المحتوى) ومحدد المسئوليات والمهام (محتوى)، وأن أهم محددات كفاءة أداء لجنة المراجعة تأثيراً على المتغير التابع هو محدد عدد التقارير الصادرة عن لجنة المراجعة خلال العام.

كما كشفت النتائج عن تأييد العلاقة السلبية (المعنوية) بين كل من درجات فعالية محددات كفاءة أداء لجنة المراجعة، ودرجات فعالية محددات شفافية تقارير لجنة المراجعة (كمتغيرات مستقلة) ونسبة التغير السنوية فى إجمالى المخصصات لأجمالى الأصول (كمتغير تابع). حيث بلغ معامل انحدار درجات فعالية محددات كفاءة أداء لجنة المراجعة (-١,١٢٨) وبخطأ معيارى (٠,١٩٠) وبمستوى معنوية (Sig.=0.000). كما بلغ معامل انحدار درجات فعالية محددات شفافية تقارير لجنة المراجعة(-١,٨٦١) وبخطأ معيارى (٠,٢٢٥) وبمستوى معنوية (Sig.=0.000). فضلاً عن عدم معنوية العلاقة بين درجات فعالية محددات حياد لجنة المراجعة (المتغير المستقل) وحجم الاستحقاق المحاسبى الاختيارى المطلق (المتغير التابع)، وبدرجة ثقة ٩٥%. وترجح هذه النتائج

امكانية قبول كل من الفرض الفرعى الثانى والثالث، دونَ الفرض الفرعى الأول، للفرض البحثى الثانى. الأمر الذى يمكن معه قبول الفرض البحثى الثانى، بأن هناك علاقة بين فعالية أداء لجان المراجعة بشركات المساهمة المصرية وكفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية، وبمستوى معنوية ٥%.

وتتسق النتائج السابقة، إجمالاً، مع ما تم التوصل إليه من نتائج عند استخدام متغير متوسط نسبة التغير (المطلق) السنوى فى إجمالى المخصصات لإجمالى الأصول مرجحة بالسياسات المحاسبية المستخدمة كمتغير بديل Proxy لكفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية، الأمر الذى قد يدعم من إمكانية الاعتماد على نتائج استخدام نسبة التغير (المطلق) السنوى فى إجمالى المخصصات لإجمالى الأصول مرجحة بالسياسات المحاسبية المستخدمة كمقياس لمدى كفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية.

المستوى الثانى: تحليل العلاقة بين درجة الفعالية الكلية لمحددات لجنة المراجعة ومدى كفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية.

كشف استخدام أسلوب الانحدار الخطى البسيط لتحليل تأثير درجة الفعالية الكلية لمحددات لجنة المراجعة (متغير الدراسة Test Variable) على كفاية مستوى التحفظ المحاسبى (المتغير التابع) عن النتائج التالية:-

١- نتائج التحليل باستخدام متوسط نسبة التغير (المطلق) السنوى فى إجمالى المخصصات لإجمالى الأصول مرجحة بالسياسات المحاسبية المستخدمة (|ACRit|)، كمتغير بديل Proxy لكفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية) (ملحق رقم (٣)).

(أ) كشفت نتائج تحليل الانحدار- جدول تحليل التباين Analysis of Variance - عن صلاحية نموذج الانحدار Good Fit، حيث بلغت قيمة F المحسوبة ٤,٢٠٦، بدرجات حرية (١، ٤٥)، وباحتمال 0.046 =P (0.046 =Sig.) أقل من ٥%، وبما يمكن معه الاستنتاج بأن العلاقة الكلية للإنحدار مجتمعة جوهريةً إحصائياً. الأمر الذى يعنى أن درجة الفعالية الكلية لمحددات لجنة المراجعة (المتغير المستقل) لها تأثير جوهرى على متوسط نسبة التغير(المطلق) السنوى فى إجمالى المخصصات لأجمالى الأصول مرجحة بالسياسات المحاسبية المستخدمة(المتغير التابع).

(ب) بلغت القوة التفسيرية لنموذج الانحدار، من خلال قيمة معامل التحديد R Square، ٨,٥%، وبخطأ معيارى ٠,٥٣١٢. وهو ما يعنى أن درجة الفعالية الكلية لمحددات لجنة المراجعة (المتغير المستقل) تفسر معنوياً ٨,٥% من التغيرات التى تحدث فى متوسط نسبة التغير(المطلق) السنوى فى إجمالى المخصصات لأجمالى الأصول مرجحة بالسياسات المحاسبية المستخدمة (المتغير التابع).

(ج) هناك علاقة سلبية (معنوية) بين درجة الفعالية الكلية لمحددات لجنة المراجعة (المتغير المستقل) ومتوسط نسبة التغير (المطلق) السنوى فى إجمالى المخصصات لأجمالى الأصول مرجحة بالسياسات المحاسبية المستخدمة (المتغير التابع). حيث بلغ معامل انحدار درجة الفعالية الكلية لمحددات لجنة المراجعة (- ١,٣٧٣) وبمستوى معنوية (Sig.=0.046). وتكشف هذه النتائج عن انخفاض متوسط نسبة التغير (المطلق) السنوى فى إجمالى المخصصات لإجمالى الأصول مرجحة بالسياسات المحاسبية المستخدمة مع زيادة درجة الفعالية الكلية لمحددات لجنة المراجعة. الأمر الذى يكشف عن معنوية تأثير درجة الفعالية الكلية لمحددات لجنة المراجعة على درجة كفاية التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية، وبما يمكن معه القول بقبول الفرض البحثى الثانى.

٢- نتائج التحليل باستخدام نسبة القيمة السوقية لصافى الأصول لقيمتها الدفترية (NAMVit/NABVit) كمتغير بديل Proxy لكفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية (ملحق رقم (٣)).

كشف استخدام أسلوب الانحدار الخطى البسيط لتحليل تأثير درجة الفعالية الكلية لمحددات لجنة المراجعة على نسبة القيمة السوقية لصافى الأصول لقيمتها الدفترية عن عدم صلاحية نموذج الانحدار، وعن عدم معنوية العلاقة بين درجة الفعالية الكلية لمحددات لجنة المراجعة ونسبة القيمة السوقية لصافى الأصول لقيمتها الدفترية. ويعتقد الباحث، أن عدم معنوية نموذج الانحدار، وبالتالى عدم معنوية النتائج قد يرجع؛ لذات السبب الذى قد ذكر سابقاً؛ بشأن عدم مناسبة استخدام نسبة القيمة السوقية لصافى الأصول لقيمتها الدفترية لقياس مدى كفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية (المتغير التابع) حيث تتأثر النسبة بالعديد من المتغيرات والعوامل من خارج وداخل المنشأة، خاصة تللك العوامل التى ترجع لسوق رأس المال المصرى كسوق ناشىء.

٣- نتائج التحليل باستخدام نسبة معامل الاختلاف للتغير فى صافى الربح إلى معامل الاختلاف للتغير فى صافى المبيعات (NIDFit/NSDFit)، كمتغير بديل Proxy لكفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية (ملحق رقم (٣)).

كشفت نتائج تحليل الانحدار- جدول تحليل التباين Analysis of Variance - عن صلاحية نموذج الانحدار Good Fit، حيث بلغت قيمة F المحسوبة ٤,٤١٩، بدرجات حرية (١، ٤٥)، وباحتمال P= 0.041 (Sig.= 0.041) أقل من ٥%، وبما يمكن معه الاستنتاج بأن العلاقة الكلية للإنحدار مجتمعة جوهرية إحصائياً. الأمر الذى يعنى أن درجة الفعالية الكلية لمحددات لجنة المراجعة (المتغير المستقل) لها تأثير جوهرى على نسبة معامل الاختلاف للتغير فى صافى الربح إلى معامل الاختلاف للتغير فى صافى المبيعات. وقد بلغت القوة التفسيرية لنموذج الانحدار(قيمة معامل التحديد R Square) ٨,٩%، وبخطأ معيارى ٠,٤١٢٣. وهو ما يعنى أن درجة الفعالية الكلية لمحددات لجنة المراجعة (المتغير المستقل) تفسر معنوياً ٨,٩% من التغيرات التى تحدث فى نسبة معامل الاختلاف للتغير فى صافى الربح إلى معامل الاختلاف للتغير فى صافى المبيعات. كما كشفت النتائج، عن وجود علاقة إيجابية (معنوية) بين درجة الفعالية الكلية لمحددات لجنة المراجعة

ونسبة معامل الاختلاف للتغير فى صافى الربح إلى معامل الاختلاف للتغير فى صافى المبيعات. حيث بلغ معامل انحدار درجة الفعالية الكلية لمحددات لجنة المراجعة ١,٠٩٣، وبخطأ معيارى ٠,٥٢٠، وبمستوى معنوية (Sig.= 0.041). وبما يمكن معه القول بقبول الفرض البحثى الثانى.

٤- نتائج التحليل باستخدام حجم الاستحقاق المحاسبى الاختيارى المطلق (|Dait|)، كمتغير بديل Proxy لكفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية (ملحق رقم (٣)).

كشفت نتائج تحليل الانحدار- جدول تحليل التباين Analysis of Variance عن صلاحية نموذج الانحدار Good Fit، حيث بلغت قيمة F المحسوبة ٤,٠٤٦، بدرجات حرية (١، ٤٥)، وباحتمال P= 0.050 (Sig.= 0.050)، وبما يمكن معه الاستنتاج بأن العلاقة الكلية للانحدار مجتمعة جوهرياً إحصائياً. الأمر الذى يعنى أن درجة الفعالية الكلية لمحددات لجنة المراجعة لها تأثير جوهرى على حجم الاستحقاق المحاسبى الاختيارى المطلق. كما بلغت القوة التفسيرية لنموذج الانحدار (قيمة معامل التحديد R Square) ٨,٢%، وبخطأ معيارى ٠,١٩٣٦. وهو ما يعنى أن درجة الفعالية الكلية لمحددات لجنة المراجعة تفسر معنوياً ٨,٢% من التغيرات التى تحدث فى حجم الاستحقاق المحاسبى الاختيارى المطلق. كما كشفت النتائج، وجود علاقة سلبية (معنوية) بين درجة الفعالية الكلية لمحددات لجنة المراجعة وحجم الاستحقاق المحاسبى الاختيارى المطلق. حيث بلغ معامل انحدار درجة الفعالية الكلية لمحددات لجنة المراجعة (- ٠,٤٩١) وبمعنوية (Sig.=0.050). وبما يمكن معه القول بقبول الفرض البحثى الثانى.

وتتسق النتائج السابقة، إجمالاً، مع ما تم التوصل إليه من نتائج عند استخدام متغير متوسط نسبة التغير (المطلق) السنوى فى إجمالى المخصصات لإجمالى الأصول مرجحة بالسياسات المحاسبية المستخدمة كمتغير بديل Proxy لكفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية، الأمر الذى قد يدعم من إمكانية الاعتماد على المتغير البديل (متوسط نسبة التغير (المطلق) السنوى فى إجمالى المخصصات لإجمالى الأصول مرجحةً بالسياسات المحاسبية) كمقياس لمدى كفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية.

كما ترجح النتائج السابقة من إمكانية قبول الفرض البحثى الثانى بشأن وجود علاقة إيجابية بين فعالية أداء لجان المراجعة بشركات المساهمة المصرية وكفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية.

٦- خلاصة وتوصيات البحث

٦-١ خلاصة البحث

استجابة للاهتمام المعاصر بأدوار آليات حوكمة الشركات Corporate Governance Mechanisms وقضايا جودة التقارير المالية، ومنها قضية التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية، كان اهتمام الباحث بالكشف عن واقع فعالية لجان المراجعة- إحدى آليات حوكمة الشركات- بشركات المساهمة المصرية، ودورها فى تحقيق كفاية التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية. حيث تلعب آلية

لجنة المراجعة الدور الرئيسى فى ضمان جودة التقارير المالية من منطلق مسئوليتها عن فحص القوائم المالية، والإشراف على عمل مراقب الحسابات، للتأكد من سلامة القياس واكتمال الافصاح والحد من تعارض المصالح وضمان جودة المعلومات المالية. كما تعد كفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية أحدى مؤشرات جودة التقرير المالى.

وقد تطلب تحقيق هدف البحث، تحليل وقياس فعالية محددات لجان المراجعة، وقياس درجة الفعالية الكلية. فضلاً على تحليل وقياس كفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية. كما تطلب، هدف البحث أيضاً، دراسة أثر كل من فعالية محددات لجان المراجعة ودرجة الفعالية الكلية على كفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية من خلال دراسة تطبيقية استهدفت إستقراء واقع فعالية لجان المراجعة بشركات المساهمة المصرية، ومدى تأثيرها على درجة كفاية مستوى التحفظ المحاسبى المقرر فى القوائم المالية، وذلك فى ضوء توقع الأثر الإيجابى لفعالية لجان المراجعة على تحقيق كفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية لشركات المساهمة المصرية. وقد اعتمد الباحث فى إجراء الدراسة التطبيقية على بيانات ومعلومات القوائم المالية وتقارير لجان المراجعة لعينة من ٤٧ شركة مساهمة مصرية تعمل بقطاعات النشاط المختلفة. كما اعتمد على المدخل الإيجابى Positive Approach فى صياغة فرضى البحث التاليين:-

الفرض البحثى الأول: تتصف لجان المراجعة بشركات المساهمة المصرية بفعالية الأداء.

ولقد تم تحليل هذا الفرض إلى ثلاثة فروض فرعية، وهى كما يلى:-

الفرض الفرعى الأول- تتوافر محددات حياد لجان المراجعة بشركات المساهمة المصرية.

الفرض الفرعى الثانى- تتوافر محددات كفاءة الأداء لدى لجان المراجعة بشركات المساهمة المصرية.

الفرض الفرعى الثالث- تتصف تقارير لجان المراجعة بشركات المساهمة المصرية بالشفافية.

وقد تم اختبار الفروض السابقة من خلال بحث مدى توافر محددات فعالية أداء لجان المراجعة بشركات العينة. وقد كشفت النتائج عن افتقار لجان المراجعة بشركات العينة لعدد من محددات الفعالية، وتشمل محددات حياد لجان المراجعة وعدد من محددات شفافية تقاريرها، وبما يرجح من عدم إمكانية قبول كل من الفرض الفرعى الأول والثالث. كما كشفت النتائج عن توافر عدد من محددات كفاءة الأداء، وبما يرجح من إمكانية قبول الفرض الفرعى الثانى. كما كشفت النتائج، أيضاً، عن انخفاض درجة الفعالية الكلية للجان المراجعة بشركات العينة- والمقدرة طبقاً للنموذج المقترح بالجزء التحليلى. وترجح نتائج البحث، عدم امكانية قبول الفرض البحثى الأول، واعتبار لجان المراجعة بشركات المساهمة المصرية أقرب لتكون لجاناً شكلية من كونها لجاناً تتصف بفعالية الأداء.

الفرض البحثي الثاني: هناك علاقة إيجابية بين فعالية أداء لجـــان المراجعـــة بـــشركات المـــساهمة المصرية وكفاية مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية.

ويشمل الفرض الثانى ثلاثة فروض فرعية، وهى كما يلى:-

الفرض الفرعى الأول- هناك علاقة إيجابية بين درجة حياد لجنة المراجعة وكفاية مستوى الـــتحفظ المحاسبى فى القوائم المالية.

الفرض الفرعى الثانى- تؤثر درجة كفاءة لجنة المراجعة إيجابياً على كفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية.

الفرض الفرعى الثالث- هناك علاقة إيجابية بين درجة شفافية تقارير لجنة المراجعة وكفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية.

وقد تم اختبار الفروض السابقة من خلال استخدام نموذج الانحدار الخطى. ولقد تم قيـــاس فعاليـــة لجان المراجعة (متغير الدراسة)، من خلال تطبيق نموذج القياس المقترح فى الجزء التحليلى. كما تم قياس كفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية من خلال أربعة متغيرات بديلة Proxes هى، متوسط نسبة التغير (المطلق) السنوى فى إجمالى المخصصات لإجمالى الأصول لفترة أربع سنوات ومرجحة بالسياسات المحاسبية المستخدمة عند إعداد القوائم المالية (متغير مقترح)، ونـــسبة القيمـــة السوقية لصافى الأصول لقيمتها الدفترية Market to Book Ratio، ونسبة معامل الاختلاف للتغير فى صافى الربح إلى معامل الاختلاف للتغير فى صافى المبيعات، وحجـــم الاســـتحقاق الاختيـــارى (المطلق).

ولقد كشفت النتائج عن وجود علاقة إيجابية (معنوية) بين كل من درجات فعالية محددات كفاءة أداء لجنة المراجعة ودرجات فعالية محددات شفافية تقارير لجنة المراجعة(كمتغيرات مـــستقلة) وكفايـــة مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية (كمتغير تابع)، وبما يمكن معه القول بقبـــول كـــل مـــن الفرض الفرعى الثانى والثالث (للفرض البحثى الثانى). فى حين لم تكشف النتائج عن وجود علاقـــة معنوية بين درجات فعالية محددات حياد لجنة المراجعة (كمتغير مستقل) وكفايـــة مـــستوى الـــتحفظ المحاسبى فى القوائم المالية، الأمر الذى لا يمكن معه قبول الفرض الفرعى الأول (للفرض البحثـــى الثانى). كما أظهرت النتائج، أيضاً، وجود علاقة إيجابية (معنوية) بين درجة الفعالية الكلية لمحددات لجنة المراجعة (كمتغير مستقل) وكفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية. وترجح النتـــائج السابقة من إمكانية قبول الفرض البحثى الثانى بشأن وجود علاقة إيجابية بـــين فعاليـــة أداء لجـــان المراجعة بشركات المساهمة المصرية وكفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية.

٦-٢ توصيات البحث

فى ضوء نتائج البحث، يوصى الباحث بما يلى:-

أولاً: على المستوى المفاهيمي، فإنه يجب مراعاة مايلى:-

(أ) ضرورة التحول من الرؤية العامة Generic View للجان المراجعة إلى رؤية جوهرية Substantive View لمحدداتها، يمكن من خلالها الحكم على مدى جدية تكوينها، ودرجة كفاءة وفعالية أداءها.

(ب) أهمية التأصيل التحليلى لمفهوم مستوى التحفظ المحاسبى للخروج به من الرؤية الكلية، والتى تجمع ما بين المغالاة والتدنية والمعقولية، إلى رؤية تحليلية تقوم على الفصل بينها، حتى يمكن تقييم مدى كفاية (معقولية) مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية لمنشآت الأعمال المختلفة.

ثانياً: توصيات بإجراءات عملية يجب السعي لتحقيقها بشأن لجان المراجعة (متغير الدراسة)، وتشمل ما يلي:-

١- ضرورة العمل على تدعيم استقلال وحياد لجان المراجعة بشركات الأموال (خاصة شركات المساهمة) من خلال تشريعات أو تنظيمات مهنية أو قرارات وتعليمات إلزامية من قبل الهيئات ذات الصلة والاختصاص، كالهيئة العامة للرقابة المالية ووزارة الاستثمار، ضماناً لتحقيق الموضوعية عند الأداء والتقرير.

٢- تضمين لجنة المراجعة ممثلين عن أصحاب الحقوق والمصالح بالمنشأة بخلاف المساهمين، كالموردين والمقرضين والعملاء والعاملين وغيرهم ممن يتمتعون بخبرة مالية ومحاسبية، من خلال إنتخاب يطرحه مجلس الإدارة وتقوم به الجمعية العامة للمساهمين، وذلك ضماناً لعدم تواطؤ لجنة المراجعة وإدارة المنشأة عند إعداد وفحص القوائم المالية.

٣- أهمية العمل على تفعيل محددات كفاءة أداء لجان المراجعة بمنشآت الأعمال المختلفة لضمان تحقيق فعالية آلية لجنة المراجعة وأداءها لمهامها ومسئولياتها، كأحد أهم آليات حوكمة الشركات، وبما يضمن وجود فعلى؛لا شكلى؛ للجان المراجعة بمنشآت الأعمال خاصة شركات المساهمة.

٤- العمل على وضع نموذج لتقرير لجنة المراجعة يحقق الشفافية، ويضمن توفير رؤية واضحة عن لجنة المراجعة (هيكلها، درجة حيادها،...) وطبيعة ونتائج عملها.

ثالثاً: توصيات لبحوث مستقبلية، وتشمل:-

أ- دراسة وتحليل أثر فعالية آليات حوكمة الشركات الأخرى، بخلاف آلية لجنة المراجعة، على مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية، كدراسة أثر فعالية آلية المراجعة الداخلية أو جودة آلية المراجعة الخارجية على كفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية لمنشآت الأعمال بقطاعات النشاط المختلفة.

ب- دراسة وتحليل العلاقة بين فعالية لجان المراجعة بشركات المساهمة غير المقيدة ببورصة الأوراق المالية وكفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية.

ج- تطوير نموذج قياس درجة (مستوى) فعالية لجان المراجعة المقترح، ومحاولة طرح نماذج كمية جديدة للقياس- تلقى قبولاً من الناحيتين التحليلية والعملية- بقطاعات النشاط المختلفة.

د- البحث عن مقاييس بديلة لقياس كفاية مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية، وإخضاعها للتحليل والدراسة لبيان ما يناسب منها بيئة الأعمال المصرية ويتصف بالموثوقية (إمكانية الاعتماد).

هـ- دراسة وتحليل أثر الخصائص المالية لمنشآت الأعمال على درجة فعالية لجان المراجعة، والكشف عن الخصائص المالية لمنشآت الأعمال التى لديها لجان مراجعة ذات فعالية (كحجم الشركة، ونسبة الرفع المالى، ونسبة ملكية مجلس الإدارة لأسهم رأس المال، ودرجة الرفع التشغيلى، هيكل الملكية، وغيرها).

مراجع البحث

- أبو الخير، مدثر طه. ٢٠٠٨. المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبى بالتطبيق على الشركات المتداولة فى سوق الأسهم المصرية. **المجلة العلمية- التجارة والتمويل**، كلية التجارة- جامعة طنطا، العدد الأول (المجلد الثانى).
- السقا، السيد أحمد. ١٩٩٥. إطار نظرى مقترح لقياس وتطوير فعالية لجان المراجعة فى الشركات المساهمة السعودية. **المجلة العلمية- التجارة والتمويل**، كلية التجارة- جامعة طنطا، العدد الثانى.
- الهيئة العامة لسوق المال(الهيئة العامة للرقابة المالية). ٢٠٠٢. **القرار رقم (٣٠) بتاريخ ٢٠٠٢/٦/١٨**. قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية.
- راشد، محمد. ٢٠١٠. دراسة وتحليل نماذج قياس التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية فى إطار الألتزام بالمعايير المحاسبية الدولية لتقييم أثره على تكلفة التمويل والاقتراض. **رسالة دكتوراة غير منشورة**، كلية التجارة- جامعة الأسكندرية: ١-١٤٢.
- وزارة الاستثمار، مركز المديرين المصرى. ٢٠٠٥. **دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية.**
- وزارة الاستثمار، مركز المديرين المصرى. ٢٠١١. **دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية.**
- وزارة الاستثمار. ٢٠٠٦. **معايير المحاسبة المصرية**، القرار رقم ٢٤٣، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- سامى، مجدى محمد. ٢٠٠٥. دور لجان المراجعة فى حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة فى بيئة الأعمال المصرية. **المؤتمر العلمى الخامس: حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية**، كلية التجارة، جامعة الأسكندرية.
- عساف، عماد الدين علوى. ٢٠٠١. إطار مقترح لتفعيل دور لجان المراجعة فى بيئة الأعمال المصرية. **المجلة العلمية- التجارة والتمويل**، كلية التجارة- جامعة طنطا، العدد الأول (الملحق الثانى).
- غالى، جورج دانيال. ١٩٩٨. دور لجنة المراجعة فى تحسين جودة التقارير المالية. دراسة ميدانية. **المجلة العمية للإقتصاد والتجارة**، جامعة عين شمس العدد الثالث.
- لبيب، خالد محمد. ٢٠٠٧. دراسة اختبارية لطبيعة ونوعية العلاقة بين لجان المراجعة وأنظمة الرقابة الداخلية فى منشآت قطاع الأعمال. **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة- جامعة الأسكندرية، العدد الأول(٤٤).
- مبارز، شعبان يوسف. ٢٠٠٥. دور لجان المراجعة فى إرساء الشفافية والافصاح الكامل للتقارير المالية وأثر ذلك فى تدعيم أسواق الأوراق المالية. **مجلة الدراسات المالية والتجارية**، كلية التجارة- جامعة بنى سويف، العدد الأول.
- محمد، فهيم أبو العزم. ٢٠٠٦. أثر حوكمة الشركات فى مصر على ثقة المجتمع المالى فى التقارير المالية: لجنة المراجعة (دراسة ميدانية). **المجلة العلمية- التجارة والتمويل**، كلية التجارة- جامعة طنطا، العدد الأول(المجلد الأول).

- Abbott, L.; P. Young; and P. Susan. 2000. The Effects of Audit Committee Activity and Independence on Corporate Fraud. **Managerial Finance** 26: 55-67.

- Ahmed, A., and S. Duellman. 2007. Accounting Conservatism and Board of Director Characteristics: An Empirical Analysis. **Journal of Accounting and Economics** 43: 411-37.

- American Accounting Association. 2007. FASB's Conceptual Framework for Financial Reporting: A Critical Analysis. **Accounting Horizons** 21(2): 229-38.

-American Institute of Certified Public Accountants (AICPA). 1993. Statement on Standards for Attestation Engagements (SSAE) No.2: Reporting on an Entity's Internal Control Structure over Financial Reporting. **Journal of Accountancy** (August): 122-35.

- Ball, R., and L. Shivakumar. 2005. Earnings Quality in U.K. Private Firms: Comparative Loss Recognition Timeliness. **Journal of Accounting and Economics** 39: 83-128.

- Basu, S. 1997. The Conservatism Principle and the Asymmetric Timeliness of Earnings. **Journal of Accounting and Economics** 24:3-37.

- Beasley, M.; J. Carcello; D. Hermanson; and P. Lapides. 2000. Fraudulent Financial Reporting: Consideration of Industry Traits and Corporate Governance Mechanisms. **Accounting Horizons** 14: 441-54.

- Beaver, W., and S. Ryan. 2000. Biases and Lags in Book Value and their Effects on the ability of the Book- to-Market Ratio to Predict Book Return on Equity. **Journal of Accounting Research** 58(1): 127-48.

- ----------. 2005. Conditional and Unconditional Conservatism: A Concept and Modeling. **Review of AccountingStudies** 10: 269-309.

- Beekes, W.; P. Pope; and S. Young. 2004. The Link Between Earnings Timeliness, Earnings Conservatism and Board Composition: Evidence from the U.K. **Corporate Governance** 12(1): 47-58.

- Bedard, J.; S. Chtourou; and L. Courteau. 2004. The Effect of Audit Committee Expertise, Independence, and Activity on Aggressive Earnings Management. **Auditing: A Journal of Practice and Theory** 23(2): 13-35.

- Bertoni, M., and B. Rosa. 2006. Measuring Balance Sheet Conservatism: Empirical Evidence from Italian First Time Adaptors of IFRS. Available at:www.Yahoo.com/conservatism/pdf.
- Blue Ribbon Committee (BRC). 1999. Report and Recommendation of Blue Ribbon Committee. New York Stock Exchange and National Association of Securities Dealers, New York.
- Bradbury, M. 1990. The Incentives for Voluntary Audit Committee Formation. **Journal of Accounting and Public Policy** 9(1): 19-36.
- Braiotta, L.; R. Gazzaway; P. Colson; S. Ramamoorti. 2010. The Audit Committee Handbook. Fifth Edition, John Wiley & Sons, Inc.
- Bromilow, C., and B. Barbara. 2005. Audit Committee Effectiveness- What Works Best,The Institute of Internal Auditors Research Foundation, Florida,3rd: 11-97.
- Bu-Peow Ng, t., and T. Hun-Tong. 2003. Effects of Authoritative Guidance Availability and Audit Committee Effectiveness on Auditors'Judgments in an Auditor-Client Negotiation Context. **The Accounting Review** 78(3): 801-18.
- Bushman, R., and J. Piotroski. 2006. Financial Reporting Incentives for Conservative Accounting: The Influence of Legal and PoliticalInstitutions. **Journal of Accounting and Economics** 42: 107-48.
- Cadbury Committee. 1992. Report of the Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance. Available at: www.emeraldinsight.com/htm
- Carcello, J., and N. Terry. 2003. Audit Committee Characteristics and Auditor Dismissals Following New Going-Concern Reports. **The Accounting Review** 78(1): 95-117.
- Chen, Q.; T. Hemmer; and Y. Zhang. 2007. On the Relation Between Conservatism in Accounting Standards and Incentives for Earning Management. **Journal of Accounting Research** 45(3): 541-65.
- Cheng, Q. 2005. What Determines Residual Income? **The Accounting Review** 80(1): 85-112.
- Chung, H., and J. Wynn. 2008. Managerial Legal Liability Coverage and Conservatism. Journal of Accounting and Economics. Available at:www.yahoo.com/conservatism/pdf.

- Cohen, J.; G. Krishnamoorthy; and A. Wright. 2004. The Corporate Governance Mosaic and Financial Reporting Quality. **Journal of Accounting Literature** 23: 87-152.

- ----------. 2002. Corporate Governance and the Audit Process. **Contemporary Accounting Research** 19: 573-94.

- COSO. 1992. Internal Control: A Tool for the Audit Committee- Integrated Framework. The Committee of Sponsoring Organizations of Treadway Commission (Jan.): 3-11.

- Cullinan, C.P.; F. Wang; P. Wang; J. Zhang. 2012. Ownership Structure and Accounting Conservatism in China. **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation** 21: 1-16.

- Dechow, P.; R. sloan; and A. Sweeney. 1995. Detecting Earnings Management. **The Accounting Review** 70(2): 193-225.

- DeZoort, F., and S.Steven. 2001. The Effects of Corporate Governance Experience and Financial Reporting and AuditKnowledge on Audit Committee Members'Judgments. **Auditing: A Journal of Practice and Theory** 20(3): 31-48.

- Dietrich, R.; K. Muller; and E. Riedl. 2007. Asymmetric Timeliness of Accounting Conservatism. **Review of Accounting Studies** 12: 95-124.

- Feltham, G., and J. Ohlson. 1995. Valuation and Clean Surplus Accounting for Operating and Financial Activities. **Contemporary Accounting Research** 11(2): 689-731.

- Financial Accounting Standards Board (FASB). 2006. Qualitative Characteristics of Accounting Information. Statement of Financial Accounting Concepts, No.2, Norwalk,CT: FASB.

- Francis, J., and D. Wang. 2008. The Joint Effect of Investor Protection and Big 4 Audits on Earnings Quality around the World. **Contemporary Accounting Research** 25(1): 157-91.

- Gendron, Y.; C. Kanodia; H. Sapra; R. Venugopalan.. 2004. Getting Inside the Black Box: A Field Study of Practices in Effective Audit Committees. **Auditing: A Journal of Practice & Theory** 23(1): 153-71.

- Gigler,F.; C. Kanodia; H. Sapra; R. Venugopalan. 2009. Accounting Conservatism and the Efficiency of Debt Contracts. **Journal of Accounting Research** 47: 767-98.

- Givoly, D., and C. Hayn. 2000. The Changing Time-Series Properties of Earnings, Cash Flows and Accruals: Has Financial Reporting Become more Conservative? **Journal of Accounting and Economics** 29: 287-320.
- Givoly, D.; C. Hayn; and A. Natarajan. 2007. Measuring Reporting Conservatism. **The Accounting Review** 82(1): 65-106.
- Goh, B.W., and D. Lie. 2011. Internal Controls and Conditional Conservatism. **The Accounting Review** 86(3): 975-1000.
- Guay, W., and Verrecchia. 2006. Discussion of an Economic Framework for Conservatism Accounting and Bushman and Piotroski (2006). **Journal of Accounting and Economics** 42: 149-65.
- Harrast, S., and O. Lori. 2007. Can Audit Committee Prevent Management Fraud? **The CPA Journal** 77(1): 24-7.
- Hui, K.w.; S. Matsunaga; and D. Morse. 2010. The Impact of Conservatism on Management Earnings Foracasts. **Journal of Accounting and Economics** 47(3): 192-207.
- Iatridis, G.E. 2011. Accounting Disclosures, Accounting Quality and Conditional and Unconditional Conservatism. **International Review of Financial Analysis** 13: 101-117.
- Institute of Internal Auditors(IIA). 1993. Codification of Standards for the Professional Practice of Internal Auditing. Altamonte Springs, Florida.
- Khairul, A.; W. Ismail; and M. Ibrahim. 2000. Market Perception of Income Smoothing Practices: Malaysian Evidence. MARA University of Technology Malaysia.
- Klein, A. 2002. Audit Committee, Board of Director Characteristics and Earnings Management. **Journal of Accounting & Economics** 33(3):375-401.
- Kown, S.; Q. Yin; J. Han. 2006. The Effect of Differential Accounting Conservatism on the Over-Valuation of High-Tech Firms Relative to Low-Tech Firms. **Review of Quantitative Finance and Accounting** 27: 143-73.
- Kown, Y.; D. Newman; and Y. Suh. 2001. The Demand for Accounting Conservatism for Management Control. **Review of Accounting Studies** 6: 29-51.

- Krishnan, G., and G. Visvanathan. 2005. Is Accounting Expertise Associated with Conservatism Evidence from Audit Committee Members. Working Paper, George Mason University. Available at: www.googal.com/ssrn/htm.

-LaFond, R., and R. Watts. 2008. The Information Role of Conservatism. **The Accounting Review** 83: 117-78.

- --------, and S. Roychowdhury. 2007. Managerial Ownership and Accounting Conservatism. **Journal of Accounting Research** 46(1): 101-137.

- Lara, G.; G. Osma; F. Penalva. 2009. Accounting Conservatism and Corporate Governance. **Review of Accounting Studies** 14(1): 161-201.

- Lin, J., and M. Hwang. 2010. Audit Quality, Corporate Governance, and Earnings Management: A Meta- Analysis. **International Journal of Auditing** 14(1): 57-77.

- Lisa, A.; R. Diana; and W. Sandra. 2009. The Association Between Audit Committee Characteristics, The Contracting Process and Fraudulent Financial Reporting. **American Journal of Business** 24(1).

- Lobo, G. , and J. Zhou. 2006. Do Conservatism in Financial Reporting Increase after Sarabanes-Oxley Act? Initial Evidence. **The Accounting Review** 20(1): 57-73.

- --------; K. Parthasarathy; and K. Siveramakrishnan. 2008. Grwth Managerial Reporting Behavior, and Accounting Conservatism. Working Paper. Available at:www.ssrn.com/htm

- Mangena, M., and P. Richard. 2005. The Effect of Audit Committee Shareholding, Financial Expertise and Size on Interim Financial Disclosures. **Accounting and Business Research** 35(4): 327-51.

- McDaniel, L.; R. Martin; and L. Maines. 2002. Evaluating Financial Reporting Quality: The Effects of Financial Expertise vs. Financial Literacy. **The Accounting Review** 77: 139-67.

- McMullen, D., and K. Raghundan. 1996. Enhancing Audit Committee Effectiveness. **Journal of Accountancy** 182(2): 79-81.

- Miettinen, J. 2008. The Effect of Audit Quality on the Relationship Between Audit Committee Effectiveness and Financial Reporting Quality. Dissertation, Vaasa: Acta Wasaensia 197. Available at: www.yahoo.com/ audit committee effectiveness/pdf.

- Pae, J.; D. Thornton; and M. Welker. 2005. The Link Between Earnings Conservatism and the Price to Book Ratio. **Contemporary Accounting Research** 22: 693-717.
- Penman, S., and X. Zhang. 2002. Accounting Conservatism, The Quality Earnings, and Stock Return. **The Accounting Review** 77(2): 237-264.
- Persons, O. 2005. The Relation Between the New Corporate Governance Rules and the Like la Hood of Financial Statement Fraud. **Review of Accounting & Financial** 4(2).
- Pomeroy, B., and D. Thornton. 2008. Meta-analysis and the Accounting Literature: The Case of Audit Committee Independence and Financial Reporting Quality. **European Accounting Review** 17(2): 305-30.
- Pope, P., and M. Walker. 2003. Ex-ante and Ex-post Accounting Conservatism, Asset Recognition and Asymmetric Earnings Timeliness. Working Paper, Lancaster University and University of Manchester,UK.
- Purtill, J. 1988. Working With Audit Committee. **Journal of Accountancy**, Oct. 140.
- Qiang, X. 2007. The Effects of Contracting, Litigation, Regulation, and Tax Costs on Conditional and Unconditional Conservatism: Cross-Sectional Evidence at the Firm Level. **The Accounting Review** 82(3): 759-96.
- Ramalingegowda, S., and Y. Yu. 2011. Institutional Ownership and Conservatism. **Journal of Accounting & Economics** 52(1).
- Ratsula, O. 2010. The Interplay between Internal Governance Structures, Audit Fees and Earnings Management in Finnish Listed Companies. Accounting Master'Thesis, Department of Accounting and Finance, Aalto University, School of Economics.
- Rezaee, Z., and L. Farmer. 1994. The Changing Role of the Audit Committee. **Internal Auditing** 9(4).
- Rezaee, Z.; K. Olibe; and G. Minmier. 2003. Improving Corporate Governance: the Role of Audit Committee Disclosures. **Managerial Auditing Journal** 18: 530-37.
- Rich, K. 2009. Audit Committee Accounting Experise and Changes in Financial Reporting Quality. Dissertation, University of Oregon. Available at: www.Science direct.com/audit committee/htm.

- Sarbanes-Oxley Act (SOX). 2002. Public Law 107-204. Congress of the United States of America. Washington.
-Securities and Exchange Commission(SEC). 1999. Audit Committee Disclosure. Available at:www.emeraldinsight.com/htm
- ----------. 2003. Proposed Rule Change Relating to Corporate Governance. Release No.34. 47673. Available at: www.sec.gov/rules/sro/htm.
- Smith, M.; Y. Ren; and Y. Dong. 2011. The Predictive Ability of Conservatism and Governance Variable in Corporate Financial Disclosures. **A Sian Review of Accounting** 19(2): 171-185.
- Turley, S., and M. Zaman. 2007. Audit Committee Effectiveness: Informal Processes and Behavioural Effects. **Accounting, Auditing& Accountability Journal** 20(5): 765-88.
- Vanasco, R. 1994. The Audit Committee: An International Perspective. **Managerial Auditing Journal** 9(8): 18-42.
- Watts, R. 2003a. Conservatism in Accounting Part 1: Explanation and Implication. **Accounting Horizons** 17(3): 207-21.
- ----------b. Conservatism in Accounting Part ||: Evidence and Research Opportunities. **Accounting Horizons** 17(4): 287-301.
- Xia, D.I., and S. Zhu. 2009. Corporate Governance and Accounting Conservatism in China. **China Journal of Accounting Research** 2: 81-108.
- Xie, B.; W. Davidson; and P. Dadalt. 2003. Earnings Management and Corporate Governance: The Role of the Board and the audit Committee. **Journal of Corporate Finance** 9(3): 295-317.
- Xu,X.; X. Wang; N. Han. 2012. Accounting Conservatism Ultimate Ownership and Investment Efficiency. Available at: www.emeraldinsight.com/htm
- Zhang, J. 2008. The Contracting Benefits of Accounting Conservatism to Lenders and Borrowers. **Journal of Accounting and Economics** 45: 27-54.
- Zhang, Y. 2006. Audit Committee Quality, Auditor Independence and Internal Control Weakness. AAA, Annual Meeting. American Accounting Association, N.Y.: 237-59.
- Zhang, X. 2000. Conservative Accounting and Equity Valuation. **Journal of Accounting and Economics** 29: 125-49.
-Zhu, S., and D. Xia. 2010. Accounting Conservatism and Stock Pricing: An Analysis Based on China's Split-Stock Reform. Available at: www.emeraldinsight.com/htm

ملحق رقم (١)

Enter Regression Analysis

|ACRit| = β0+ β1Iit + β2Eit + β3Tit +εit ----(1)
= 4.133- o.0645Iit -2.776Eit – 3.504Tit
(0.000) (0.844) (0.00) (0.00) Sig
(0.744) (0.326) (0.725) (0.853) Std.Error
R Square= 0.387 Adjusted R Square= 0.345(Std.Error=0.44478) F= 9.064 Sig= 0.00

NAMVit/NABVit = β0+ β1Iit + β2Eit + β3Tit + εit -------(2)
= 1.493+ o.009Iit -0.15Eit – 0.429Tit
(0.000) (0.942) (0.591) (0.195) Sig
(0.284) (0.125) (0.277) (0.326) Std.Error
R Square= 0.041 Adjusted R Square= 0.026(Std.Error=0.17007) F= 0.614 Sig= 0.610

NIDFit/NSDFit = β0+ β1Iit + β2Eit + β3Tit + εit ------(3)
= -2.468- o.02995Iit +2.914Eit +2.803Tit
(0.00) (0.891) (0.00) (0.00) Sig
(0.496) (0.218) (0.484) (0.569) Std.Error
R Square= 0.549 Adjusted R Square= 0.518(Std.Error=0.29675) F= 17.468 Sig= 0.00

|Dait| = β0+ β1Iit + β2Eit + β3Tit + εit ------(4)
= 1.974- o.07237Iit -1.143Eit – 1.85Tit
(0.000) (0.407) (0.00) (0.00) Sig
(0.197) (0.086) (0.192) (0.226) Std.Error
R Square= 0.676 Adjusted R Square= 0.653(Std.Error=0.11769) F= 29.909 Sig= 0.00

ملحق رقم(٢)

Stepwise Regression Analysis

|ACRit| = β_0+ β_1Iit + β_2Eit + β_3Tit +εit ----(1)
Model(1) = 1.952- 2.935Tit
(0.00) (0.004) Sig
(0.491) (0.953) Std.Error
R Square= 0.174 Adjusted R Square= 0.156(Std.Error=0.50483) F= 9.487 Sig= 0.004
Model(2) = 4.171- 2.79Eit – 3.494Tit
(0.00) (0.00) (0.00) Sig
(0.711) (0.714) (0.843) Std.Error
R Square= 0.387 Adjusted R Square= 0.359(Std.Error=0.43989) F= 13.88 Sig= 0.00

NAMVit/NABVit = β0+ β1Iit + β2Eit + β3Tit + εit -------(2)
Variables Entered,Removed.

NIDFit/NSDFit = β0+ β1Iit + β2Eit + β3Tit + εit ------(3)
Model(1) = -0.780+ 2.518Eit
(0.061) (0.00) Sig
(0.406) (0.580) Std.Error
R Square= 0.295 Adjusted R Square= 0.279(Std.Error=0.3628) F= 18.827 Sig= 0.00
Model(2) = -2.485+ 2.921Eit + 2.798Tit

(0.00) (0.00) (0.00) Sig
(0.474) (0.476) (0.562) Std.Error
R Square= 0.549 Adjusted R Square= 0.529(Std.Error=0.29342) F= 26.789 Sig= 0.00

|Dait| = β0+ β1Iit + β2Eit + β3Tit + εit ------(4)
Model(1) = 1.035- 1.635Tit
(0.00) (0.00) Sig
(0.151) (0.293) Std.Error
R Square= 0.408 Adjusted R Square= 0.395(Std.Error=0.15549) F= 31.045 Sig= 0.00
Model(2) = 1.931- 1.128Eit – 1.861Tit
(0.00) (0.00) (0.00) Sig
(0.190) (0.190) (0.225) Std.Error
R Square= 0.671 Adjusted R Square= 0.656(Std.Error=0.11729) F= 44.815 Sig= 0.00

ملحق رقم (٣)

Simple Linear Regression Analysis

|ACRit| = β_0 + β_1X +εit, (where: x total Effectiveness of audit Committee) –(1)
0.588 – 1.373
(0.00) (0.046) Sig
(0.101) (0.67) Std.Error
R Square= 0.085 Adjusted R Square= 0.065(Std.Error=0.53123) F= 4.206 Sig= 0.046

NAMVit/NABVit = β_0 + β_1X + εit –––––––(2)
1.166 + 0.094
(0.00) (0.663) Sig
(0.032) (0.214) Std.Error
R Square= 0.004 Adjusted R Square= -0.018(Std.Error=0.1694) F= 0.193 Sig= 0.663

NIDFit/NSDFit = β_0+ β_1X + εit ––––––(3)
0.861+ 1.093
(0.00) (0.041) Sig
(0.078) (0.520) Std.Error
R Square= 0.089 Adjusted R Square= 0.069(Std.Error=0.4123) F= 4.419 Sig= 0.041

|Dait| = β_0+ β_1X + εit –––––––(4)
0.248 – 0.491
(0.00) (0.05) Sig
(0.037) (0.244) Std.Error
R Square= 0.082 Adjusted R Square= 0.062(Std.Error=0.19361) F= 4.046 Sig= 0.05